(ابو خلدون)

ساطع الحصري

البلاد العربية

و

والدولة العثمانية

طبعة موسعة

تتضمن الاتفاقيات السرية التي كانت عقدتها
الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية الكبرى
قبيل الحرب العالمية الاولى

دار العلم للملايين
بيروت

الطبعة الثانية

بيروت ، تموز ١٩٦٠

كلمة ايضاح

إن مباحث القسم الأول من هذا الكتاب كانت قد نشرت سنة ١٩٥٧ ، بين مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية ، التابع لجامعة الدول العربية .

ولكن مباحث القسم الثاني منه كتبت بعد ذلك ، ولم تنشر فعلاً .

إن الطبعة السابقة كانت قد صدّرت بـ « كلمة ايضاح » لا بدّ من تكرارها ههنا لأنها توضح خطة القسم الثاني وأهدافه أيضاً :

« إني لم أقصد ، بهذه المحاضرات القليلة ، أن ألخص تاريخ البلاد العربية خلال حكم السلطنة العثمانية لها . بل إنما قصدت أن ألقي بعض النظرات التحليلية على تاريخ الدولة العثمانية ، خلال حكمها للبلاد العربية ، لأظهار خطوطه الرئيسية ، وتبيين معالمه الأساسية :

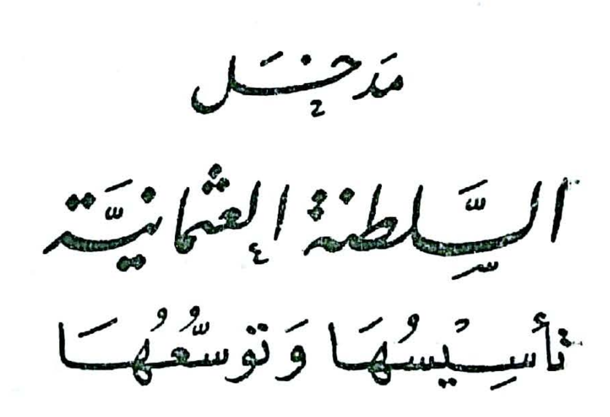
وذلك لأنها عبارة عن « محاضرات استطرادية » ، رأيت أن ألقيها — خلال سلاسل محاضراتي عن « القومية العربية » — لأعطي فكرة عامة عما تجب معرفته من تاريخ الدولة العثمانية ، لفهم أوجه تأثيرها في مصاير الأمة العربية :

ولهذا السبب حصرت بحثي في الأهم من العوامل والأبرز من الاتجاهات دون أن أدخل في تفاصيل الأحداث .

وإذا توسعت في سرد بعض الأمور بعض التوسع ، فانما فعلت ذلك ، لاعتقادي بأنها كانت شديدة التأثير في الشؤون العربية ، ولعلمي بأن كتبنا التاريخية لم تنتبه اليها فلم تعرها ما تستحقها من الاهتمام ..

* * *

ومع هذا ، رأيت أن أضيف إلى المحاضرات ، بعض الخرائط والملاحق ، لتزويد قارئيها ببعض المعلومات المتممة عن مراحل توسع السلطنة العثمانية من ناحية ، وعن كيفية تقسيمها للبلاد العربية – من الوجهتين الإدارية والعسكرية – من ناحية أخرى . »


مدخل
السلطنة العثمانية
تأسيسها وتوسعها

نظرات تمهيدية

١

١ ــ استولت الدولة العثمانية على معظم البلاد العربية ، خلال القرن السادس عشر ، في مدة لا تتجاوز الأربعين عاماً :

بدأتْ حركات الاستيلاء سنة ١٥١٦ ، حين انتصرت جيوش السلطان سليم العثماني على جيوش المماليك في « مرج دابق » ،بالقرب من مدينة حلب .

وهذا النصر فتح أمام العثمانيين أبواب سوريا والحجاز بأجمعها ؛

وفي السنة التالية ، اجتاز السلطان سليم صحراء سيناء ، ودخل مصر وقضى على دولة المماليك .

وبعد ذلك أخذ العثمانيون يتغلغلون غرباً وشرقاً وجنوباً ، ويستولون على البلاد العربية ، الواحدة بعد الأخرى .

وعندما مضى على معركة مرج دابق الآنفة الذكر أربعون عاماً ، كان حكم العثمانيين قد شمل شرقاً العراق (١٥٣٤ م) والحسا (١٥٥٥ م) ، وامتد في الجنوب حتى عدن (١٥٤٧ م) ، ووصل غرباً حتى وهران وتلمسان (١٥٥٦ م) .

فلم يبق من البلاد العربية خارج حدود السلطنة العثمانية إلا المغرب

الأقصى من جهة ، وقلب الجزيرة العربية من جهة أخرى .

٢ - إن البلاد العربية التي ذكرناها آنفاً بقيت تحت الحكم العثماني ، - على الرغم من بعض الثورات التي قامت والوقائع التي حدثت في بعضها في تواريخ مختلفة - ، حتى القرن التاسع عشر .

ثم صارت تخرج عن نطاق هذا الحكم ، الواحدة بعد الأخرى ، في تواريخ مختلفة ، وبصور شتى :

استولت فرنسا على الجزائر سنة ١٨٣٠ ، واستولت انكلترة على عدن سنة ١٨٣٩ .

وبعد نحو أربعين عاماً ، احتلت فرنسا تونس سنة ١٨٨١ ، واحتلت انكلترة مصر سنة ١٨٨٢ .

وبعد مرور ثلاثة عقود من السنين ، استولت ايطاليا على طرابلس الغرب ، سنة ١٩١٢ .

وفي الأخير ، خرجت بقية البلاد العربية أيضاً من حوزة الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى ، التي امتدت من سنة ١٩١٤ حتى سنة ١٩١٨ .

يظهر من ذلك : أن المدة التي بقيت خلالها البلاد العربية المذكورة تحت الحكم العثماني ، تراوحت بين ثلاثة قرون وأربعة قرون .

ومن الطبيعي أن سكان البلاد المذكورة تأثروا بأحوال الدولة العثمانية - خلال هذه المدة الطويلة - تأثراً كبيراً .

فلا بد لنا أن نحيط علماً بأهم صفحات التاريخ العثماني ، لكي نستطيع أن نكوّن فكرة صحيحة عن أحوال البلاد العربية المذكورة خلال هذه الفترة من التاريخ .

٢

١ - ومما تجب ملاحظته في هذا المضمار : أن الدولة العثمانية نشأت

وترعرعت بعيدة عن البلاد العربية ، ولم تحتك بها ، فلم تشرع في الاستيلاء عليها ، إلاّ بعد أن مضى على تأسيسها نحو قرنين من الزمان ، وبعد أن تعاقب على عرشها ثمانية من السلاطين :

لأن السلطنة المذكورة تأسست سنة ١٢٩٩ ، في مقاطعة صغيرة ، في الجهة الشمالية الغربية من آسيا الصغرى ، بالقرب من الساحل الجنوبي لبحر مرمرة – في جهات « سكود » و « أسكيشهر » – ثم أخذت تتوسع بسرعة ، إلى أن استولت على السواحل المذكورة بأجمعها ، فعبرت الدردنيل إلى الساحل الشمالي من البحر المذكور . وبعد ذلك أخذت تتوسع في طرفي البحر المذكور ، في الأناضول من جهة ، وفي البلقان من جهة أخرى . ولم تصبح متاخمة للبلاد العربية التابعة لدولة المماليك – عند ذاك – ، إلا في أواخر القرن الخامس عشر ، في عهد السلطان الثامن ، بايزيد الثاني .

وأما السلطان سليم الذي استولى على سوريا والحجاز ومصر ، فكان تاسع السلاطين ، والسلطان سليمان الذي أتم فتح سائر البلاد العربية كان السلطان العاشر .

٢ – كما يجب أن يلاحظ : أن استيلاء العثمانيين على البلاد العربية ، إنما حدث عندما قاربت دولتهم ذروة مجدها، وكادت تصل إلى أقصى حدود اتساعها .

فإن « طور التوسع والاستيلاء » في الدولة العثمانية انتهى – تقريباً – بانتهاء عهد السلطان العاشر الذي ذكرناه آنفاً . لأنه في ذلك العهد ، كانت حدودها في أوروبا ، شملت شبه جزيرة مورة ، مع جميع بلاد البلقان ، وبسارابيا والقرم ، كما ضمت معظم أقسام المجر ، ووصلت إلى أسوار فيينا .

وأما بعد عهد السلطان المذكور ، فلم تتوسع حدود الدولة توسعاً

يذكر ، بل ، بعكس ذلك ، أخذت تتقلص وتتراجع شيئاً فشيئاً ؛

كما أن تنظيمات الدولة وقوانينها اكتملت في عهد السلطان سليمان الذي أتم فتح البلاد المذكورة آنفاً ، حتى ان المؤرخين اصطلحوا على تلقيبه بلقب « القانوني » ؛

٣ — فنستطيع أن نقول لذلك : إن البلاد العربية دخلت تحت الحكم العثماني عندما كانت دولتهم قد اجتازت عهد الشباب الدافق ، ودخلت في طور الكهولة المكتملة ، فوصلت إلى أقصى حدود التوسع والاعتلاء ، من الوجهتين المادية والمعنوية .

فيجدر بنا أن نلقي نظرة فاحصة ، على الأطوار التي اجتازتها الدولة العثمانية ، أولاً حتى القرن السادس عشر ، — قبل بدء استيلائها على البلاد العربية — ، ثم خلال القرون التي أصبحت خلالها البلاد العربية المذكورة جزءاً من السلطنة ؛

تأسس الدولة وتوسعها

١

١ – سميت الدولة بـ « العثمانية » ، نسبة إلى موسسها الأول « السلطان عثمان » .

وكان ينتسب إلى عشيرة تركية تعرف باسم « قايي خان » وتعيش على مقاطعة تابعة لدولة سلاجقة الروم . تولى عثمان رئاسة العشيرة بعد وفاة والده طغرل بك ، ثم نال رتبة الإمارة من السلطان السلجوقي علاء الدين منقباد ، وفي الأخير ، – سنة ١٢٩٩ – أصبح سلطاناً مستقلاً ، بعد انقراض دولة السلاجقة ، واستقلال امرائها العديدين في مختلف أنحاء بلادهـا .

٢ – ومما يلفت النظر أن العشيرة المذكورة لم تكن من أهالي تلك البلاد . بل كانت من العشائر التركية التي كانت تقطن تركستان ، ثم نزحت من موطنها الأصلي نحو الغرب ، هرباً من القلاقل التي أحدثتها غارات جنكيز خان .

إن التاريخ لم يسجل معلومات موثوقة عن مناقب هذه العشيرة ؛ وكل ما يعرف عنها هو : أنها كانت وصلت إلى أعالي الجزيرة ، بين دجلة والفرات ، في عهد جد السلطان عثمان « سليمان باشا » . لأن الرئيس

المشار اليه مات غرقاً في نهر الفرات ، عندما كان يحاول اجتيازه ، ودفن بجوار « قلعة جعبر (١) » فاشتهر ضريحه بعد ذلك باسم « مزار الترك » .

٣ – بعد وفاة الرئيس سليمان ، انقسمت العشيرة إلى فروع عديدة . يظهر أن أحد الفروع رجع إلى موطنه الأصلي ، وفرع ثان نزح إلى الأناضول ، حيث كان يحكم سلاجقة الروم .

كان هذا الفرع تحت رئاسة طغرل بك ، والد السلطان عثمان .

أرسل طغرل بك أحد أنجاله إلى السلطان السلجوقي في قونية ، يسترحم منه أن يقطع لعشيرته مقاطعة تعيش عليها .

والسلطان السلجوقي أقطع لها مقاطعة في شمال بلاده « سكودودمانيج» وكانت هذه المقاطعة تتألف من سهل وجبل وهضبة ، تصلح أن تكون مصيفاً ومشتى للعشيرة .

فانتقلت عشيرة قايي خان إلى المقاطعة المذكورة ، في جهة الشمال الغربي من الأناضول ، وبدأت هناك حياة جديدة .

٢

١ – وكان ذلك من حسن حظ آل عثمان : لأن المقاطعة كانت

---

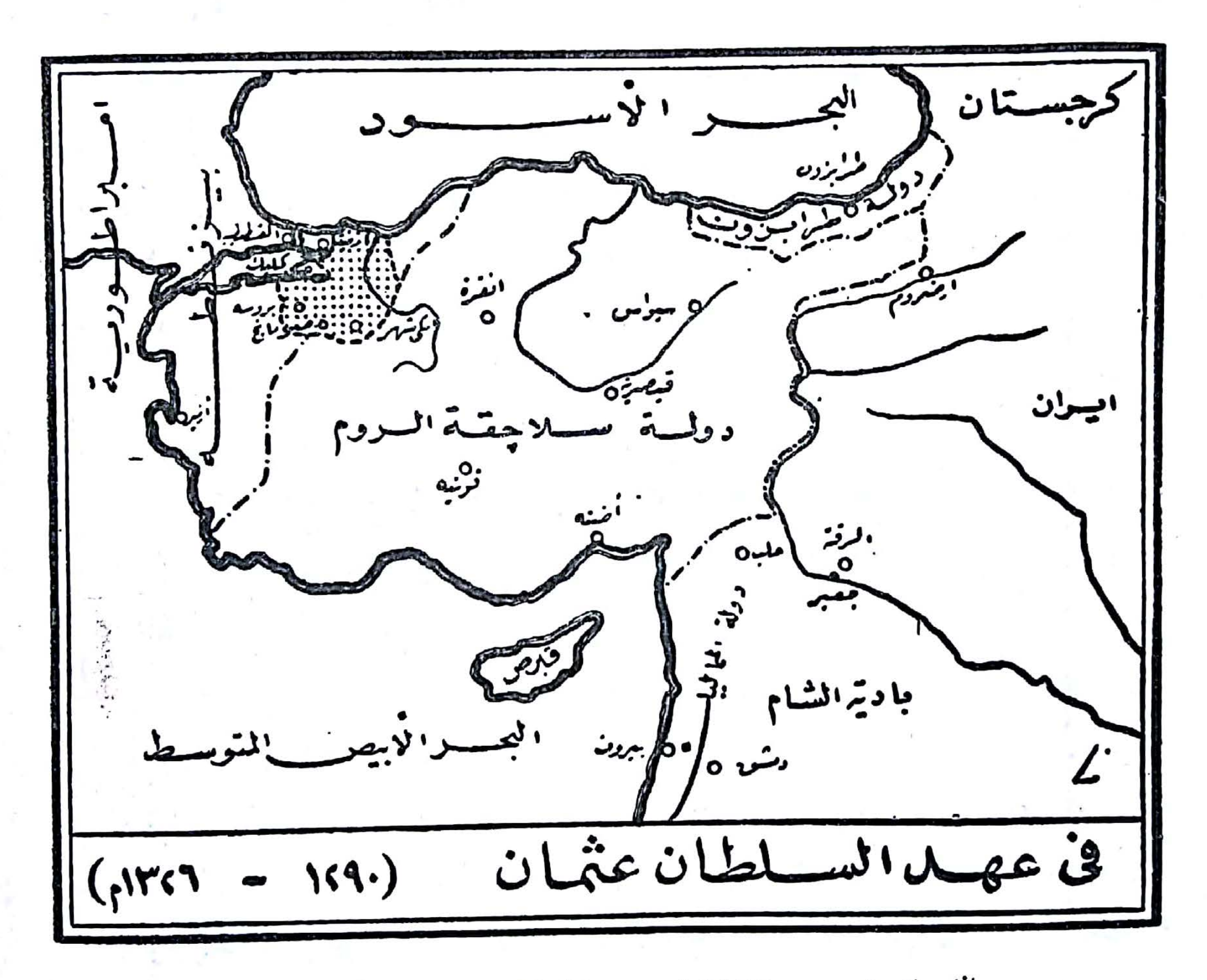
١ تقع قلعة جعبر هذه داخل حدود سوريا .

عندما عقد الكماليون اتفاقيتهم المعلومة مع ممثل فرنسا « فرنكلين بوبيون » – في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٢١ – وضعوا في الاتفاقية مادة خاصة بالمزار المذكور

وقد جاء في المادة التاسعة من الاتفاقية المذكورة ما يلي :

« إن ضريح سليمان شاه ، جد السلطان عثمان مؤسس الأسرة المالكة العثمانية الكائن في قلعة جعبر ، سيبقى مع مرافقه – ملكاً لتركيا . فسيكون لها الحق في إقامة الخفراء له ، وفي رفع العلم التركي عليه » .

مهد الدولة العثمانية



الخريطة رقم ١ – المقاطعة التي منحها السلطان السلجوقي إلى طغرل بك والد السلطان عثمان

متاخمة لأراضي الدولة البيزنطية . وبيزنطة كانت — في ذلك التاريخ — في حالة انحلال عام : كانت العاصمة استغرقت في الخلافات المذهبية الحادة ، وفقدت سيطرتها على الأقاليم ، والأقاليم كانت منقسمة على نفسها ، كل مقاطعة من المقاطعات ، وكل مدينة من المدن الصغيرة والكبيرة ، تحت ربقة حاكم من الولاة والحكام الكثيرين .

وقد وجد آل عثمان هناك مجالاً واسعاً لتوجيه نشاط عشيرتهم الفتية نحو الحرب والجهاد ، لفتح الأقاليم البيزنطية ، وإدخالها في حوزة الاسلام .

وإقدامهم على « الجهاد » ، بهذه الصورة ، صار يجذب اليهم عدداً غير قليل من المتطوعين ، من مختلف الأمارات التركية الإسلامية التي كانت قامت على أنقاض الدولة السلجوقية .

ولذلك استطاع آل عثمان أن يستولوا على مدن بيزنطية كثيرة ، على الرغم من صغر عشيرتهم الأصلية .

وكل فتح من فتوحاتهم في « بلاد الكفر » — حسب تعبير ذلك الزمان — ، كان يرفع مكانتهم في أنظار المسلمين ، ويقوي تيار المتطوعين لخدمتهم .

٢ — ولكن آل عثمان استفادوا من ذلك من وجهة أخرى أيضاً ، بعد ما اجتازوا الدردنيل وأخذوا يتغلغلون في القارة الأوروبية ، في البلاد التي أسموها « روم أيلي » — أي : ديار الروم :

كانت تلك البلاد تعتبر — من الوجهة الشرعية — دار حرب وجهاد ، فيسوغ فيها الاسترقاق . ولذلك ابتكر آل عثمان — في عهد السلطان الثاني أورخان — ، طريقة تضمن لهم تكوين جيش دائم ، يحسن الحرب والجهاد : أخذوا يقومون — من وقت إلى آخر — ، بغارات إلى ما وراء حدودهم ، في بلاد النصرانية ، بقصد استرقاق الأطفال . يعودون من تلك الغارات بعدد كبير من الأطفال الصغار ،

يودعونهم في مؤسسات خاصة ، لتنشئتهم نشأة اسلامية عسكرية .

والجيش الذي ينشأ على هذا المنوال ، — من الأطفال المقطوفين والمسترقين — ، هو الذي عرف باسم الانكشارية .

(هذه الكلمة محرفة من قولهم « يني تشري » بمعنى النوع الجديد ، أو « النظام الجديد ») .

إن أفراد هذا الجيش ما كانوا يعرفون — بطبيعة الحال — شيئاً عن أصلهم ونسبهم . فما كانوا يشعرون بارتباط نحو أسرة ، غير أسرة الجيش الذي ينتسبون اليه . وكانوا ينشأون على الديانة الاسلامية، ويتشبعون بفكرة الجهاد منذ نعومة أظفارهم . يؤمنون بأن الجهاد من فرائض الإسلام ، فيذهبون إلى ساحات القتال وهم يقولون في قرارة أنفسهم : « إما غازي ، وإما شهيد » ، بمعنى ان عليهم إما أن ينتصروا على الاعداء فيكونوا من الغزاة ، وإما أن يموتوا خلال الحرب ، فيدخلون في زمرة الشهداء الأبرار .

وخلاصة القول : ان هذا الجيش كان ينشأ — منذ صغر أفراده — للحرب والجهاد على وجه الانحصار ، ويستعد إلى ذلك من جميع الوجوه المادية والمعنوية .

وكان هذا الجيش الذي وضع نظامه آل عثمان بهذه الصورة ، أول « جيش دائم » عرفه التاريخ .

إن قوة الدولة العثمانية نشأت — من حيث الأساس — من هذا الجيش. ولا حاجة إلى القول : بأنها لم تكتف بهذا الجيش ، بل كوّنت جيوشاً أخرى ، من أهالي الأقاليم أيضاً . إلاّ أن محور قوتها ، كان جيش الانكشارية .

بهذا الجيش المنظّم والمدرب والمتفاني ، استطاع العثمانيون أن يوسّعوا حدود سلطنتهم بسرعة . فإنهم من جهة فتحوا بلاداً في أوروبا ، كانت بقيت حتى ذلك التاريخ خارج حوزة الاسلام . ومن

جهة أخرى استولوا على الأمارات الإسلامية الصغيرة التي كانت قامت في الأناضول على أنقاض الدولة السلجوقية .

٣ – ومما يلفت النظر : أنه كلما توسعت الدولة في القارة الاوروبية ، كان يتوسع أمامها مجال الغارات لأجل استرقاق الأطفال واقتطافهم ، ويزيد بذلك عدد فرق الانكشارية ، كما يزيد – تبعاً إلى ذلك – قوتها التوسعية .

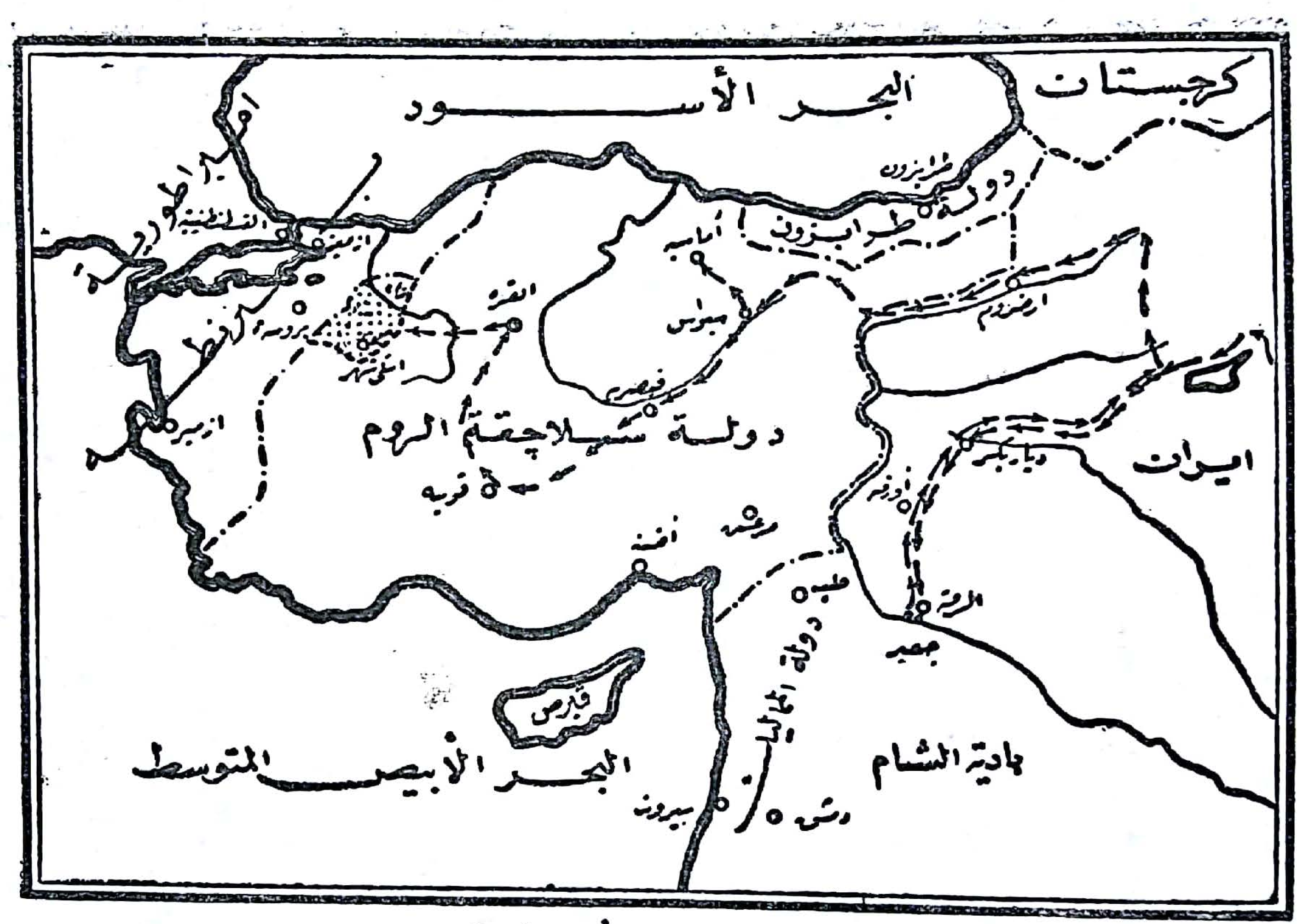
إن فتوحات العثمانيين سارت بسرعة حتى عهد السلطان الرابع – بايزيد الأول – ، ثم اعتراها التوقف ، مدة من الزمن ، بسبب الحرب التي قامت بينها وبين تيمورلنك . إذ من المعلوم أن تيمورلنك انتصر على السلطان بايزيد في معركة أنقرة ، وأسره . وعلى أثر هذه الواقعة تنازع أبناء السلطان المذكور على عرش السلطنة ، فاستقل كل واحد منهم في قطر من أقطار المملكة .

غير أنه بعد انتهاء هذه الفترة – التي أسماها المؤرخون العثمانيون باسم « فاصلة السلطنة » – ، بانتصار السلطان محمد الأول على أخوته ، بدأ عهد جديد من الفتوحات . وتغلغل العثمانيون في شبه جزيرة البلقان ، حتى أتموا فتح جميع أقسامها . كما فتحوا القسطنطينية ، وقضوا على الدولة البيزنطية بصورة نهائية .

وكانوا – في الوقت نفسه – قد توسعوا في الأناضول واستولوا على الأمارات القائمة فيها ، حتى أوصلوا حدود سلطنتهم إلى جبال طوروس ، وأصبحوا بعد ذلك متاخمين لدولة المماليك التي كانت تحكم مصر وسوريا والحجاز . وكان ذلك في عهد السلطان بايزيد الثاني .

٣

حتى ذلك التاريخ ، كانت السلطنة العثمانية غير متاخمة للبلاد العربية ،



خريطة رقم ٣ — تأسيس الدولة

ولكنها لم تكن منعزلة عنها تمام الانعزال . فان التجار والحجاج كانوا ينتقلون بين البلاد العثمانية وبين البلاد العربية ، كما أن السلاطين كانوا يتخابرون ويتكاتبون بوسائل عديدة ولأسباب متنوعة .

كان سلاطين آل عثمان يحرصون كل الحرص على نشر أخبار انتصاراتهم في مختلف البلاد الإسلامية . فانهم كلما انتصروا على دولة نصرانية ، وكلما فتحوا مدينة في البلاد الأوروبية ... كانوا يرسلون وفوداً خاصة ، لابلاغ الأمر إلى ملوك المسلمين ، ومن جملتهم سلاطين المماليك في مصر .

وهذه المخابرات والمكاتبات مع السلاطين المشار اليهم كانت تجرى باللغة العربية ، حتى عهد السلطان سليم .

والتواريخ العثمانية ، حفظت طائفة من هذه المكاتبات . ومن المفيد أن نلقي نظرة فاحصة إلى بعضها ، لنطلع على أسس السياسة التي كان يسير عليها سلاطين آل عثمان قبل أن يستولوا على البلاد العربية .

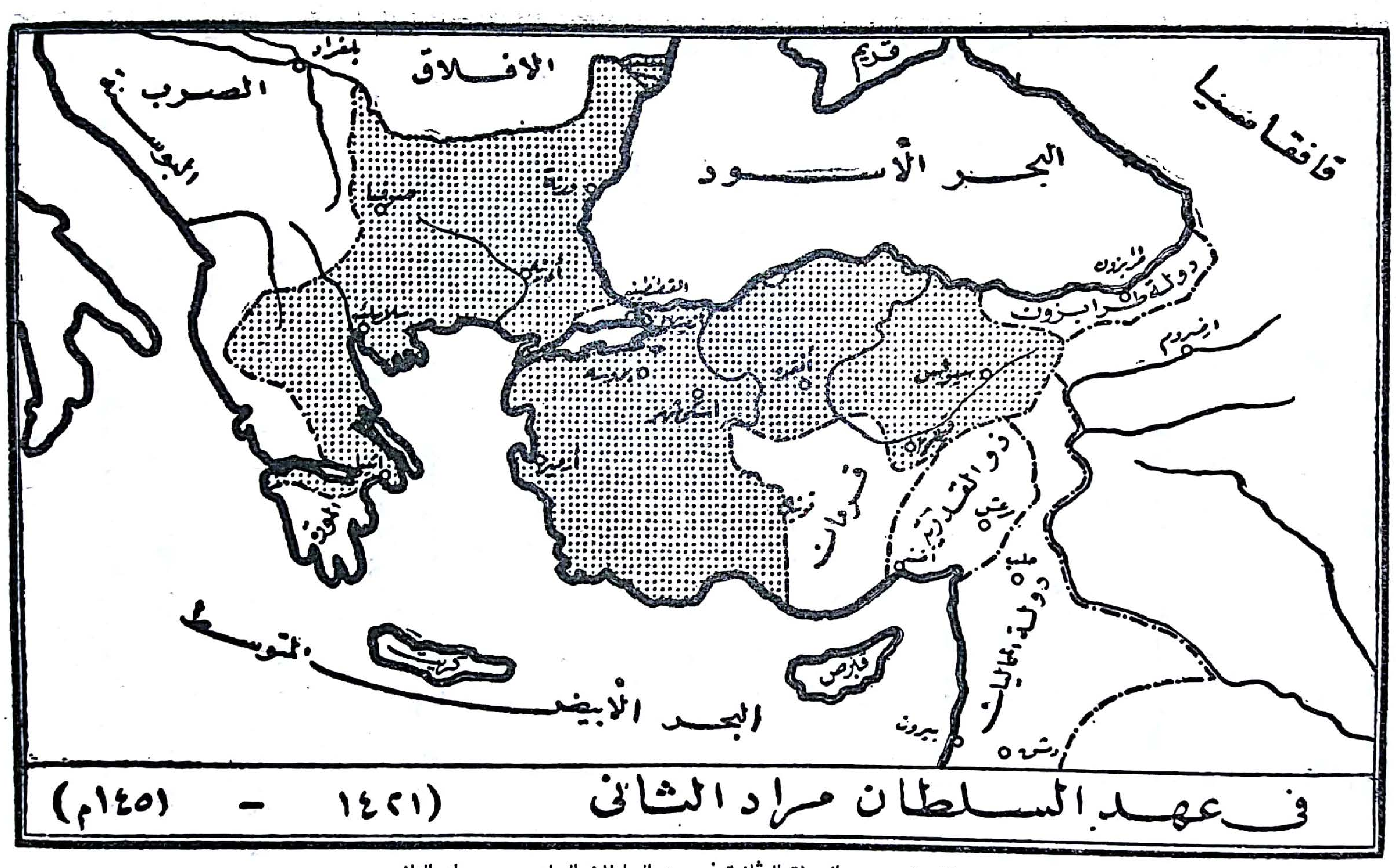
(هذه الرسائل في الجزء الأول من منشآت فريدون بك) .

* * *

١ – كتاب من السلطان السادس – مراد الثاني – إلى « عزيز مصر » الملك الأشرف برسباي ، « يبشره بفتح قلعة « كوكرجينلك » في نهر الدانوب » . تاريخه ٨٣١ هـ (١٤٢٧ م) .

ومما جاء فيه ، – بعد بيان وصول كتاب سابق ، وبعد الاشارة إلى ما تضمنه من « التفقد عن أحوال العساكر المسلمين ، وجنود الموحدين ، جعلهم الله تعالى أبداً وسرمداً غالبين ، وصيّر أعداءهم هاربين ، والاستخبار عن قصة مشركي انكرس ومن تابعهم من أعداء الدين ، خذلهم الله تعالى إلى يوم البعث واليقين » – :

« لا يخفى على علمه العالي أن ملكهم جمع جميع الكفرة من أقصى بلاد الكفر وأحزاب الشياطين ، فقصدوا أن يهجموا على أهل



خريطة رقم ٤ — الدولة العثمانية في عهد السلطان السادس : مراد الثاني

الاسلام عوذاً بالله تعالى . فتوجه المحب متوكلاً على الله مع عساكر الموحدين المجاهدين ، إلى الجهاد ، واعلاء كلمة الحق ونصرة الدين ...

« ... وسارت العساكر المحمدية وانتهوا إلى جزيرتهم الجانية ، وهي جزيرة في وسط ماء طونه ، وفي طرفيها حصنان حصينان . ركبوا في السفن وحاصروها ، وبنصر من الله وفتح قريب فتحوها ، وجميع سفنهم وآلاتهم التي كان القرال يهيؤها على طول الايام ومرور الأعوام لإضرار أهل الاسلام أخذوها . (وما ذلك على الله بعزيز) فيئوا المغانم الجمة ، وأسروا ذراريهم وإناثهم ، وقتلوا كبارهم وذكورهم وخربوا دورهم وقصورهم ...

« ... وقذفوا في قلوبهم الرعب . فإنهم فروا إلى أقصى بلادهم . فتشتت شملهم وتفرق جمعهم من الخوف والحذر ، كما أن الشيطان يفر من ظل سيف عمر ، رضي الله عنه . ولما تهيأنا وتشمرنا مع جنودنا لطلبهم حيث كانوا وأين وجدوا ، إذ اتصل إلينا بالمسامع وتواتر بأن ملك المماليك اللازية توسبات بن لان ، لما سمع خبر جهاد عساكر الموحدين وإعلاء كلمة الحق واليقين ، مات فجأة ببركة . معجزة محمدية ، وهيبة صيتة إسلامية. (فحمدنا الله بذلك حمداً مشعراً بمقدرة) .

(في مجموعة المنشآت ، يلي هذه الرسالة تسع رسائل أخرى ، تم تعاطيها بين السلطان مراد الثاني وبين الملك برسباي) .

* * *

٢ — ويحسن بنا أن نقرأ الكتاب المرسل من سلطان مراد الثاني إلى « عزيز مصر » عند فتح سلانيك .

يبدأ الكتاب بهذه العبارات : « الحمد لله الذي أعد أعلام الدين ، باعلاء كلمة الحق المبين ، ورفع لواء أهل الايمان بلمعان بارقة

سيوفهم على ظلمات الكفرة والمشركين ، وفتح علينا أبواب النصر والظفر بكسر أحزاب الشياطين ، وبلاد الكفار والملاعين ... »

وبعد الاستمرار في الدعاء ، يقول :

« إن هذه المكاتبة صدرت إلى جناب الأعلى ، أعلاه الله تعالى أبداً وسرمداً ، مشتملة على معنيين : أحدهمـا التبشير بنصر رايات الأسلام ببركة الآيات العظام ، وبفتح الممالك الكثيرة من صعـاب القـلاع ، وأبكار البقاع ، بفيض عناية الرب الكريم ، وتأييد هدايـة الصمد العليم .... وثانيهما إقـامة شرائط التعزية لغروب شمس مشرق الساطنة في مغرب الزوال ، وتوارى بدر نظـام المملكة تحت برقـع سحاب الآجال ، يعني وفـاة ذلك الغصن الرطيب من دوحة السلطنة ، والورد الطري الطيب من حديقة المملكة المرحوم المغفور له ... »

« ... فعلم الله تعالى أن المحب المخلص لما سمع نبأ هذه الحـادثة ونزول هذه النازلة ، عرض عليه حالة كهيبة يوم النشور ، وصدمة كزلزلة يوم ينفخ في الصور ... »

وبعد الاسترسال في التعزية ، يرجوه « أن يلتحي بالصبر الجميل ، ليحوز الثواب الجزيل ، ... وأن يبدل أحزان هذه المصيبة ، بمسرات خبر ظفر المسلمين ، وغلبة المجاهدين على أعداء الدين ، وأحـزاب الشياطين ، لعنة الله عليهم أجمعين . ولا سيما بفتح قلعة سلانيك التي هي أحصن القلاع الأفرنجية ، وأصعب الديار الحربية ، وهـي والقسطنطينية توأمان في كونهما منبعي الكفر والضلال في أيدي الكفرة الفجرة ، ومظهري العدوان في تصرف مشركي الفسقة ، بل هي أشد من القسطنطينية في إضرار أهل الاسلام بالفتنة والفساد . فعزمناها وحاصرناها ...

« ... ففي غدوة اليوم الخامس من شهر رجب سنة اثنين وثلاثين وثمانمائة بالتكبير والتهليل شرعنا بالحرب . فلما نصبت الرايات الإسلامية

المنصورة المنسوبة إلى آيات الفتح والظفر على الكفار ، وجاء نداء نصر من الله وفتح قريب من اليمين واليسار ، وآية : جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً من الفوق ، ففتحت بالصولة الأولى قبيل الضحوة الكبرى من ذلك اليوم ... »

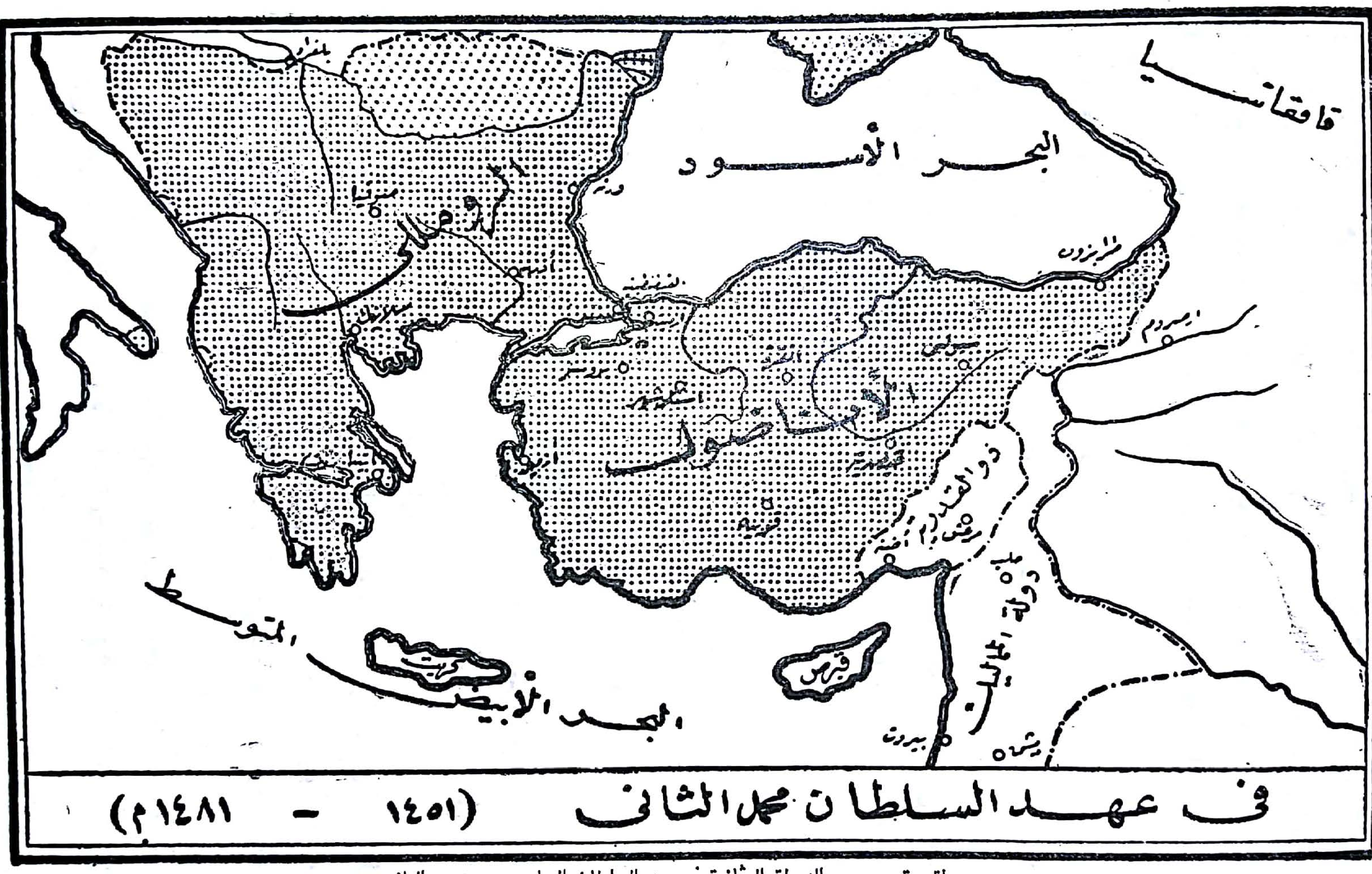
٣ – وهذه رسالة من السلطان محمد الثاني إلى « عزيز مصر اينال شاه » بمناسبة فتح القسطنطينية .

الرسالة طويلة . نجتزئ منها بعض الفقرات الهامة :

« ان من أحسن سنن اسلافنا — ، أنهم مجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم . ونحن على تلك السنة قائمون . وعلى تلك الأمنيـة دائمون ، ممتثلين بقوله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله) . ومستمسكين بقوله عليه السلام (من أغبرت قدماه في سبيل الله حرمه الله على النار) . فهممنا هذا العام ، عممه الله بالبركة والانعام ، معتصمين بحبل ذي الجلال والاكرام ، ومتمسكين بفضل الملك العلام ، إلى أداء فـرض الغزاء في الاسلام ، مؤتمرين بأمره تعالى (قاتلوا الذين يلونكم مـن الكفار) . وجهزنا عساكر الغزاة والمجاهدين من البر والبحر ، لفتـح مدينة ملئت فجوراً وكفراً . والتي بقيت في وسط الممالك الاسلامية تباهي بكفرها فخراً .

فكأنها حصف على الخد الأغر وكأنهـا كلف على وجه القمر

« وهي محصنة صعب المرام شامخة الاركان راسخـة البنيان ، مملوءة من المشركين الشجعان ، خذلهم الله أينما كانوا وهم مستكبرون على أهل الايمان ، متناصرون بالجزائر الغربية مثل رودس وقطلان ، وونديك وجنويز وغيرهم من أهل الشرك والطغيان ، وحصن محصن مسدد مشدود مشيد منسق النظـام ، ما ظفروا به أسلافنا العظـام ، هؤلاء السـلاطين الأساطين الفخام ، مع أنهم جاهدوا حق الجهاد ولم ينالوا بها نيلا . وهي قلعة عظيمة مشتهرة في ألسنة أهل الأرض باسم القسطنطينية . ولا



خريطة رقم ٥ – الدولة العثمانية في عهد السلطان السابع : محمد الثاني

يبعد أن تكون هي التي نطق بها صحاح الأحاديث النبوية والأخبار المصطفوية ، عليه وعلى آله أتم الصلاة والتحية ، (فيفتحون قسطنطينية . فبينما هم يقتسمون الغنائم قد علقوا سيوفهم بالزيتون –) الحديث .... وغير هذا من الصحاح المشهورة ، هي هذه المدينة الواقع جانب منها في البحر وجانب منها في البر ... »

وبعد وصف المدينة ووصف الاستعدادات الحربية :

« حاربناهم وحاربونا ، وقاتلناهم وقاتلونا ، وجرى بيننا وبينهم القتال اربعة وخمسين يوماً وليلة ... »

« ومتى طلع الصبح الصادق من يوم الثلاثاء يوم العشرين من جمادي الأولى ، هجمنا مثال النجوم رجوماً لجنود الشياطين سخرها الحكم الصديقي ، ببركة العدل الفاروقي ، بالضرب الحيدري لآل عثمان ، قد منّ الله تعالى بالفتح قبل أن ظهرت الشمس من مشرقها ... »

« ... فلما ظهرنا على هؤلاء الأرجاس الانجاس الحلوس ، طهرنا القوس من القسوس ، وأخرجنا منه الصليب والناقوس ، وصيرنا معابد عبدة الاصنام مساجد أهل الاسلام ... »

٤ – وهذه رسالة من السلطان محمد الفاتح إلى « شريف مكة المكرمة » بمناسبة فتح القسطنطينية ، يبشر بالفتح ، ويطلب الدعاء ، ويرسل هدايا من الغنائم ... ننقل بعض الفقرات منها :

مما جاء في الالقاب ، « ... مطلع لوازم العز والتمكين ، مظهر مآثر الملك والدين ، فلذة أكباد الرسول ، زبدة أحفاد البتول ، أمير المسلمين وولي المؤمنين ، خلاصة أولاد شفيع المذنبين ، وهو السيد الشريف ...

... فقد أرسلنا هذا الكتاب مبشراً لما رزق الله لنا في هذه السنة من الفتوح التي لا عين رأت ولا أذن سمعت ، وهي تسخير البلدة

المشهورة بقسطنطينية ...

« .... فالمأمول من مقر عزتكم الشريفة أن يبشش بقدوم هذه المسرة العظمى والموهبة الكبرى مع سكان الحرمين الشريفين ، والعلماء والسادات المهتدين ، والزهاد والعباد والصالحين ، والمشايخ والأمجاد الواصلين ، والأئمة الأخيار المتقين ، والصغار والكبار أجمعين ، المتمسكين بأذيال سرادقات بيت الله الحرام ، التي كعروة الوثقى لا انفصام ، والمشرفين بزمزم والمقام ، والمعتكفين في قرب جوار رسول الله عليه التحية والسلام ، داعين لدوام دولتنا في العرفات، متضرعين من الله نصرتنا ، أفاض الله علينا بركاتهم ؛ ... ورفع درجاتهم ...

« وبعثنا مع المشار اليه هدية لكم خاصة ألفي فلوري من الذهب الخالص التام الوزن والعيار المأخوذ من تلك الغنيمة . وسبعة آلاف فلوري آخر للفقراء ، منها الفان للسادات والنقباء ، وألف للخدام المخصوصة للحرمين ، والباقي للمتمكنين المحتاجين في المكة المعظمة والمدينة المنورة ، زادهما الله شرفاً . فالمرجو منكم التقسيم بينهم بمقتضى احتياجهم وفقرهم ، واشعار كيفية السير الينا ، وتحصيل الدعاء منهم لنا ، دائماً باللطف والإحسان إنشاء الله تعالى. والله يحفظكم ويبقيكم بالسعادة الأبدية والسيادة السرمدية إلى يوم الدين ... »

٥ – رسالة جوابية من الشريف المشار اليه إلى السلطان محمد الفاتح .. بعض الفقرات منها :

بعد ذكر وصول الرسول والرسالة ، يقول : « وفتحناها بكمال الادب ، وقرأناها مقابل الكعبة المعظمة بين أهل الحجاز وابناء العرب . فرأينا فيها من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ، وشاهدنا من فحاويها ظهور معجزة رسول الله خاتم النبيين ، وما هي الآن فتح القسطنطينية العظمى وتوابعها التي متانة حصنها مشهورة بين الأنام ،

وحصانة سورها معروفة عند الخواص والعوام . وحمدنا الله بتيسير ذلك الأمر العسير ، وتحصيل ذلك المهم الخطير ...

« ... وبششنا بذلك غاية البشاشة ، وابتهجنا من إحياء مراسم آبائكم العظام ، والسلوك بمسالك أجدادكم الكرام ، روح الله أرواحهم ، وجعل أعلى غرف الجنان مكانهم ، في اظهار المحبة لسكان الأراضي المقدسة . »

* * *

إن الأمثلة التي ذكرناها آنفاً تبين بوضوح تام « النزعة الدينية الشديدة » التي كانت تلازم أعمال الدولة العثمانية وفتوحاتها . كما تعطي فكرة صريحة عن مبلغ اهتمام سلاطينها باذاعة أخبار « انتصاراتهم على الكفار » و « فتوحاتهم في بلاد الكفر » على مختلف الأقطار الإسلامية بوجه عام ، والبلاد العربية بوجه خاص .

ولا شك في أن ذلك كان يكسبها — في تلك البلاد — مكانة معنوية رفيعة . ولا حاجة إلى القول ، ان هذه المكانة المعنوية ساعدت مساعدة كبيرة ، أولاً على استيلاء العثمانيين على البلاد العربية ، وثانياً على دوام حكمهم لهذه البلاد ، مدة طويلة ، دون تعب كبير .

نظام الادارة والحكم

١

١ – كان العثمانيون ، عندما يستولون على قطر من الأقطار ، يحصون القرى الموجودة فيه . ثم يقسمونها إلى مقاطعات ، بعضها صغيرة وبعضها كبيرة . ويمنحون المقاطعات الصغيرة إلى الجنود المحاربين ، والكبيرة إلى القواد الأمراء ، وذلك بعد أن يخصصوا طائفة من المقاطعات الكبيرة إلى السلطان .

إن منح مقاطعة من المقاطعات إلى شخص من الأشخاص ، ما كان يعني تمليكه القرى والأراضي التي تؤلف تلك المقاطعة . إنما كان يعني تفويضه حق جباية الأعشار وسائر الرسوم والضرائب المترتبة عليها . وكانت الأراضي والقرى والمزارع تبقى تحت تصرف مالكيها ، على أن يدفعوا الضرائب التي تفرض عليها إلى صاحب المقاطعة ، أو من يوكله لتسلمها .

ومقابل ذلك ، كان يفرض على أصحاب المقاطعات المذكورة أن يكونوا دوماً على استعداد للحرب ، وأن يتولوا إعداد عدد من الخيالة والفرسان المحاربين ، وأن يجهزوهم بكل ما يحتاجون إليه من أسلحة وخيول ، بنسبة فارس واحد عن كل خمسة آلاف آقجة من

حاصل المقاطعة . فإذا كان حاصل المقاطعة قد سجل بأربعمائة ألف آقجة — مثلاً — كان على من تفوضها أن يعد ويجهز ثمانين فارساً محارباً .

إن الخيالة التي تكوّنت — بهذه الصورة — في مختلف أنحاء المملكة ، لعبت دوراً هاماً في حروب الدولة العثمانية وفتوحاتها .

٢ — كانت المقاطعات تقسم إلى ثلاثة أنواع :

(أ) المقاطعات الصغيرة التي يقل واردها عن ٢٠٠٠٠ آقجة . وتسمى « تيمار » .

(ب) — المقاطعات المتوسطة التي يتراوح واردها بين ٢٠٠٠٠ وبين ١٠٠٠٠٠ آقجة . وتسمى « زعامت » .

(ج) — المقاطعات الكبيرة التي يزيد واردها على ١٠٠٠٠٠ آقجة . وتسمى « خاص » .

وكانت البلاد تقسم إدارياً وعسكرياً إلى « ايالات » ، والأيالات إلى « ألوية » — أي « سناجق » — . وكان كل لواء من الألوية يضم مقداراً من الـ « تيمار » ات ، والـ « زعامت » ات .

وكان يعهد بشؤون الأيالة إلى « باشا » يسمى « بكلر بكي » ، بمعنى « بك البكوات » ، ويعتبر برتبة « ميرميران » بمعنى « أمير الأمراء » ، ويعهد بشؤون اللواء إلى « بك » يسمى « سنجق بكى » بمعنى « بك اللواء » ويعتبر بمرتبة « ميرلوا » بمعنى « أمير اللواء » .

وكان يخصص لمنصب كل ايالة من الايالات ، وكل لواء من الألوية مقاطعة بدرجة « خاص » .

وكان يعتبر « بك السنجق » آمراً ومرجعاً لجميع التيمارات والزعامات الداخلة في حدود اللواء فإذا طلبت الدولة تسفير الجيوش للحرب في جهة من الجهات ، جمع البك الخيالة المترتبة على « الخاص » المخصص لمنصبه مع الخيالة المترتبة على التيمارات والزعامتات التابعة للوائه ، وتوجه

بهم إلى حيث يأمره الـ « بكلر بكي » ..

وكان البكلر بكي يتصرف بالخاص المخصص لـ « سنجق الباشا » ويعد ويجهز الخيالة المترتبة على ذلك الخاص ، فضلاً عن أنه يأمر ويوجه الخيالة الذين يجهزهم أمراء الألوية وأصحاب اليتمارات والزعامتات التابعة لجميع ألوية الأيالة .

٢

١ــ يظر مما تقدم أن أمراء الألوية والأيالات ــ وكذلك سائر الموظفين ــ ما كانوا يتقاضون من خزينة الدولة رواتب مقننة . إنما كانوا يتقاضون الضرائب والتكاليف المخصصة لوظيفتها . ولا حاجة إلى القول بأنهم كانوا يعينون « متسلمين » يتولون جباية الضرائب باسمهم. كما أن كل متسلم كان يستعين بخدمات طائفة من أهل البلاد وأعيانهافي أمر توزيع الضرائب وتثبيتها وجبايتها . وكان هؤلاء يكوّنون طبقة خاصة ، يخدمون الولاة والمتسلمين الذين يتوالون على كراسي الحكم في الأيالات والألوية .

وكان بعض الولاة لا يكتفون بأعداد وتجهيز الخيالة المفروضة عليهم بالنسبة إلى مقدار الخاص المخصص لمنصبهم ، بل يقدمون على شراء العشرات بل المئات من الأرقاء ــ المماليك ــ ، ليزدادوا بهم مهابة في نظر الناس من جهة ، وليحصلوا على حراس أمينين ، يعتمد عليهم اعتماداً تاماً ، من ناحية أخرى .

غير أن ، بعض الألوية والأيالات كانت تستثنى من هذا النظام العام . فيخصص لرؤسائها رواتب مقننة ، يتقاضونها من خزينة الدولة مباشرة . وكانت أمثال هذه الرواتب المقننة تعرف باسم الـ « سااليانه » .

٢ ــ يلاحظ مما تقدم أن الأمور الادارية ما كانت تفصل عن الأمور

الحربية . وكان أمراء الأيالات والألوية يجمعون بين أيديهم السلطتين المدنية والعسكرية . فكانوا بمثابة « ولاة حكم » و « قواد جيش » — وبتعبير آخر : رجال إدارة ورجال جيش ، — في وقت واحد .

واما الشؤون العدلية فكان يعهد بها إلى قضاة ، يقضون بين الناس وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية ، ويشرفون على شؤون الأوقاف وأموال الايتام أيضاً ، تطبيقاً لتلك الأحكام .

وكانت الألوية تقسم — من هذه الوجهة — إلى « أقضية » ، ينصب لكل منها « قاضي » أو « نائب قاضي » .

ولذلك كان في كل المدن تقريباً قاض أو نائب قاض : وفضلاً عن ذلك ، كان في عاصمة الدولة مناصب دينية عليا ، يسمى أصحابها « قاضيعسكر » ، و « أمين الفتوى » و « شيخ الاسلام » .

وكان السلاطين يستشيرون رجال الدين في كثير من الامور ، ويحاولون أن يدعموا أعمالهم ويبرروا تصرفاتهم بفتاوى شرعية يستحصلونها من هؤلاء .

ولهذا السبب كان علماء الدين يتمتعون بسلطة معنوية كبيرة . ويقومون بدور فعال في شؤون الدولة

حتى أن « كاتب جلبي » — المعروف باسم « حاجي خليفة » ، والمشهور بمؤلفه : « كشف الظنون » — يقول في إحدى رسائله « أركان الدولة أربعة : العسكر ، العلماء ، التجار ، الرعية » ، وكان يقصد بالعلماء « علماء الدين » — كما كان متعارفاً بين جميع الكتاب والمفكرين في ذلك التاريخ — . وكان يقصد بالرعية ، عوام الناس — من العمال والفلاحين — .

٣

١ — كان السلطان العثماني يتمتع بسلطات مطلقة ، لا يحدها أي حد :

والامر الذي يصدر من بين شفتيه كان يكفي لإعدام الأشخاص ، ومصادرة اموالهم ، دون محاكمة وسؤال .

في الواقع أن أعمالهم كانت تبدو مقيدة — بصورة نظرية — بأحكام الشريعة الاسلامية ، إلا أن رجال الدين قلما كانوا يتأخرون عن إيجاد الاحكام وإصدار الفتاوى التي تخدم مآرب السلاطين ، وتضفي على أوامرهم وتصرفاتهم صفة « الشرعية » .

مثلاً عندما استن سلاطين آل عثمان السنة الدموية المشهورة ، التي تقضي بقتل جميع « إخوة السلطان الجديد » ، يوم اعتلائه عرش السلطنة ، استندوا فيها إلى « فتوى » تنص على جواز ذلك ، بل تقول بوجوب ذلك ، « منعاً لحدوث فتنة في المستقبل » ، بخروج أحدهم على أخيه السلطان . ومن المعلوم أن عدد الأمراء الذين قتلوا عند جلوس أحد السلاطين بلغ الاربعين ، وكان بينهم الكهل ، والشاب ، والصبي ، والرضيع . كلهم قتلوا في يوم واحد ، ودفنوا حول قبر السلطان المتوفى ، يوم جلوس خلفه على عرش السلطنة .

كما أن السلطان سليم الأول ، عندما قرر محاربة الشاه إسماعيل الصفوي وأمر بقتل جميع الشيعة الموجودين في البلاد العثمانية ، استند على « فتوى » صادرة من رجال الدين ، تعتبر هؤلاء مرتدين عن الاسلام .

ولذلك نستطيع أن نقول : إن سلطة السلطان كانت مطلقة بصورة فعلية .

ومن الغريب أن الباشاوات أيضاً كانوا مطلقي التصرف ، وكانوا يتمتعون — بصورة فعلية — بسلطة اعدام الاشخاص ومصادرة الاموال .

٢ — ولأتمام هذه النظرات الاجمالية على نظام الحكم الذي كان تقرر في السلطنة العثمانية ، نرى أن نشير إلى الأمور التالية أيضاً :

(أ) – ان العشائر كانت تترك خارج الترتيبات الإدارية التي ذكرناها آنفاً . وكانت شؤونها تدار من قبل شيوخها وأمرائها ، وفقاً للتقاليد والعنعنات المتعارفة بينها . وكانت الدولة تعترف بسلطة هؤلاء ، وتصدر الأوامر والمناشير اللازمة عند توليهم المشيخة أو الأمارة ، وفقاً لتقاليدها .

(ب) – كانت السلطنة قد أنشأت أنواعاً عديدة من الجيوش ، فضلاً عن النوعين المذكورين آنفاً . وكان معظمها يتكوّن عن طريق « التطوع » . إلاّ أن الدولة كانت تلجأ أحياناً – عند اللزوم – إلى طريقة « النفير العام » ، وتجنّد كل من يستطيع حمل السلاح .

(ج) – كان بعض التيمارات والزعامتات والخاصات ، تخصص لرجال البحرية وجنودها . وكان يفرض على متفوضيها إعداد وتجهيز عدد من « البحارة » عوضاً عن « الخيالة » .

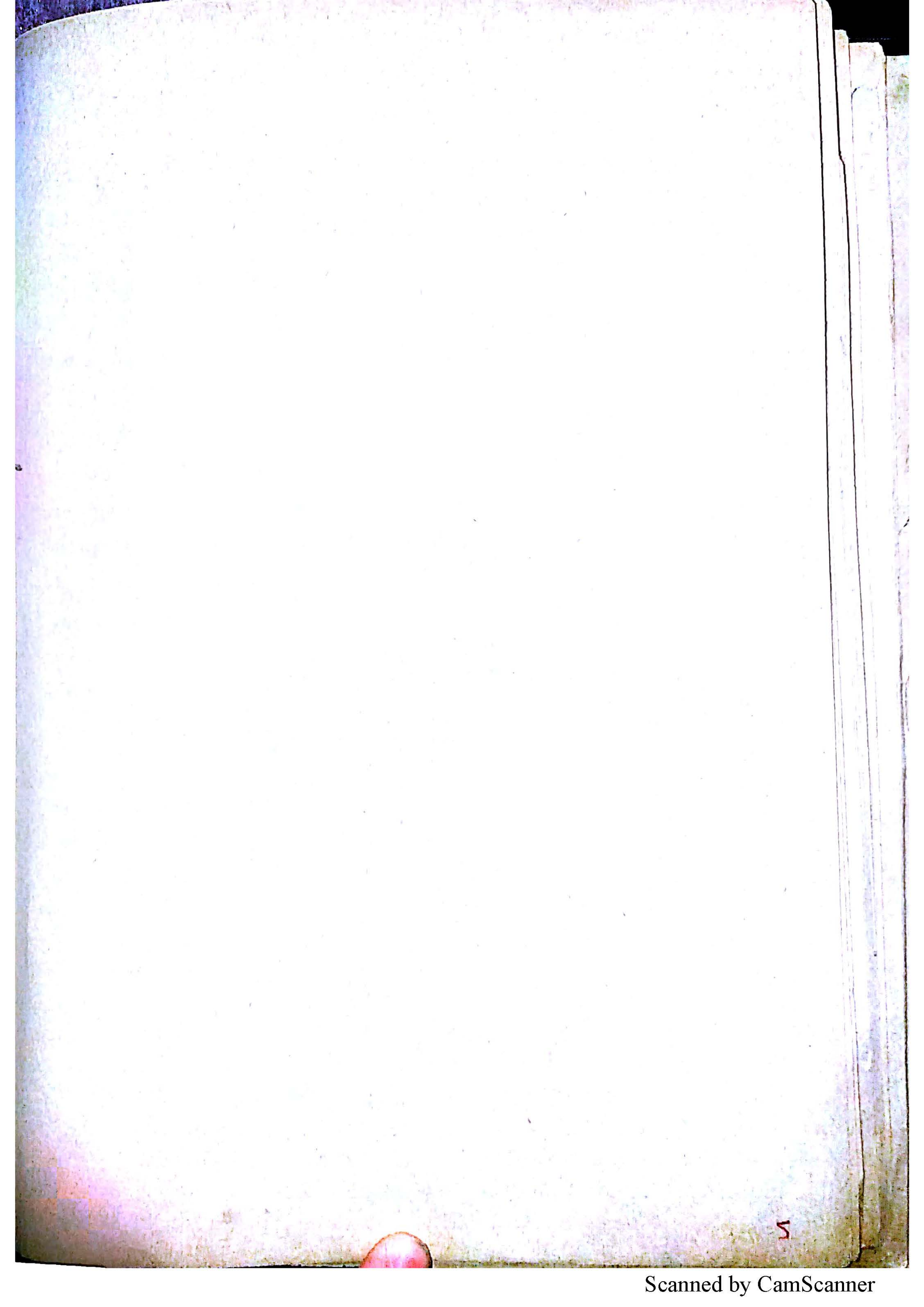
ولا حاجة إلى القول أن هذا النظام كان يطبق في الجزر وفي بعض المدن الساحلية .

هذه هي الخطوط الأساسية لنظام الحكم الذي كان قد تأسس في الدولة العثمانية ، عندما بدأت تستولي على البلاد العربية ، وتدخلها تحت حكمها الواحدة بعد الأخرى .

وإذا أردنا أن نلخص هذه الأوضاع ، استطعنا أن نقول : إن السلطنة العثمانية كانت دولة « عسكرية ، دينية ، اقطاعية ... » من نوع خاص .

القسم الاول

البلاد العربية
تحت الحكم العثماني



الاستيلاء على البلاد العربية

١

١ — إن علاقة الدولة العثمانية بالبلاد العربية بقيت — حتى نهاية القرن الخامس عشر — ، علاقة مجاملة ومؤازرة ، عن طريق المراسلة مع تبادل الوفود والهدايا ، كما شرحنا ذلك قبلاً .

ولكن بعد ذلك تبدلت الأوضاع تبدلاً كلياً : في أواخر القرن المذكور كانت الدولة العثمانية قد توسعت في الأناضول جنوباً حتى البحر الأبيض وجبال طوروس ، وفي الوقت نفسه ، كانت دولة المماليك المصرية قد استولت على كيليكيا ، فأصبحت الدولتان متاخمتين ، فكان من الطبيعي أن يحدث بينهما احتكاك واختصام .

٢ — أول اصطدام حربي حدث سنة ١٤٨٩ — ١٤٩٠ : كان المماليك قد استولوا على بعض المقاطعات العائدة إلى آل ذي القدر . وهؤلاء كانوا يمتون إلى آل عثمان بصلة المصاهرة . ولذلك جرد السلطان بايزيد الثاني — وهو ثامن السلاطين العثمانيين — حملة عسكرية لاخراج المماليك من تلك المقاطعات ، ولكن جيشه لم يستطع التغلب على جيش المماليك . ثم كرر الحملة في السنة التالية أيضاً، دون جدوى .

إلا أن هذا النزاع لم يستمر طويلاً : لأن سلطان تونس — الذي

كان من آل حفص – توسط بين الدولتين ، وألف بينهما على أساس « جعل تلك المقاطعات وقفاً للحرمين الشريفين » .

٣ – ان الصلح الذي تم بين الدولتين بهذه الصورة – لم يستمر إلا نحو ربع قرن .

كان السلطان بايزيد الثاني من رجال الزهد والتقوى ، وكان مسالماً بطبعه . حتى انه لقب بلقب « بايزيد الولي » .

ولكن ابنه سليم كان – بعكس ذلك – شديد البأس واسع الطموح: ثار على والده ، فاضطره الى التنازل عن العرش ، ثم تغلب على اخوته ، وقوّى جيشه ، وعرف لذلك بلقب « ياووز » بمعنى جبار أو بطاش .

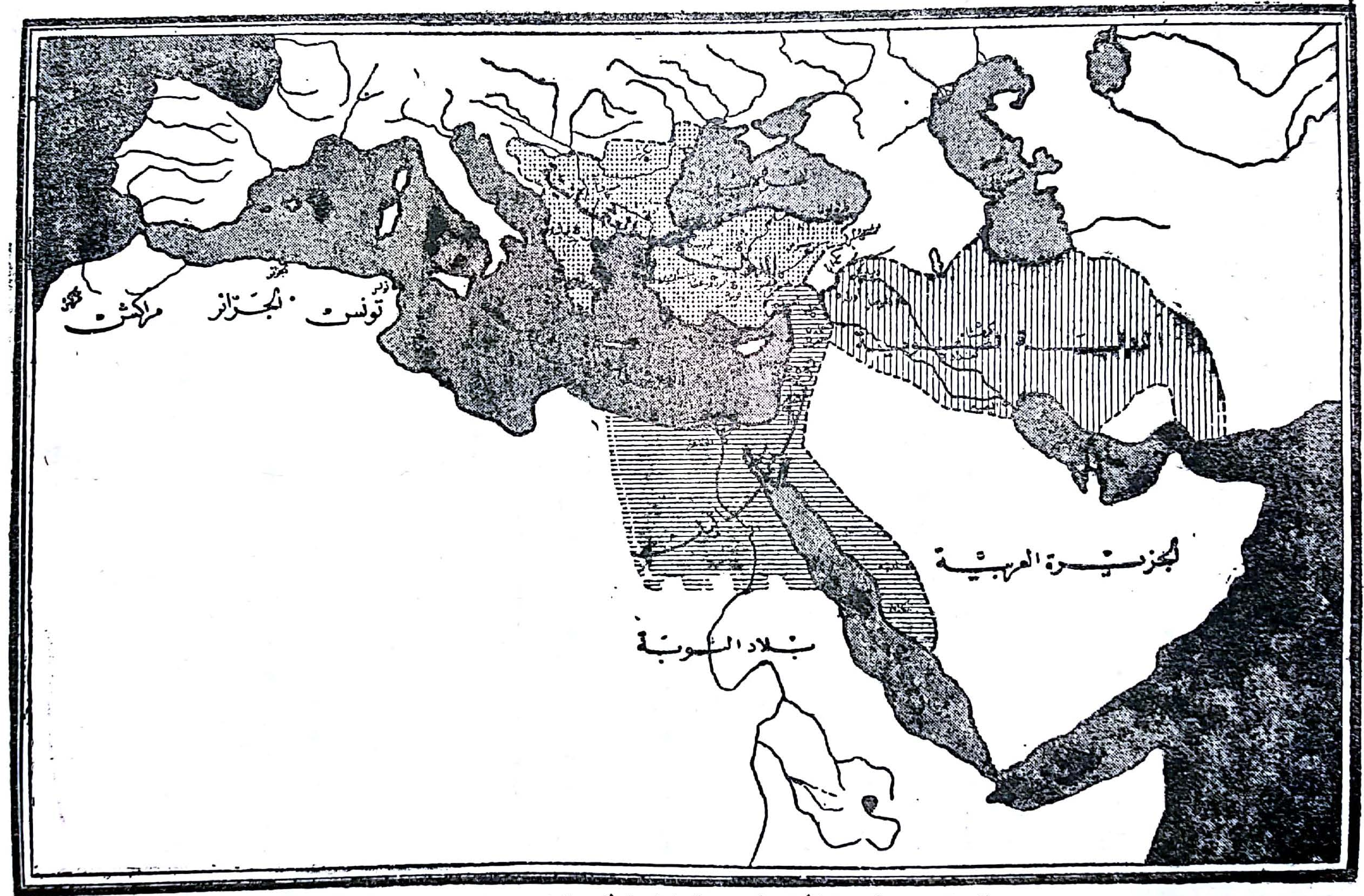
لم يواصل سليم الفتوحات في القارة الأوروبية ، بل وجه أنظاره نحو القارة الآسيوية ، وسعى وراء توسيع حدود دولته في البلاد الاسلامية ..

٤ – في أوائل القرن السادس عشر ، عندما تولى سليم الأول عرش السلطنة ، كان في الشرق الأدنى ثلاث دول اسلامية كبيرة : الدولة العثمانية ، وعاصمتها القسطنطينية ، الدولة الصفوية ، وعاصمتها تبريز ، دولة المماليك المصرية ، وعاصمتها القاهرة .

كانت الأولى تحكم بلاداً واسعة في أوروبا والقسم الأعظم من الأناضول في آسيا ، وكانت الثانية تحكم القسم الشرقي من الأناضول مع العراق وإيران ، وأما الثالثة ، فكانت تحكم مصر مع سوريا والحجاز .

بين هذه الدول الثلاث ، كانت الدولة العثمانية والدولة الصفوية في عهد الفتوة والنشاط ، وأما دولة المماليك فكانت في طور الوقوف والخمول .

ان الشاه اسماعيل الصفوي ، جعل نفسه داعياً للمذهب الشيعي ،



خريطة رقم ٦ – الشرق الأدنى في عهد السلطان العثماني الثامن : بايزيد الثاني

وحامياً للشيعة ، واكتسب أنصاراً كثيرين بين الأتراك أنفسهم . ولكن السلطان سليم تولى زعامة السنّة ، واستحصل على فتوى تعتبر الشيعة خارجين على الدين الإسلامي ، وتقرر وجوب محاربتهم وقتلهم . ولذلك أمر بقتل كل من كان معروفاً بالتشيع — داخل بلاده — ، وأعد جيشاً قوياً لمحاربة الشاه اسماعيل الصفوي ، والقضاء على دولته ومذهبه .

والتحم الجيشان في موقعة « تشالديران » — سنة ١٥١٤ — حيث أحرز السلطان سليم نصراً حاسماً ، فتح أمامه أبواب « تبريز » ، عاصمة الدولة الصفوية ، واستولى فيها على العرش المرصع المشهور ، ونقله إلى القسطنطينية .

إلاّ أنه لم يتغلغل في إيران — بعد هذا الانتصار — ، ولم يواصل تعقّب الشاه اسماعيل ، بل رجع إلى بلاده .

٥ — وبعد سنتين ، توجه السلطان سليم إلى الجنوب لمحاربة المماليك، وانتصر على قنصوه الغوري في « مرج دابق » ، بالقرب من حلب (سنة ١٥١٦) وبعد ذلك استولى على سوريا بأجمعها .

وفي السنة التالية (١٥١٧) قرر الاستيلاء على مصر أيضاً ، فاجتاز صحراء سيناء ، ووصل إلى شواطئ النيل . (وكانت قد هطلت تلك السنة أمطار غزيرة سهلت على الجيش العثماني اجتياز الصحراء) .

وبعد حرب « الريدانية » استولى على القاهرة .

وبعد ذلك دخلت البلاد المصرية بأجمعها تحت الحكم العثماني .

٦ — يلاحظ أن فتح العثمانيين لهذا القسم من العالم العربي — أي لسوريا والحجاز ومصر — قد تم بسهولة ، خلال سنتين : انتصارهم في مرج دابق ضمن حكمهم على سوريا والحجاز ، وانتصارهم في الريدانية أدخل مصر أيضاً تحت حكمهم ، وقضى على دولة المماليك القضاء المبرم .

إن انتصارهم على الشاه اسماعيل الصفوي في « تشالديران » أيضاً كان انتصاراً باهراً ، لا يقل شأناً عن انتصارهم على المماليك في مرج دابق . إلاّ أن هذا الانتصار لم يؤد إلى نتائج مماثلة ، فلم يقض على الدولة الصفوية .

والسبب في ذلك كله ، يعود إلى العوامل الجغرافية والمذهبية :

إن طرق المواصلات بين عاصمة الدولة العثمانية وبين ايران كانت محدودة وطويلة وصعبة جداً ، في حين أنها كانت سهلة نسبياً بينها وبين سوريا ومصر ، براً وبحراً .

ثم كان بين العثمانيين والصفويين ، اختلاف في السياسة المذهبية والدينية ، والناس في إيران كانوا ينفرون من العثمانيين ، بسبب سياستهم المذكورة . في حين أن أهالي سوريا ومصر ، كانوا يرحبون بهم ، بسبب ما عرف عنهم من الجهاد في سبيل نشر الاسلام .

٢

١ ــ وأما دخول « الجزائر » تحت الحكم العثماني ، فقد تم بدون حرب ، بل بمحض ارادة حاكمها « خير الدين » المعروف بـ « بارباروس » .

كان قد تكوّن هناك نوع من « الحكومة البحرية » ، تملك اسطولاً قوياً يشتغل بالقرصنة ، لمقابلة قراصنة أوروبا .

وصار خير الدين يتغلب على أساطيل الاسبان ، ويسيطر على غرب البحر الأبيض المتوسط . ومع هذا فقد رأى أن يقدم خدماته وأساطيله إلى الدولة العثمانية . واستقبله السلطان سليمان القانوني ، وجعله قائداً عاماً لأساطيل الدولة . وانضمت الجزائر بهذه الصورة إلى الدولة العثمانية .

ثم قام خير الدين وأخلافه بحركات حربية ، أدت إلى إدخال تونس وطرابلس أيضاً إلى حوزة الدولة العثمانية ، وفي سنة ١٥٥٦ أصبحت شمال افريقيا — حتى وهران وتلمسان ، — تابعة للدولة العثمانية .

٢ — وأما استيلاء العثمانيين على العراق ، فقد تم سنة ١٥٣٤ ، في عهد السلطان سليمان القانوني — عاشر السلاطين — بعد الانتصار على الصفويين الذين كانوا يحكمونه .

فقد سعى الصفويون كثيراً وراء استرداد العراق من العثمانيين ، ونجحوا في الاستيلاء على بغداد مرة أخرى سنة ١٦٠٢ ، ولكن حكمهم الجديد هناك لم يستمر طويلاً : فان السلطان مراد الرابع ، افتتح العراق مرة ثانية سنة ١٦٣٨ .

وبعد ذلك بقي العراق تحت الحكم العثماني حتى الحرب العالمية الأولى .

٣

الخلافة

١ — إن جميع كتب التاريخ المتداولة بين الأيدي ، في الشرق والغرب تقول : ان آخر الخلفاء العباسيين في مصر ، المتوكل على الله ، تنازل عن الخلافة للسلطان سليم العثماني ، وبهذه الصورة انتقلت الخلافة الإسلامية من العباسيين إلى العثمانيين .

يقول البعض ، ان التنازل تمّ في القاهرة ، ويقول البعض انه تم في القسطنطينية ، ولكن الجميع يتفقون في القول ، بأن الخلافة انتقلت إلى السلطان سليم واخلافه بناء على تنازل الخليفة العباسي .

ولكن الابحاث التاريخية لا تؤيد هذه الأقوال — على الرغم من

تواترها ، فلا تترك مجالاً للشك في أن هــذه الرواية إنما هي اسطورة تكوّنت بعد فتح مصر وبعد وفاة السلطان سليم بمدة غير يسيرة .

والادلة على ذلك كثيرة :

(أ) — ان المؤرخ ابن أياس كان معاصراً لاستيلاء العثمانيين على مصر. فقد دوّن في تاريخه — بدائع الزهور — كثيراً من الوقائع والأمـور ، بتفاصيل وافية . ولم يذكر شيئاً عن أمر الخلافة .

إنه يتكلم عن سفر الخليفة إلى القسطنطينية ، ويذكر الأخبار الـتي وردت منه ، عدة مرات في مختلف المناسبات ، حتى أنه يذكر الأخبار التي وصلت عنه ، بعد وفاة السلطان سليم ، وبعد أن تولى العرش ابنه السلطان سليمان . وفي كل مرة ، يسمى «المتوكل» بالخليفة ، ويسمى « سليم وسليمان » باسم السلطان ، ولا يشير ولو اشارة عابرة إلى تبدل أمر من أمور الخلافــة .

(ب) — لا يوجد تاريخ تركي كتب في عهد السلطان سليم . إلا أن منشآت فريدون بك تضم نوعاً من « اليوميات » التي تسجل ما فعله السلطان المشار اليه ، منذ مغادرته العاصمة بغية فتح مصر ، حتى عودته بعد الفتح إلى عاصمة ملكه . في هذه اليوميات ، لا توجد ولا كلمة عن قضية الخلافة .

تذكر هذه اليوميات الأيام التي قضاها السلطان في الصيد ، والجوامع التي صلى فيها صلاة الجمعة ، والأشخاص الذين أنعم عليهم ، والذين أمر بفصلهم أو بقتلهم ... والأماكن التي نزل فيها ، والأشخاص الذين قابلهم ... وبين كل هذه التفاصيل لا تذكر شيئاً عن أمر الخلافــة . وعندما تذكر هذه اليوميات الخليفة — بمناسبة حضوره مع قضاة المذاهب الأربعة — تصفــه بالعبارات التالية : « الخليفة المتوكل على الله مولانـا محيي الدين من آل العباس ، الذي هو بقيــة الخلافة العباسية في المحروسة المصرية » .

كما تذكر اليوميات يوم وصول الشريف أبو نمي بن الشريف بركاة، وتشرح كيفية قبوله من السلطان بتفاصيل وافية . حتى انهـا لا تهمل ذكر عـدد الأغنام التي رتبت له ولحاشيته خلال بقـائه في ضيافـة السلطان :

ونظراً إلى هذه التفاصيل ، لا يعقل أن تغفل اليوميات ذكر أمـر التنازل عن الخلافة ، أو انتقال الخلافـة بصورة من الصور ، لو كان حدث شيء من ذلك حقيقة .

(ج) — ان أقرب التواريخ العثمانية إلى عهد السلطان سليم هـو المعروف باسم « تاج التواريخ » ، ان هذا التاريخ يحتوي بحثاً طويلاً عن السلطان سليم ، ومع هذا لا يذكر شيئاً عن الخلافة .

ومما يلفت النظر ان كاتب « تاج التواريخ » ، كان ابن شـيـخ الاسلام الذي رافق السلطان سليم خلال سفره إلى مصر . وقد دوّن عدة وقائع وأمور نقلاً عن والده . فلو كان حدث تبدل ما في أمر الخلافة ، خلال وجود السلطان سليم في مصر ، أو بعد عودته إلى القسطنطينية ، لذكر ذلك بكل اهتمام .

يتبين من كل ذلك ، أن الرواية الشائعة عن تنازل الخليفة العباسي إلى السلطان سليم لا تستند إلى أي أساس يجوز الاعتماد عليه . فلا مجـال للشك — والحالة هذه — ان الرواية المذكورة اختلقت اختلاقاً بعد عهد السلطان سليم بمدة .

٢ — ولا غرابة في ذلك ، لأن الخلافـة في ذلك العهد ، كـانت فقدت مكانتها منذ مـدة طويلة . والخليفة كان قد أصبح « مقام تبرّك » لا يتمتع بأية سلطة فعلية أو اسمية . انه كان يدخل في التشريفات مـع القضاة الأربعة ، ويتولى مقام الخلافة بأمر يصدره السلطان ، بعد مشاورة العلماء والقضاة . حتى أنه كان يقصى عن منصبه أيضاً ، بأمر من السلطان في بعض الأحيان .

وابن أياس يذكر في تاريخه« بدائع الزهور » وقائع عديدة تدل على ذلك بكل وضوح وجلاء :

يقول في « باب ذكر خلافة المتوكل على الله ابي العز عبد العزيز بن يعقوب» (ج ٢ ص ١٨٦) ... « فطلبه السلطان ، فحين حضر القضاة الأربعة وأرباب الدولة ... فوقع الاتفاق من السلطان والامراء على ولايته فتتولى الخلافة . »

وفي باب « ذكر خلافة المستنجد بالله أبي المحاسن يوسف ... » (ج ٢ ص ٥٢) يقول :

« ... بويع بالخلافة بعد خلع أخيه حمزة ... وصفة ولايته ... أن عمل موكب بالقصر وطلع القضاة الأربعة ... فلما تكامل المجلس .. قال قاضي القضاة علم الدين صالح البلقيني : « نقل بعض علماء مذهبي أن السلطان له أن يعزل الخليفة ويولي غيره ... (فهذا كان حاصل المسألة في خلع الخليفة حمزة وولاية أخيه الجمالي يوسف) . فعندئذ قام القاضي كاتب السر محب الدين بن الأشقر وقال في المجلس : نشهد عليك يا مولانا السلطان أنك عزلت الخليفة حمزة من الخلافة ووليت أخاه الجمالي يوسف . فقال نعم ، فاحضروا له التشريفة ... » .

كل شيء يدل على أن سلاطين آل عثمان ، لم يعيروا — في بادئ الأمر — أمرَ الخلافة أي اهتمام .

وعندما اهتموا بها فيما بعد — وأرادوا أن يستفيدوا منها — ، بصورة تدريجية ، اختلق ساستهم ومؤرخوهم اسطورة التنازل والانتقال.

٣ — ومهما كان الأمر ، فأنهم استفادوا من ذلك استفادة كبيرة : لأن المهم في أمثال هذه الأمور ، ليس موافقتها أو عدم موافقتها للحقائق التاريخية ، بل هو اعتقاد الناس بها ، أو عدم التفاتهم اليها .

ولا شك في أن اعتقاد المسلمين بالخلافة العثمانية ، قوى نفوذ الدولة العثمانية وسهل حكمها تسهيلاً كبيراً .

ولإظهار قوة هذا التأثير المعنوي ، أنقل فيما يلي ، ما كتبه الزعيم الوطني المصري محمد فريد في كتابه « تاريخ الدولة العلية العثمانية » عندما يتكلم المؤلف عن واقعة قتل السلطان عثمان الثاني ، يقول :

« فأعدموا السلطان عثمان غير مبالين بهذا الجرم العظيم ، والأثم الذي ما بعده اثم ، إلاّ الكفر المبين . فانه ان كانت مخالفة أوامر الخليفة الأعظم تعد كفراً بنص الكتاب الشريف فما بالك بقتله . وهنا يقف القلم ويكف المداد عن وصف هذه الفعلة الشنعاء والكبيرة الشعواء تاركاً وصفها للقارئ اللبيب والمطلع الأديب ، لعجزي عن هذا المقام العالي .... » (ص ١٢٤) .

* * *

ونظراً لكل ما تقدم ، نستطيع أن نؤكد أن فكرة « الخلافة العثمانية » ساعدت كثيراً على استسلام العرب للحكم العثماني ، وأخرت كثيراً نشوء فكرة القومية العربية :

الانحطاط

١

كانت السلطنة العثمانية قد وصلت إلى أوج اتساعها وقمة مجدها في عهد السلطان سليمان القانوني ، في أواخر القرن السادس عشر . ولكن بعد ذلك أخذت أحوالها تسير نحو الانحطاط والانحلال ، من جميع الوجوه المادية والمعنوية ، بسرعة تزداد تارة ، وتخف طوراً ، وتعود فتزداد مرة أخرى .. وذلك حتى القرن التاسع عشر .

بدأ اختلال أمور الدولة – أول ما بدأ – باختلال نظام الانكشارية . فان هذا الجيش فقد – بالتدريج – كل ما كان له من مزايا ، وتحول – في آخر الأمر – إلى آلة فساد وفوضى . تضاءل ارتباط الانكشارية بثكناتهم ، وصار الكثيرون منهم لا يذهب إلى الثكنات إلا لاستلام المرتبات – التي كانت تسمى باسم « العلوفات » .

ثم أخذ الكثيرون منهم يشتغلون بمهن مختلفة ، بعد أن يبيعوا تذاكر علوفاتهم إلى الراغبين من الناس ، كما تباع الأسهم والسندات . وصار عدد كبير ممن يحملون اسم « الانكشارية » لا يجتمعون إلا لرفع صوت العصيان ، بمطالبة زيادة العلوفات والعطايا ، أو بطلب عزل وزير ، أو تنصيب وزير ، أو شنق جماعة من الوزراء ، مندفعين في كل ذلك

بتسويلات أرباب المنافع والأغراض ، وأبطال الدسائس والمؤامرات .

وعندما تقرر الدولة تسفير الانكشارية إلى ساحات القتال ، ما كانت تجد هناك إلاّ عدداً ضئيلاً من المسجلين — يقل عن النصف في أغلب الأحوال — وهؤلاء أيضاً ، قلما كانوا يصمدون أمام هجمات الأعداء ، بل كثيراً ما كانوا ينهزمون عند أول اصطدام . ثم يحاولون أن يستروا « عار فرارهم » بنشر شتى الاشاعات بين الناس ، مدعين « أن القواد باعوهم ، أو أرادوا أن يبيعوهم إلى الأعداء الكفار » :

ومقابل تضاؤل صلاحية الانكشارية إلى الحرب والقتال — بهذه الصورة — تفاقم تسلطهم على الناس في داخل البلاد . وصارت تتكرر وتتوالى حوادث تعدياتهم على الأموال والأرواح والأعراض . ويقول المؤرخون : انهم تحولوا من « ضباط أمن ودفاع » ، إلى « آلات شر وفساد » .

وقد حدث هذا الفساد وتفاقم ، في الوقت الذي أخذت نظم الحرب ووسائلها في البلاد الغربية تتطور وتتقدم بسرعة كبيرة ، حيث اخترعت أسلحة حربية جديدة ، وتفنن رجال الجيش في أساليب التحصين والهجوم والدفاع تفنناً كبيراً .

ولهذه الأسباب ، صارت الحروب التي تخوض غمارها السلطنة العثمانية كثيراً ما تنتهي بهزائم شنيعة ، وأخذت حدود الدولة تتراجع وتتقاص في الجهات المتاخمة للدول الأوروبية .

إن التواريخ العثمانية مليئة بأخبار تتعلق بمساوئ الانكشارية خلال عصور الانحطاط .

٢

١ — إن فساد أحوال جيش الانكشارية ، فسح المجال — بطبيعة الحال — لفساد أمور الادارة واغتشاشها بوجه عام .

إن نظام الادارة الذي وصفناه آنفاً ، – ذلك النظام الذي كان يمنح رؤساء الأيالات والألوية سلطات واسعة ، فيجعلهم قواداً لجيوش يجهزونهم هم بأنفسهم – ما كان يولد محاذير بارزة عندما كانت الحكومة المركزية قوية الشكيمة ومهابة ، وعندما كانت قوة الانكشارية – التي يعتمد عليها السلاطين قبل كل شيء – منظمة ومطيعة .

ولكن عندما اختل نظام الانكشارية ، – وضعفت لذلك الحكومة المركزية – كان من الطبيعي أن يؤدي هذا النظام إلى نتائج سيئة ، لأنه يفسح مجالاً واسعاً لتجبّر الولاة وانطلاق أطماعهم ، وتعسف أصحاب الاقطاعات المختلفة ، واسترسالهم في ابتزاز أموال الناس .

وهذا ما حدث فعلا : أخذ الولاة ينزعون إلى استخدام القوة العسكرية التي تحت أيديهم لأغراضهم الشخصية ، من غير أن يخشوا السلطة المركزية . وصاروا لا يعبأون كثيراً باوامر العاصمة ، يسترسلون في استخدام سلطاتهم في سبيل ضمان منافعهم ومنافع اسرهم وجماعاتهم المختلفة . وعم البلاد من جراء ذلك الفوضى والفساد وصار كل واحد من الولاة يقوم بشتى المناورات لتوسيع دائرة حكمة، وتزييد موارد ثروته ، وتوسيع ميادين استغلاله . كان هذا يطمع في مقاطعات ثمينة تتبع أيالة جاره ، فيسعى وراء ادخالها تحت حكمه ، وذلك يعمل لتولية أحد أقربائه على الأيالة المجاورة له ، أو لضمان ولاية ابنه على أيالته بعد وفاته .

ثم تكونت طائفة من المتنفذين يتوسطون بين الولاة والاهلين : يضطرون الولاة على الاستعانة بهم ، ويقسرون الأهالي على خدمة مصالحهم .

وفضلاً عن ذلك كله أخذت الدولة توجه الأيالات والسناجق ، إلى من يعدها بأكبر حصة من الأموال . ومن جهة أخرى عم نظام الألتزام:

أصبحت أمور جباية الأموال الأميرية تفوض إلى أشخاص عن طريق المزايدة . وأخذ هؤلاء الملتزمون يلجأون إلى ضروب من وسائل الغدر والتسلط ، لكي يحصلوا على أعظم مقدار من الجباية يضمن لهم ثروة محترمة ، بعد دفع ما التزموه من الأموال .

كل ذلك أدى إلى اضطراب أمور الدولة واختلالها من جميع الوجوه.

٢ — نسرد فيما يلي بعض النماذج من تصرفات الولاة :

(أ) — يتقاعس الوالي عن ارسال ما يعود إلى الخزينة المركزية من أموال الجباية المختلفة ، محتفظاً بها لنفسه .

(ب) — إذا صدر أمر بفصله من منصبه وتولية غيره ، امتنع عن تنفيذ الاوامر الصادرة اليه ، وبقي في مقامه ، وحمل الناس على تأييده .

(ج) — والحكومة المركزية تميل أحياناً إلى استرضاء الوالي ، وتبقيه في منصبه ، تحت بعض الشروط . وتجنح أحياناً إلى سياسة الشدة ، وتأمر ولاة الولايات المجاورة بارسال حملات عسكرية لتأديبه وإخضاعه لأوامر السلطنة .

(د) — الوالي الذي ينجح في الحركات التأديبية التي يقوم بها بناء على أوامر السلطنة ، كثيراً ما يطلب مكافأة على عمله ، إما باقطاعه بعض المقاطعات الغنية ، وإما بتولية أحد أبنائه أو أحد أقربائه .

(هـ) — أحياناً تلجأ الحكومة إلى طريق المصالحة بعد بدء الحركات التأديبية — ، فتقبل دخالة الوالي ، وتبقيه في منصبه أو توليه ولاية أخرى .

(و) — الوالي الذي جرّد حملة عسكرية على الولاية المجاورة ، بأمر الحكومة المركزية وباسمها ، لا يتورع — بعد مدة من الزمن وفي بعض الظروف — عن الاقدام على محاربة والٍ آخر ، من تلقاء نفسه ، لأسباب شخصية ، أو لمنافسة مادية .

(ز) – تصبح بعض الولايات شبه وراثية ، يتعاقب على إدارتها عدة ولاة من عائلة واحدة .

(ح) – يتصل الولاة بدول أجنبية ، أو يلجأون اليها ، أو يستمدون قوة منها (وفي التاريخ العثماني أمثلة عديدة ، على ولاة اتصلوا بروسيا ، وانكلترة ، والنمسا ، وايطاليا ، وايران) .

(ط) – يستقل الوالي في أمور الأيالة استقلالاً تاماً ، مدة طويلة أو قصيرة من الزمن .

ولا حاجة إلى القول إن أمثال هذه الحركات والأمور الفوضوية ، كانت تزداد وتكتسب خطورة خاصة في الاقطار البعيدة عن مركز السلطنة . ومن المعلوم أن البلاد العربية كانت من جملة الأقطار النائية ، بالنسبة إلى عاصمة الدولة العثمانية .

٣

إن هذه الأحوال العامة ما كانت تخلو من التأثير في أحوال طبقة « العلماء » ، لطبيعة الحال .

فإن رجال الدين الاسلامي – الذين كانوا يعرفون بهذا الاسم العام – كانوا كثيرين ومتنوعين : القضاة ، المفتون ، الأئمة ، الخطباء ، السادة ، الأشراف ، المشايخ ، المدرسون ... طلبة العلوم ، الدراويش والمريدون . وعدد هؤلاء كان يزداد على مر السنين ، وتأثيرهم في الناس وفي الشؤون العامة كان يشتد ، بنسبة ازدياد عددهم من ناحية ، وبنسبة اشتداد ضعف الدولة وفساد أمورها من ناحية أخرى .

١ – وفي عصور الانحطاط صارت الدولة تلجأ إلى وساطتهم في كثير من الأمور ، وتسعى إلى استرضائهم في شتى المناسبات . حتى

أنها كانت توجه اليهم – في بعض الأحيان – ، فرامين وأوامر علية ، تطلب اليهم مساعدة الولاة . وصارت المضابط التي تنظمها جماعة من هؤلاء – بالاشتراك مع بعض الوجوه – تلعب دوراً هاماً في عزل الولاة ونصبهم . وصار أصحاب المطامع يسعون وراء اغرائهم لتحقيق أغراضهم الخاصة .

٢ – ولا حاجة إلى القول أن عدد هؤلاء كان يزداد في المدن الكبيرة ويبلغ حده الأقصى في مقر السلطنة نفسها .

ومما تجب ملاحظته أنه في الوقت الذي كان عددهم يزداد ونفوذهم يشتد ، أخذ مستواهم العلمي ينحط ، وثقافتهم الدينية تتردى ... بصورة سريعة . وصارت تنتشر بينهم ضروب من التعصب الأعمى ، وتنتقل منهم إلى الناس ، وتستولي حتى على عقول الحكام والسلاطين .

وكتب التاريخ العثماني ، تذكر لنا كثيراً من الأمثلة على ذلك :

هذا السلطان يطلب من شيخ الإسلام أن يقوم بـ « استخارة » لمعرفة أكفأ الرجال لمنصب الصدارة العظمى ...

وذلك السلطان يستبعد أحد المرشحين ، لأنه سمع من أحد « العلماء » بأن اسمه لم يكن من الاسماء التي تقترن بـ « اليُمن » .

وهذا القائد يتوقف عن الحركات العسكرية ، انتظاراً لحلول « أشرف الساعات » التي يعينها المنجمون .

وذلك القائد يمتنع عن الهجوم ليلاً – وفق اقتراح مستشاره العسكري – لأن العلماء الذين كانوا يرافقون الجيش قالوا له : « إن الهجوم ليلاً ، لا يتفق مع شعائر الاسلام » .

وعندما نستعرض حركات التنظيم والاصلاح – سنجد أمثلة عديدة على مقاومة جماعات من « العلماء » لها ، واشتراكهم في الحركات الرجعية ، والثورات الهدامة التي حاولت أن تقضي عليها . وسنرى أن

تلك الجماعات لعبت دوراً هاماً ، في الثورة التي قامت ضد « النظام العسكري الجديد ، سنة ١٨٠٧ ، وفي الثورة التي اندلعت ضد « المشروطية » (الدستور) سنة ١٩٠٩ .

٤

كانت الدولة العثمانية تسعى على الدوام إلى دعم تصرفاتها بفتاوى شرعية ، حتى في الامور السياسية مثل الحرب والصلح ، والتأديب والعفو .

وكان البعض من هذه الفتاوى لا يخلو من الغرابة .

أذكر فيما يلي مثالين ، أحدهما يتعلق بالشؤون الداخلية ، والآخر بالشؤون الخارجية .

أ – من المعلوم ان الدولة العثمانية كانت اضطرت الى التوقيع على معاهدة أدرنة ، بعد حربها مع روسية سنة ١٨٣٩ ، واعترفت في المعاهدة المذكورة باستقلال اليونان .

ولكن الحكومة رأت ان تحصل على فتوى بجواز ذلك . وهذه هي ترجمة الفتوى الصادرة في هذه القضية ، أنقلها عن « تاريخ لطفي » الذي هو آخر التواريخ الرسمية العثمانية :

« ان مليكنا الذي هو سيد السلاطين وإمام المسلمين ، اذا رأى لزوماً لعقد الموادعة والمصالحة مع أحد ملوك بلاد الحرب ، لأن محاربته تؤدي الى اضرار عامة المسلمين ، ولكن اذا لم يكن من الممكن عقد الصلح مع الملك المذكور دون تخلية بعض البلاد التي يسكنها قوم مخصوص من أهل السنة هل يكون من اللازم على مليكنا المشار اليه أن يترك البلاد المذكورة الى مستوطنيها – بعد ان يخلص أهاليها المسلمين ، مع عيالهم وأثمان أملاكهم وأن يصون بذلك جميع البلاد الاسلامية وعامة المسلمين من الشر والضرر » .

الجواب : الله أعلم ، يكون

(تاريخ لطفي ج ٢ ص ١٤)

ان السلطان العثماني صادق على معاهدة أدرنة واعترف باستقلال اليونان ، بناء على هذه الفتوى الشرعية .

ب ــ عندما تعدى محمد علي باشا ــ والي مصر ــ على الولايات السورية أعلن السلطان وجوب محاربته بناء على فتوى .

ولكنه عندما اضطر الى مهادنة ابراهيم باشا بمعاهدة كوتاهية رأى من الضروري أن يحصل على فتوى بجواز العدول عن تأديبه .

وفيما يلي ترجمة حرفية للفتوى التي صدرت حول هذه القضية :

« اذا كانت طائفة من المسلمين جمعت العساكر وهجمت على طائفة أخرى أيضاً من المسلمين ، ولكنها ــ بعد ذلك ــ عرضت الطاعة الى إمام المسلمين وخليفة الأرضين ، خلد الله ملكه الى يوم الدين ، ورجعت عن تعدياتها ، هل يكون من المشروع ان تقبل طاعتها ، وترك قتالها ؟ »

الجواب : ان قبول طاعتهم وترك قتالهم مشروع

(تاريخ لطفي ج ٤ ص ٤٨)

ان مؤلف التاريخ يعلق على هذه الفتوى بما يلي :

« ان هذه الفتوى لا تتفق مع نفس الأمر ، لأن مآل الفتوى ينطبق مثلاً ، لو تقاتل أهالي قونيه مع أهالي نيكده ، ثم ندموا وعرضوا الطاعة الى السلطان . »

بعض الامثلة

على

أحوال عصر الانحطاط

بعد هذه النظرات التي ألقيتها على آحوال الدولة العثمانية خلال عصور انحطاطها ، أرى أن أقف قليلاً عند بعض الامثلة ، لأعطي فكرة أوضح وأتم ، عن تلك الأحوال .

اني سأنتخب الأمثلة من الوقائع التي حدثت في بعض الولايات العربية — ولا سيما في سورية والعراق — خلال السنوات الأولى من ولاية محمد علي باشا على مصر ، وسأنقل تلك الوقائع من تاريخ جودت باشا المشهور .

كان جودت باشا هذا من « كتاب وقائع آل عثمان » الرسميين ، ومن مشاهير رجال الدولة ومفكريهم . وكان قد ترأس اللجنة الخاصة التي ألفت « مجلة الأحكام العدلية » المشهورة . فتاريخه يعتبر من أوثق المصادر التركية .

ان الوقائع التي حدثت من سنة ١٢٢٠ ه (١٨٠٦ م) الى ١٢٢٥ ه (١٨١٠ م) مسطورة في المجلدين الثامن والتاسع من التاريخ المذكور .

إني سأستعرض بعض الوقائع التاريخية ، استناداً الى ما جاء في بعض الصحائف من المجلدين المذكورين .

١

مثال من وقائع بغداد

١ – عندما تولى محمد علي باشا ولاية مصر – سنة ١٨٠٦ – كانت أيالة بغداد في عهدة علي باشا .

وهذا الباشا كان من « مماليك بغداد » الذين عرفوا باسم الـ « كوله من » وكان قد تولى الولاية – قبل ثلاث سنوات – بناء على وصية سلفه وعمه سليمان باشا ، الذي جمع رجاله ، قبيل وفاته ، وطلب اليهم ان يطيعوه ويساعدوه .

والدولة كانت أصدرت فرماناً بتوجيه الأيالة اليه – مع رتبة الوزارة – بناء على العريضة التي أرسلها العلماء والوجوه في هذا الشأن .

٢ – وكان سنجق شهرزور (السليمانية حالياً) تابعاً إلى ايالة بغداد في ذلك التاريخ . وكانت متصرفية هذا السنجق في عهدة عبد الرحمن باشا ، من اسرة بابان المعروفة في تلك الجهات .

وكان هذا الباشا لا يكترث كثيراً بأوامر الوالي ، ويعمل حسب أهوائه دون أن يتقيد بتعليمات الدولة . حتى أنه قتل متصرف السنجق المجاور له – لعداوة شخصية سابقة – ، وذلك في الوقت الذي كان المومى اليه يقوم بمهمة عسكرية ، بناء على الاوامر التي تلقاها من الولاية ...

ولذلك ، قرر الوالي علي باشا وضع حد لأعماله التمردية ، فجرد عليه حملة عسكرية قوية .

تغلب جيش الوالي على جيش المتصرف — بعد اصطدامات عنيفة — واستولى على المدينة .

ولكن عبد الرحمن باشا ، عندما رأى انهزام جيشه ، اجتاز الحدود، والتجأ إلى إيران .

والحكومة الايرانية أرسلت مذكرة إلى بغداد ، التمست فيها إصدار عفو عن عبد الرحمن باشا . ولكن الوالي علي باشا، كتب يعتذر عن عدم إمكان تلبية هذا الطلب .

بعد ذلك جرت عدة مخابرات بين الوالي وبين الباب العالي من ناحية وبينه وبين الحكومة الايرانية من جهة أخرى ، انتهت كلها بالوقائع الغريبة التالية :

هجم عبد الرحمن باشا على شهرزور ، مع قوة كبيرة من الجيوش الايرانية ، وانتصر على جيش الولاية ، ومع هذا رأى أن يسترضي الوالي ، فأرسل له كتاباً يسترحم فيه العفو عما بدر منه ، ويعده باطاعة أوامر الدولة . والوالي رأى من الحكمة أن ينهي القضية بالموافقة على عودته إلى منصبه ، نظراً لكثرة المشاكل الداخلية والخارجية التي كانت تحيق بالدولة العثمانية .

بهذه الصورة عاد عبد الرحمن باشا وتولى زمام المتصرفية ، بعد كل تلك الحركات التمردية ، من عصيان ، والتجاء إلى البلاد الأجنبية ، وتحريض للدولة الأجنبية على محاربة دولته المتبوعة ، وهجوم على البلاد بالاتفاق مع الجيوش الأجنبية .

٣ — ولكن علي باشا لم يبق على رأس الأيالة — بعد هذه الحوادث — مدة طويلة . لقد تآمر عليه جماعة من المماليك — بتحريض أحد الطامعين في منصبه — ، وقتلوه عندما كان يؤدي فريضة الصلاة ، صباحاً ...

إن العلماء والوجوه ، وزعماء المماليك ، عندما علموا بقتل الوالي ،

جتمعوا على الفور ، وقرروا اتباع ابن أخته سليمان باشا ، ونصبوه قائمقاماً على الولاية – وفقاً للأصول المتبعة في أمثال هذه الأحوال – ، وأرسلوا مضبطة إلى العاصمة ، عرضوا فيها ما حدث ، واسترحموا إصدار فرمان بتوجيه الولاية اليه .

عندما وصلت العريضة إلى العاصمة، أراد رجال الدولة آن ينتهزوا هذه الفرصة لتخليص ايالة بغداد من أيدي المماليك . فقرروا لذلك ، توجيه الأيالة إلى ضيا باشا الذي كان والياً على أرضروم .

ولكن ... في هذه الأثناء ، تقدم الجنرال سباستياني – سفير فرنسا – بمذكرة إلى الباب العالي قال فيها : « إن أحوال بغداد في حالة الاختلال وقوة سليمان باشا في غاية الكمال ، فيكون من مصلحة الدولة توجيه الولاية اليه . وأنه يرى من واجبه أن يبلغ رأيه هذا إلى الباب العالي بصورة ودية » .

والباب العالي – مع علمه بعدم جواز العمل بآراء الاجانب في تنصيب الولاة – رأى أن الامر يتطلب شيئاً من السياسة – نظراً إلى تعقد الموقف الدولي العام ، وإلى تأرجح امبراطور فرنسا بونابارت بين معاداة الدولة العثمانية ومصادقتها – . فقرر ايفاد مأمور إلى بغداد ، لدرس الأحوال في محلها ، قبل البت في الأمر .

ولكن ، خلال هذه المذاكرات والمباحثات ، وردت من بغداد عريضة ثانية ، تكرر استرحام العلماء والوجوه في أمر الولاية . وبناء على ذلك ، انتهت الحكومة إلى اتخاذ قرار يقضي بابطال تعين ضيا باشا ، وبتوجيه الولاية إلى سليمان باشا – مع رتبة الوزارة – وفق رغبة الأهلين . وأرسلت اليه الفرامين اللازمة لذلك .

إن جودت باشا ، عندما يسرد هذه الواقعة في تاريخه ، لا يقطع في « الدافع الأصلي » لهذا القرار : هل كان ذلك خوفاً من عصيان المماليك ، أم مراعاة لالتماس سفير فرنسا ؟ ويقول : « يروى أن المبالغ

التي أرسلها سليمان باشا — مع المضبطة الثانية — لعبت دوراً حاسماً في هذا الأمر » .

ومهما كان الدافع الأصلي لهذا القرار ، فان سليمان باشا تولى الأيالة ، وهو في الثانية والعشرين من عمره ، بناء على قرار استرحام العلماء والوجوه في بغداد — بعد التماس سفير دولة أجنبية في عاصمة السلطنة .

٤ — إن عبد الرحمن باشا الذي عاد وتسلم زمام المتصرفية — كما ذكرت ذلك آنفاً — ، عاد إلى التمرد بعد وفاة علي باشا ، وانقطع عن ارسال ما يترتب عليه من أموال .

ولذلك قرر الوالي الجديد سليمان باشا تأديب هذا المتصرف المتمرد بصورة نهائية ، وزحف عليه ، على رأس قوة عسكرية كبيرة ، جمعها من بغداد ومن سائر السناجق التابعة اليه . واستطاع في الوقت نفسه أن يجذب إلى جانبه خالد باشا الذي كان — هو أيضاً — من زعماء البابان .

وعبد الرحمن باشا حاول أن يقاوم جيش الوالي ، وحاربه ببسالة ، إلاّ أن جيشه انهزم في آخر الأمر ، أمام هذه الحملة ، وذلك لسببين أساسيين :

أولاً : ان جيش الوالي كان متفوقاً عليه — من حيث العدد — تفوقاً كبيراً . ثانياً : ان وجود خالد باشا بجانب سليمان باشا ، أدى إلى انتقال عدد غير قليل من جنود المتصرف إلى صف الوالي ...

وعبد الرحمن باشا عندما فقد الأمل من الغلبة هرب من الميدان ، والتجأ — مرة أخرى — إلى ايران .

وبعد ذلك دخل سليمان باشا المدينة ، وأصدر أمراً بتوجيه المتصرفية إلى متصرف سنجق الكوي ، وأجرى بعض التبديلات في الموظفين . ثم عاد إلى بغداد ، مزهواً بالنصر الذي أحرزه بهذه الصورة .

ولكن ... خـالد باشا ما كان انضم إلى صف الوالي إلاّ بغية نوال المتصرفية . وعندما رأى توجيه المتصرفية إلى غيره ، ندم على ما فعله ، والتجأ إلى ايران ، مع خمسمائة من خيالته — ، والتحق هنـاك بعبد الرحمن باشا .

وايران ، تدخلت في الأمر هذه المرة أيضاً : أرسل والي كرمنشاه كتاباً إلى والي بغداد ، يلتمس فيه اصدار العفو عن اللاجئين إلى بلاده . وسليمان باشا رأى أن لا يرفض هذا الملتمس ، وأصدر أمراً بتوجيه المتصرفية إلى عبد الرحمن باشا ، مرة أخرى .

٥ — إن ذيول حملة سليمان باشا على عبد الرحمن باشا لم تقف عند هذا الحد ، بل تعدت ذلك إلى شؤون الموصل أيضاً .

عندما أخذ سليمان باشا يعد العدة لتلك الحملة ، طلب من متصرف الموصل أيضاً ، أن يلتحق به ، مع جيشه . ولكن المتصرف — نعمان باشا الجليلي — كان أصيب بالفلج ، فأصبح غير قادر على « الركوب والنزول » . ولذلك أرسل الجيش مع كاتب ديوانه أحمد أفندي . وسليمان باشا سرَّ من أعمال أحمد أفندي هذا خلال الحملة ، فقرر أن يكافئه على خدماته بتعيينه متصرفـاً على الموصل ، وحصل على موافقة الحكومة المركزية على هـذا التعيين ، مـع منحه رتبة الـ « ميرميران » ، حسب الأصول .

ولكن ... متصرفية الموصل كانت توجه — حتى ذلك التاريـخ ، ومنذ مـدة طويلة — إلى أشخاص من آل « الجليلي » ، على وجه الانحصـار .

وتوجيه المتصرفية هذه المرة ، إلى شخص من الخارج ، آلم أهـل الموصل بوجه عام ، وجماعة الجليلية بوجه خاص ، وجعلهم يتربصون الفرص للثورة على المتصرف المذكور .

وهذه الفرصة لم تتأخر عليهم كثيراً ، لأن سليمان باشا — قرر أن

يقوم بحملة تأديبية على اليزيدية في سنجار ، وعلى عشائر الظفير في الجزيرة وماردين ، وتولى بنفسه الحملة على سنجار ، وأمر متصرف الموصل — أحمد باشا — بالتوجه على عشائر الظفير . إلا أن هـــذه الحركات العسكرية لم تثمر الثمرات الحاسمة التي كان يرجوها الوالي . بل بعكس ذلك ، تعرض المتصرف أحمد باشا إلى هزائم عديدة ، وعاد إلى الموصل مهيض الجناح . فانتهز القوم هذه الفرصة ، وثاروا عليه تحت زعامة سعيد بك الجليلي ، والحرب التي نشبت بهذه الصورة بين جيش المتصرف وبين الأهالي استمرت يومين ، داخل المدينة وخارجهــا ، ومالت خلالها كفة الغلبة تارة نحو هذه الجمــاعة ، وطوراً نحو تلك . ولكنها استقرت في آخر الأمر في جهــة الثــائرين ، لأن أحمد باشا مات خلال المصادمات ، بتــأثير رصاصة أصابت رأسه ومزقت مخه .

وتسلم سعيد بك الجليلي زمام إدارة السنجق ، بعد هذه الغلبة ، ثم اجتمع الوجوه والعلماء — كعادتهم — ، وكتبوا عريضة استرحموا فيها توجيه المتصرفية اليه .

٦ — عندما وصلت أخبار هــذه الوقائع إلى العاصمة ، تألم منهــا السلطان ألمــاً شديداً ، وأمر الوزراء بمعــالجة القضية باهتمام كبير ، وتبصر تام .

وعندما تباحث الوزراء فيما يجب عمله في هذا الشأن ، قالوا : ان الموصل مجمع للعشائر ، فمن يولى لتصريف شؤونهــا ، يجب أن يكون من الأهــالي المحليين ، الذين يعرفون أحوالها . فتعيين المتصرف المقتول كان خطأ ، يجب الرجوع عنه ، وقرروا انتخــاب المتصرف من بين أفراد أسرة الجليلي . وأخذوا يستعرضون الاسماء : كان عدد الرجــال الذين ينتمون إلى تلك الاسرة في ذلك التــاريــخ ثمانيــة وعشرين — وكان عدد أكابرهم ثلاثة : سعيد بك ، حسن بك ، ومحمود بك . . وأخذوا يبحثون أحوال كل واحــد منهــم ، وانتهوا من أبحاثهم هذه

إلى هذه النتيجة : إن سعيد بك ضعيف من حيث المال ، وحسن بك ضعيف من حيث البدن ، وأما محمود بك فأنسبهم جميعاً ، من الوجهتين معاً .

ولذلك صدر الفرمان بتوجيه متصرفية الموصل إلى محمود الجليلي ، مع منحه رتبة الباشوية .

وعادت بذلك المتصرفية إلى أسرة الجليلي .

٧ – لا حاجة إلى القول بأن هذه الاحداث المتتالية كانت تدل دلالة واضحة على سوء تصرف الوالي سليمان باشا ، وعلى عدم تبصره في عواقب الأمور . فكان من الطبيعي أن يلاحظ ذلك رجال الدولة في عاصمة السلطنة ، ولا سيما أنهم كانوا قد تلقوا كثيراً من الشكاوى عليه ، من الموصل وسنجار .

وفضلاً عن ذلك كله ، إنه لم يرسل شيئاً من الأموال المطلوبة منه .

وبناء على ذلك قرروا إيفاد أحد كبار رجال الدولة إلى بغداد ، لينصحه ويستحثه على العمل بتبصر ، ولا سيما ليستحصل منه الاموال المترتبة عليه ، والاموال الباقية في عهدته من مخلفات سلفيه . ورأوا أن يلقوا هذه المهمة على عاتق حالت أفندي ، الذي كان عرف بسعة الحيلة ونفاذ البصيرة ، والذي سيشتهر فيما بعد ، باتقان الدسائس والمؤامرات .

عندما وصل حالت أفندي بغداد ، وتكلم مع سليمان باشا ملياً ، تأكد من أنه لا سبيل إلى تحصيل ما بذمته من أموال عن طريق النصح والاقناع . كما أنه لا سبيل إلى تغيير شيء من سلوكه بوجه عام . فرأى من الضروري اقصاءه عن الحكم ، وابعاده من تلك الديار .

ولكنه علم في الوقت نفسه بأن ذلك لا يمكن أن يتم إلاّ بواسطة حملة عسكرية كبيرة . لأن سليمان باشا كان قد استطاع أن يكتسب محبة

الأهالي ، كما أنه كان قد كوّن جيشاً منظماً قوياً .

ومع هذا ، لاحظ حالت أفندي ، بأن التغلب عليه لم يكن من الصعوبة بمكان . لأنه ، إذا كان قد اكتسب قلوب الأهالي في بغداد ، ولكنه كان – من جهة أخرى – قد جلب على نفسه الكراهية والبغضاء من أهالي سنجار والموصل وكركوك . فكان من السهل تجنيد قوة كبيرة من تلك الديار . كما أنه كان من السهل الاستفادة من قوة عبد الرحمن باشا البابانى أيضاً ، لأنه كان يتوق – بطبيعته – إلى الانتقام من سليمان باشا ، على الحملة العسكرية التي كان جرّدها عليه . وفي الأخير كان من السهل استخدام البعض من زعماء المماليك الذين كان اضطهدهم الوالي ، وعلى رأسهم عبد الله آغا الذي كان قد التجأ إلى عبد الرحمن باشا .

وقد غادر حالت أفندي بغداد إلى الموصل وهو يفكر في كل ذلك ، ويستعد لكل ذلك .

وكتب من هناك إلى الوزارة ، آراءه واقتراحاته ، وتلقى منها السلطة التامة لتصريف الأمور ، حسب ما يراه : لقد أرسلوا اليه الفرامين السلطانية اللازمة لتعيين قائمقام الولاية ، ولتنصيب الوالي ، ومنحه رتبة الوزارة ، وقد تركوا محلات الاسماء فارغة في هذه الفرامين ، ليكتب عليها هو أسماء من يستقر رأيه عليهم .

وبعد ذلك ، حشد حالت أفندي الجيوش اللازمة وفقاً للخطة التي ذكرتها آنفاً ، وأخذ يزحف نحو بغداد ، شيئاً فشيئاً .

وسليمان باشا أيضاً – عندما علم بهذه التحشدات ، أخذ يستكمل وسائل الدفاع والحرب ، في بغداد وخارج بغداد ، وأرسل أحد رجاله لحفر الخنادق ، وإقامة الحصون في خرناباد ، على طريق الموصل – بغداد .

قامت الاستعدادات من الطرفين – كأنهما دولتان متحاربتان ، فبدأت

الاصطدامات والحروب العنيفة في خرنباد . وحدثت اشتباكات عديدة داخل مدينة بغداد نفسها ، وانتهى الأمر باندحار جيوش الوالي ، ثم باغتياله وقطع رأسه .

٨ — وقد حدثت في بغداد ، بعد ذلك أيضاً سلسلة طويلة من الأحداث انتهت إلى استقلال داود باشا . اني لا أرى لزوماً إلى تفصيل تلك الأحداث بعد الأمثلة التي ذكرتها .

ولكني أرى أن أقف قليلاً عند بعض التهم التي كان وجهها رجال الدولة إلى سليمان باشا ، عندما وافقوا على تجريد الحملة العسكرية الضخمة عليه .

قالوا : انه خالف النظم الأساسية المقررة في الدولة . لأنه أعلن الغاء « أصول مصادرة الاموال » ، وأبطل الرسوم التي كان يتقاضاها القضاة من المترافعين ، وذلك عن طريق تخصيص رواتب مقننة لكل واحد منهم كما أعلن أن الإعدام سينحصر داخل حدود « القصاص الشرعي » . وذهبوا إلى أنه فعل كل ذلك بتسويلات البعض من علماء بغداد ، الذين كانوا يميلون إلى المذهب الوهابي .

ويقول جودت باشا — عندما يسرد هذه الأمور — : لا شك في ان هذه الأعمال كانت تدل على حسن النية . إلا أنه ما كان يجوز للوالي أن يقدم عليها من تلقاء نفسه . ولا سيما أن الغاء وإبطال هذه الأمور في الوقت الذي كانت لا تزال تجري في سائر أنحاء الممالك العثمانية ، كان بمثابة الاعلان عن « ظلم دولته المتبوعة » ، عن طريق التلميح الضمني . فضلاً عن أن اقدامه على ذلك تقليداً للوهابيين ، في الوقت الذي كانت الدولة تأمل وتطلب منه محاربتهم والتنكيل بهم ، كان من شأنه أن يسلب اعتماد رجال الدولة عليه .

ويظهر أن هذه القضية لعبت دوراً هاماً في الخطة الحاسمة التي اتخذها رجال الدولة تجاه سليمان باشا ، مخالفين بذلك سياسة التساهل والتهاون التي كانوا درجوا عليها .

٢

مثال من وقائع الشام

١ ـ كان يوسف باشا يتولى ايالة الشام منذ سنة ١٢٢٣ هـ (١٨٠٧م) ولكنه خلال السنوات الثلاث التي مضت على توليته لم يقم بعمل يذكر في سبيل تخليص الحجاز من سيطرة الوهابيين ، على الرغم من الأوامر المشددة والمكررة التي كانت أرسلت اليه، بل انصرف إلى اكتناز الأموال لنفسه . ولذلك قرر السلطان محمود عزله عن الولاية، واعدامه ومصادرة أمواله .

إلا أن السلطان كان يعرف أن تنفيذ هذا القرار لا يمكن أن يتم إلا على يد والٍ آخر ، واسع الحيلة وقوي الشكيمة ، فقرر القاء هذه المهمة على عاتق سليمان باشا والي ايالة صيدا . وكان يعرف في الوقت نفسه أن المفاجأة ضرورية في مثل هذه الأحوال . ولذلك كتم قراره هذا حتى عن رجال الدولة . وأمر أمناءه بتسطير ثلاثة فرامين ، الأول يتضمن توجيه ايالة الشام – مع ملحقاتها – إلى سليمان باشا المشار اليه – علاوة على ايالته الأصلية ، – والثاني يأمره باعدام الوالي المعزول يوسف باشا ، وارسال رأسه المقطوع إلى مقر السلطنة ، وضبط أمواله واملاكه ، وارسال دفترها إلى العاصمة . أما الفرمان الثالث ، فيطلب اليه أن يتخابر مع والي مصر – بعد تنفيذ أحكام الفرمانين السابقين – ويعمل معه لفتح طريق الحجاز ، وتنكيل « الخارجي » – يقصد « الوهابي » – .

وأرفق السلطان محمود هذه الفرامين الثلاثة ، بـ « خط همايوني » خاص ، موجه إلى سليمان باشا ، يشرح مقاصده هذه بشيء من التفصيل .

وسلم السلطان هذه الأوراق إلى وكيل خزينته « عيسى آغا » ،

ليوصلها إلى سليمان باشا بنفسه ، وقد عهد اليه بمهمة أخرى أيضاً ، — وهي تتعلق بوالي مصر محمد علي باشا — ، ليؤديها بعد الانتهاء من مهمته لدى سليمان باشا .

غادر عيسى آغا العاصمة ، حاملاً الفرامين . ولكنه عندما وصل عكا (التي كانت مقر ايالة صيدا) لم يجد سليمان باشا هناك . وعلم أنه سافر إلى — طبريا — مع حشد كبير من الجيش ، ولذلك توجه عيسى آغا إلى المدينة المذكورة ، وسلم الفرامين مع الخط الهمايوني إلى سليمان باشا بيده ، ثم واصل السير إلى مصر لأداء مهمته الثانية .

٢ — وأما سفر سليمان باشا إلى طبريا فكان قد تم تلبية لطلب يوسف باشا : كانت عشيرة من الوهابيين هجمت على حوران ، وتوهم يوسف باشا أن سعود نفسه بدأ الهجوم بغية الاستيلاء على الشام . فجمع الجنود من جميع الألوية التابعة اليه ، وسار بهم إلى المزيريب ، بغية صد الهجوم الوهابي . واستنجد في الوقت نفسه بسليمان باشا ، لكونه والي الأيالة المجاورة للشام . وبناء على ذلك ، جمع سليمان باشا جنود الأيالة ، وتوجه إلى طبريا ، لنجدة والي الشام ، والاشتراك معه في صد غزوات الوهابيين . كما ان الأمير بشير — حاكم جبل لبنان — أيضاً وصل إلى طبريا ، على رأس خمسة عشر ألف محارب ، بناء على أمر سليمان باشا ، لأن جبل لبنان كان — في ذلك الوقت — من المقاطعات التابعة لأيالة صيدا .

ولكن ... بعد كل هذه الحركات والتحشيدات ، تبين أن القوة الهاجمة على حوران كانت عبارة عن عشيرة واحدة ، أتت في طلب الرزق — بناء على القحط الذي حدث في الجزيرة — فعادت على اعقابها أول ما تعرضت إلى نيران المدفعية .

٣ — إن الفرامين وصلت إلى يد سليمان باشا في هذه الأثناء . انه تهيب من الأمر ، في الوهلة الاولى . لأنه كان يعرف أن يوسف

باشا يملك قوة عسكرية كبيرة ، فلا يترك زمام الولاية دون مقاومة ومحاربة .

ولكنه لاحظ في الوقت نفسه ، أن الفرامين وصلت اليه ، في ظروف تسهل الأمر تسهيلاً غريباً : ها انه الآن على حدود أيالة الشام ، وعلى رأس قوة عسكرية كبيرة ، احتشدت هناك بناء على طلب والي الشام يوسف باشا نفسه . وها ان العشيرة الوهابية عادت على أعقابها ، فلم يبق أمام جيشه مهمة أخرى . وفي الأخير ، ها ان يوسف باشا الآن خارج مقر الايالة وبعيد عنها ، فاستلام زمام الأمور في غيابه يكون من السهولة بمكان .

اعتقد سليمان باشا أن تجمع كل هذه الظروف المساعدة على هذه الصورة ، إنما تم بناء على « حكمة خفية إلهية » . وتشجع بهذا الاعتقاد ، وفاتح الأمير بشير الشهابي بالأمر — بعد تحليفه على الكتمان التام — ، وعندما أخذ منه وعداً بالسير معه إلى حين إتمام تنفيذ الخطة ، فاتح سائر القواد ، وقرر الزحف على الشام ، بعد سد الطرق والمعابر ، بغية الحيلولة دون وصول أخبار حركاته إلى يوسف باشا .

ولكن يوسف باشا ، استخبر الحركة بواسطة بدوي من بني صخر ولذلك أسرع في العودة إلى الشام .

وسليمان باشا ، عندما وصل إلى القنيطرة ، علم بأن الوالي عاد إلى دمشق ، فرأى أن يمكث قليلاً هناك . وأرسل من يخبر الوجوه والعلماء بأنه يحمل فرماناً من السلطان يتضمن تعيينه والياً على الأيالة ، وبأنه في طريقه إلى المدينة ، ليتسلم مقاليد الأمور ، وفقاً لأوامر السلطنة .

وعلى اثر ذلك ، حضر من دمشق إلى القنيطرة ، وفد من الوجوه والعلماء ، لاستقصاء الأمر . وسليمان باشا أطلعهم على فرمان توليته ،

وطلب اليهم أن ينصحوا يوسف باشا بتسليم المدينة اليه ، فلا يضطره إلى سفك الدماء . والأمير بشير الشهابي أيضاً ضم صوته إلى صوت سليمان باشا ، وأفهم الوفد ضرورة الخضوع لأوامر السلطان .

والوفد استمهل الباشا ثلاثة أيام ، ليعود إلى دمشق ويسعى إلى اقناع يوسف باشا .

ولكن يوسف باشا ، لم يقنع ، بل قرر المقاومة والمحاربة ، بكل قواه .

وسليمان باشا ، بعد انتظار ثلاثة أيام ، تحرك من القنيطرة نحو مقر الايالة ، وجيشه التحم بجيش يوسف باشا ، بجوار قرية داريا القريبة من دمشق ، والمعركة العنيفة التي نشبت بين الجيشين بهذه الصورة انتهت — في آخر الأمر — باندحار جماعة يوسف باشا .

وسليمان باشا دخل المدينة — بعد ذلك — على رأس جيشه المنتصر ، وتقلد مقاليد الولاية .

٤ — إن الوالي الجديد ، استطاع أن ينفذ بهذه الصورة أحكام الفرمان الأول . ولكنه لم يستطع أن ينفذ القسم الأول من أحكام الفرمان الثاني . لأن يوسف باشا عندما رأى انفراط عقد الجيوش التي كانت تحت إمرته — ففقد الأمل من التغلب على جيوش الوالي المنصوب — ، هرب ، — مع جماعة من أخص أعوانه — ، إلى اللاذقية ، وسافر من هناك بحراً إلى دمياط .

وأما ما حدث له بعد ذلك ، فنعلمه مما كتبه جودت باشا عنه بصورة عرضية ، عندما تكلم عن وقائع مصر :

إن السلطان محمود كان عهد إلى عيسى آغا — كما ذكرنا ذلك قبلاً — بمهمة ثانية تتعلق بمحمد علي باشا . لأنه رأى أن يهديه سيفاً وخلعة — تقديراً لخدماته السابقة — ، وأن يأمره — في الوقت نفسه — بالتوجه إلى الحجاز لتنكيل الوهابيين .

وعيسى آغا ، بعد اتمام مهمته الأولى ، بتسليم الفرامين إلى سليمان باشا ، واصل السفر إلى مصر ، لإتمام مهمته .

ولكنه عندما وصل إلى القاهرة ، علم بأن محمد علي باشا مشغول ببعض الأمور في الصعيد . فانتظر عودته إلى القاهرة .

ومحمد علي باشا عندما عاد من الصعيد وتسلم الفرمان والهدايا من مبعوث السلطان ، جمع الوجوه والعلماء ، ليشاهدوا الهدايا وليستمعوا إلى الفرمان – بالاحتفالات المعتادة في أمثال هذه المناسبات – .

وفي نفس اليوم ، علم بوصول يوسف باشا إلى دمياط ، فأوفد طاهر باشا إلى هناك للترحيب به ، والعودة معه إلى شبرا !...

٥ – إن هذه الواقعة تبدو لنا الآن في منتهى الغرابة :

والٍ يخرج على أوامر الدولة ، ويمتنع عن تسليم زمام الامور إلى خلفه ، بل يحارب الوالي الجديد ، ويصير سبباً لسفك دماء الكثيرين من الأبرياء خلال الحرب ... ثم يفر من ميدان المعركة ويلتجئ إلى ايالة أخرى ، تابعة للدولة نفسها ... ووالي الأيالة المذكورة ، يسارع إلى الترحيب به ، ويوفد من يحسن استقباله ... في نفس اليوم الذي يحتفل بوصول هدايا السلطان وفرمانه .

ولكن ... هذه الحالة لم تكن من الأمور الشاذة .. ولا من الافعال المستهجنة .. في تلك الحقبة من تاريخ الدولة العثمانية .

لأن جودت باشا – عندما يسجل هذه الواقعة في تاريخه – يقول ما نصه :

« حسب أصول وعادات ذلك الوقت ، كان أمثاله – أي أمثال يوسف باشا – الفارون واللاجئون ، ينالون حسن القبول في جميع أنحاء الممالك المحروسة . ولذلك أوفد محمد علي باشا طاهر باشا لاستقباله ... »

وفي الواقع أن صفحات التاريخ العثماني – في دور انحطاط

الدولة – مليئة بأمثال هـذه الوقائع ، بل بما هو أفدح منها : فإن الولاة الذين كانوا يستقبلون من يلتجىء اليهم من العصاة ، كثيراً ما كانوا يتوسطون لدى مقام السلطنة لاستصدار أمر العفو عنهم .

والدولة ، كثيراً ما كانت تعينهم في مناصب عالية ،بعد هذا العفو ، حتى انها كانت تعود وتوليهم – في بعض الاحوال – ايالاتهم السابقة نفسها .

٦ – ولزيادة التأكيد على هذه الحقيقة ، أرى أن أقف قليلاً عند بعض الفقرات الواردة « في الخط الهمايوني » المرسل إلى سليمان باشا مع الفرامين الثلاثة المذكورة آنفاً :

يقول السلطان محمود في هذا الخط – بعد أن يأمر الباشا باعدام سلفه وإرسال رأسه المقطوع إلى دار السلطنة وضبط أمواله وأملاكه دون ترك المجال لإضاعة أو اتلاف شيء منها ... – ما نصه :

« بما انك ممن تربوا على يد الغازي أحمد جزار باشا – رحمة الله عليه – ، آمل منك أن تعمل مثله باخلاص وولاء ، ساعياً وراء الحصول على رضائنا في كل أمر .. وأحيل هذه الأمور الهامة أولاً إلى الله تعالى، ثانياً إلى ذات حميتك ، فاعمل بما أمرناك ، ولا تتركنا أن نشعر بفقد المرحوم أحمد جزار باشا ... »

هذا ، ومن المعلوم أن أحمد باشا الجزار المذكور في هـذا الخط الهمايوني ، كان من أبعد الولاة عن العمل بأوامر الدولة ، وأكثرهم خروجاً عليها . حتى أنه جرد مرة حملة عسكرية على محمد باشا محافظ يافا ، وحاصر المدينة المذكورة ، لأغراض شخصية بحتة ، ولم يفك الحصار عنها ، على الرغم من الأوامر المكررة التي أرسلت اليه، وعلى الرغم من الفرامين التي أعلنت غضب السلطان عليه . حتى أن الدولة اضطرت – في آخر الأمر – أن ترسل إلى المدينة المذكورة جيشاً عن طريق البحر ، وأن تأمر « الاسطول العثماني » بالتوجه إلى

يافا ، لتخليص المحافظ بحراً من الحصار الذي ضربه عليه جزار باشا براً.
والخط الهمايوني الذي أرسله السلطان محمود إلى سليمان باشا ، يطلب منه أن يقتدي بالجزار ، في الاخلاص والولاء !..

٣
الخلاصة

إن الوقائع التي استعرضتُها آنفاً ، لم تكن من الأمور الشاذة في تاريخ الدولة العثمانية ، في عهد انحطاطها . بل أن لها أمثالاً كثيرة جداً ، قبل سنة ١٨٠٦ من جهة ، وبعد سنة ١٨١٠ من جهة أخرى، في الولايات العربية من ناحية ،وفي سائر الممالك العثمانية من ناحية أخرى.
إنها كانت بمثابة «أعراض ونتائج طبيعية» لعلل وأسقام عامة ، سرت في جسم الدولة ، وصارت تنخر أجهزتها ، دون أن تستثني عضواً من أعضائها .

* * *

إن الوقائع التي حدثت في مصر في عهد محمد علي باشا ، وفي جبل لبنان في عهد الأمير بشير الشهابي ... لا يمكن أن تفهم على حقيقتها فتفسر تفسيراً صحيحاً ، وتعلل تعليلاً علمياً — ما لم تؤخذ بنظر الاعتبار أمثال هذه الأحوال ، التي كانت سادت الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، والنصف الأول من القرن التاسع عشر .
ولهذا السبب ، نجد أن الذين كتبوا عن تاريخ مصر ولبنان بوجه عام — وعن تاريخ الرجلين المذكورين بوجه خاص — دون أن يمعنوا النظر في أحوال الدولة العثمانية في تلك الحقبة من الزمان .. لقد حادوا كثيراً عن جادة الصواب ... وانزلقوا إلى أغلاط كبيرة في تفسير الأحداث وتعليلها وتقييمها ...

الاصلاح والتجديد

نظرات عامة

١ – إن حركات الاصلاح والتجديد في الدولة العثمانية بدأت في أواسط القرن الثامن عشر ، إلا أنها صادفت سلسلة طويلة من العراقيل ، ولذلك لم تدخل في طور التأثير المثمر إلاّ في أواسط القرن التاسع عشر .

٢ – سارت الاصلاحات – بوجه عام – على أساس « اقتباس النظم الغربية ، أو استلهامها » .

وذلك لأن انحطاط الدولة العثمانية بدأ في الوقت الذي كانت الدول الغربية قد أخذت تندفع في سبل النهضة الشاملة بسرعة متزايدة .

وعندما بدأ رجال الدولة يشعرون بوجوب إصلاح أحوالها ، كانت الحضارة الأوروبية ازدهرت كثيراً ، فأكسبت دولها قوة كبيرة ، فكان من الطبيعي أن يشعر رجال الإصلاح في الدولة العثمانية بوجوب الاقتداء بتلك الدول ، واستلهام النظم التي صارت سبباً لقوتها .

٣ – إن حركات الاقتباس والاصلاح بدأت من « الشؤون العسكرية »

ولم تتناول النظم الإدارية والمالية والقضائية ، إلا بعد مرور مدة طويلة، تزيد على ثمانية عقود من السنين .

إن تقدم الاصلاحات العسكرية على سائر الإصلاحات — بهـذه الصورة — كان نتيجة طبيعية لعاملين أساسين :

أولاً : إن الدولة العثمانية كانت ، كما قلنا سابقاً دولة عسكرية بكل معنى الكلمة . فشؤون الجيش فيهـا ، كانت بمثابة المحور الأساسي لجميع شؤونها . وفساد أمورها بدأ بفساد جيشها . فكان من الطبيعي أن يبدأ إصلاح أمورها أيضاً باصلاح جيشها .

ثانياً : إن تفوّق النظم الأوروبية في شؤون الجيش كان يظهر إلى العيان بآثاره المادية . لأن مدفعيتها كانت تنزل بالجيش العثماني خسائر فادحة من بعد كبير ، لا يصل اليه نيران الأسلحة العثمانية . وجيوشها صارت تتغلب عـلى الجيوش العثمانية ، حتى عندما تكون أقـلّ عدداً منهـا .

ولكن تفوق النظم الأوروبية في الشؤون الأخرى ، ما كان يمكن أن يظهر بمثل هذه الدلائل المادية ، بطبيعة الحال .

ومما يجب ملاحظته في هذا الصدد أن أمر إصلاح الجيش نفسه اصطدم بمعارضة شديدة ، على الرغم من بداهة الحاجة اليه ، واستنفد جهود رجال الدولة مدة تزيد على نصف قرن . فكان من الطبيعي أن تتعرض سائر الاصلاحات إلى معارضة أشد من ذلك بكثير ، وأن تتطلب جهوداً أضنى ومدة أطول .

٤ — إن محاولات وإجراءات إصلاح الجيش بدأت في عهد السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧ — ١٧٧٤) ، وسارت سيراً وئيداً في عهـد السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٤ — ١٧٨٩) ودخلت في طور التنفيـذ الفعال في عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ — ١٨٠٧) ولكنها نكبت بنكسة خطيرة في نهـاية عهد السلطان المشار اليه ، من جراء ثـورة

الانكشارية على النظم الجديدة ، وقتلهم الرجال القائمين بالإصلاح ، وخلعهم السلطان ، ثم إقدامهم على قتله بغية اجتثاث آثار الإصلاح من جذورها .

إن حركة إصلاح الجيش لم تعد إلى العمل — بعد هذه النكسة — إلا بعد الغاء الانكشارية ومحوهم ، في أواسط عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ — ١٨٣٩) .

فان الحركة الجريئة والحاسمة التي قام بها السلطان المشار اليه — سنة ١٨٢٦ — قضت على آخر العوائق ، وفسحت بذلك مجالاً واسعاً أمام الإصلاحات العسكرية .

٥ — وأما إصلاحات النظم الإدارية — وأساليب الحكم العام — فقد بدأت في عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ — ١٨٦١) .

وتمت هذه الاصلاحات في مرحلتين أساسيتين :

(ا) — المرحلة الأولى عرفت باسم « التنظيمات » ، وبدأت سنة ١٨٣٩ ، واستمرت طوال عهد السلطان عبد المجيد ، وعهد عبد العزيز (١٨٦١ — ١٨٧٦) .

وقد عرفت بهذا الاسم ، لأنها امتازت بـ « تنظيم » أمور الدولة على أسس جديدة ، في جميع الميادين الإدارية والمالية والقضائية والتعليمية .

(ب) — وأما المرحلة الثانية، فقد عرفت باسم « المشروطية »، وبدأت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ — ١٩٠٩) .

وقد عرفت بهذا الاسم ، لأنها حاولت أن تقضي على نظام « الحكم المطلق » ، الذي كان قائماً حتى ذلك الحين ، وأن تجعل حكم السلطان « مشروط » بمراعاة القيود المقررة في « القانون الأساسي» .

(يتبين من ذلك : أن رجال التشريع في الدولة العثمانية ، استعملوا تعبير « المشروطية » ، للدلالة على « النظام الدستوري » و « والحياة

الدستورية ») .

٦ – إن القانون الأساسي للدولة العثمانية ، أعلن في بداية عهد السلطان عبد الحميد الثاني سنة ١٨٧٦ . إلاّ أنه عطل من قِبله ، قبل أن يمضي على نشره سنتان ، ولم يصدر الأمر باعادة تنفيذه إلاّ بعد الثورة التي قامت سنة ١٩٠٨ ، والتي عرفت باسم « انقلاب المشروطية » .

ولذلك تنقسم المشروطية إلى صفحتين :

المشروطية الأولى : التي أعلنت سنة ١٨٧٦ .

والمشروطية الثانية : التي بدأت سنة ١٩٠٨ .

ومن المعلوم أن المشروطية الثانية استمرت حتى قيام الحركة الكمالية ، وإعلان « الجمهورية التركية » .

* * *

بعد هذه النظرات العامة التي ألقيناها على حركات الإصلاح والتجديد، يجدر بنا أن نستعرض أهم الأحداث في كل مرحلة من مراحل هذه الإصلاحات .

اصلاح الجيش

١

١ – بدأ إصلاح الجيش في عهد السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧–١٧٧٤)، بتنظيم وتنسيق الأمور البحرية والمدفعية، على أساس الاستفادة من الأصول والاسلحة الأوروبية في هذه الميادين.

وقد استعانت الدولة في هذا الاصلاح بطائفة من الضباط والخبراء الاوروبيين. وكان في مقدمتهم «بارون دو طوت» الذي اشتهر فيما بعد بالكتاب الذي ألّفه في وصف أحوال السلطنة العثمانية في ذلك الحين.

٢ – ولكن إصلاح الشؤون العسكرية ما كان يمكن أن يتم بأصلاح البحرية والمدفعية وحدها. بل كان لا بدّ من إصلاح أحوال سائر صنوف الجيش، ولا سيما صنف المشاة أيضاً، على أساس «التعليم العسكري»، وفقاً للأصول التي كان قد توصل اليها الأوروبيون.

غير أن ذلك اصطدم بعقبات كثيرة، من جراء أوضاع الانكشارية، ومقاومتهم لكل تغيير وإصلاح.

إنهم ما كانوا يسلمون بضرورة «التعليم العسكري»، بل كانوا ينكرون فائدته. كانوا يقولون «إن ولي الله الحاج بكتاش، كان،

يبارك جماعة الانكشارية — عند تأسيسها — ، ودعا لها بالنصر الدائم » ، وكانوا يزعمون أن بركة ذلك الولي ودعاءه يغنيها عن كل تعليم .

ولهذا السبب ، توقفت إصلاحات الجيش ، عند الخطوة الأولى التي ذكرناها آنفاً ، حتى عهد السلطان سليم الثالث .

٣ — إن المشار اليه كان قد آمن — منذ حداثته — ، بضرورة إصلاح الجيش إصلاحاً تاماً وشاملا ، على أساس اقتباس وتطبيق النظم العسكرية الأوروبية . ولذلك عندما اعتلى عرش السلطنة — سنة ١٧٨٩ — بادر إلى العمل في هذا السبيل ، وكرّس جهوده طوال مدة سلطنته إلى هذا الإصلاح الهام .

وعندما لاحظ صعوبة إصلاح الانكشارية ، عن طريق إقناعهم بضرورة التعليم العسكري ، رأى — مع المخلصين من رجاله — ، أن يتركهم جانباً ، وأن ينشئ جيشاً جديداً ، ينضم اليه من يرغب ، من الانكشارية أو من غيرهم ، على أن يتدرب تدريباً تاماً ، وفق ما تقتضيه نظم الحرب الحديثة . وسمى هذا الجيش بـ « النظام الجديد » ، واهتم به كل الاهتمام ، واستقدم واستخدم لهذا الغرض عدداً غير قليل من الضباط الخبراء الأوروبيين .

ثم شيد ثكنة خاصة بهذا الجيش الجديد ، كما أنشأ صندوقاً خاصاً لضمان حاجاته المالية .

ولم يكتف السلطان سليم ورجاله بانشاء هذا الجيش في عاصمة السلطنة وحدها ، بل سعى وراء تعميم هذا النظام شيئاً فشيئاً ، وشجع الولاة أيضاً إلى الأخذ بهذا النظام ، على أساس « التعليم العسكري » .

وقد قام بعض الولاة بأعمال بارزة في هذا المضمار : ويذكر المؤرخون — مثلاً — أن والي بغداد سليمان باشا الكبير استقدم ضابطاً انكليزياً من الهند ، وعهد اليه بتعليم وتنظيم الجيش الجديد . كما يذكرون أن والي

مصر خسرو باشا أيضاً اهتم بهذا الأمر ، وشرع في إنشاء ثكنة خاصة بجيش « النظام الجديد » .

ويخمن المؤرخون أن مجموع أفراد جيش « النظام الجديد » ، بلغ في عهد السلطان سليم الثالث الـ ٦٠,٠٠٠ .

٤ — إن كفاءة جيش « النظام الجديد » — وتفوقه على سائر الجيوش — التي لم تنعم بالتعليم العسكري — قد ظهرت إلى العيان ، وبصورة فعلية ، خلال الحركات العسكرية التي جرت في مصر لمحاربة الفرنسيين ، ولا سيما خلال عمليات الدفاع عن قلعة عكا — التي اضطرت نابليون إلى الارتداد عنها .

وقد اتفق الباحثون — عندئذ — على القول بأن الفضل الأكبر في نجاح الدفاع عن عكا يعود إلى « النظام الجديد » . فقد حدث غير مرة أن كتائب الجيوش الاعتيادية اضطرت إلى اخلاء بعض المواقع ، ولكن كتائب النظام الجديد استطاعت أن تسترد تلك المواقع ، وتواصل الدفاع عنها بكل نجاح .

ويروى عن أحمد باشا الجزار — الذي اشتهر بالدفاع الناجح عن عكا — أنه ما كان — قبلا — من المؤمنين بالنظام الجديد ، ولكنه خلال المعارك ، شاهد الفارق العظيم بين النوعين من الجيش ، فانضم بعد ذلك إلى مؤيدي النظام الجديد .

ومهما كان الأمر ، فان رجال الاصلاح استفادوا كثيراً من معارك مصر وأحداث عكا ، في كسب الأنصار للنظام الجديد ، وصاروا يستشهدون بها ، ويستندون عليها ، في أعمالهم ودعاياتهم .

٢

ولكن قضية « التعليم العسكري » و « النظام الجديد » ، لم تلبث أن خرجت عن نطاق العقل والمنطق والتجربة والاختبار .

وذلك لأنه كلما ظهرت كفاءة الجيش الجديد ، زادت مخـــاوف الانكشارية من الاصلاحات ، واشتدت مخالفتهم لها ، لأنهم صاروا يدركون أن بقـاء هذا الجيش الجديد وتوسعـه ، سيؤدي في آخر الأمر ، إلى تشميل « التعليم العسكري » على الانكشارية ، أو إلى إدماج الانكشارية بالجيش الجديد .ولذلك أخذوا يدسون الدسائس على النظام الجديد ، ويشيعون عنه شتى الأكاذيب .

واستعانوا في هـــذا الأمر برجـال الدين المتعصبين الذين صـــاروا يقولون « ان التعليم العسكري » من الأمور التي لم يعرفها الاسلام ... إن الفتوحات الاسلامية كلها تمت دون أن تحتاج إلى أمثال هذا التعليم» .. « النظام الجديد بدعة ، وكل بدعة حرام » .. « إنه من بدع الكفار ، والأخذ به ما هو إلا التشبه بالكفار .. ومن مبادئ الاسلام : أن من تشبه بقوم ، فهو منهم .. »

وطبيعي أن أمثال هذه الأقوال التي أخذت تنشر على ألسنة رجـال الدين ، عندمـا انضمت إلى مخاوف الانكشارية ومنافعهم ، صارت تثيرهم إثارة شديدة ، وتثير معهم طوائف كبيرة من الجهلاء .

وفي الأخير ، قد انضم إلى هذه العوامل المتنوعة ، مطامع جماعة النفعيين والوصوليين من رجال الدولة ، وانفسح المجال امام الدسائس والمؤامرات التي كان يحوكها هؤلاء . ويظهر أن الأمير مصطفى — الذي كان ولياً للعهد — انضم أيضاً إلى هذه الجماعة ، وصار يشجعهم على استهجان النظـام الجديد .

وكل ذلك أدى إلى ثورة الانكشارية ؟ إنهم حاصروا قصر السلطان ، وطلبوا منه أن يأمر بإلغاء النظام الجديد ، مع إعدام جمـاعة من أهم رجال الإصلاح .

والسلطان سليم ، رأى أن يلبي هذه الطلبات : ضحى بالنظام الجديد ، الذي كان كرّس حياته لإنشائه ، كما ضحى برجاله المخلصين ، الذيـن

كانوا ساعدوه في تحقيق مشاريعه الإصلاحية .

ولكنه .. لم يسلم ، مع كل ذلك ، من جور الطغاة .

فانهم بعد أن نالوا بغيتهم على يده ، أرادوا أن لا يتركوا مجالا لأحياء النظام الجديد ، فعمدوا إلى خلعه ، ونصبوا محله السلطان مصطفى الرابع ، سنة ١٨٠٧ .

٣

١ — ولكن النظام الجديد كان قد اكتسب أنصاراً أقوياء في بعض الولايات . إن هؤلاء تألموا كثيراً مما حدث في عاصمة السلطنة ، فاستنكروا الغاء النظام الجديد ، واستهجنوا خلع السلطان المصلح والمخلص .

وكان طائفة من هؤلاء مقيمين في مدينة « روسجق » ولذلك عرفوا فيما بعد باسم « خلان روسجق » .

وكان على رأسهم مصطفى باشا الملقب بـ « العلمدار » فقرر — المشار اليه — مع اخوانه — أن يزحف مع جيشه على العاصمة ، بغية تأديب الانكشارية ، وإعادة السلطان سليم على العرش ، لتمكينه من اتمام الاصلاحات التي كان قد بدأها .

لقد نجح العلمدار في الزحف ، فاستولى على العاصمة . إلاّ أنه لم يجد مجالاً لتحقيق هدفه الأصلي : لأن زعماء الرجعية عمدوا إلى قتل السلطان المخلوع ، ليحولوا دون إعادته إلى العرش .

مع هذا استطاع العلمدار أن يستولي على الحكم ، وأن يجلس على العرش السلطان محمود الثاني ، الذي كان في السادسة عشرة من العمر (١٨٠٨) .

ثم سعى وراء إحياء النظام العسكري الجديد .

ولكن رجال الرجعية تآمروا وثاروا مرة أخرى — بعد مدة وجيزة،

وقتلوا العلمدار وأصحابه ، وقضوا بذلك على النظام الجديد .

٢ ـ بعد ذلك ، عادت الفوضى إلى الجيش فتوالت الهزائم في المحاربات ، والثورات في الولايات ، حتى سنة ١٨٢٦ .

ولكن خلال هذه المدة عم الاعتقاد بضرورة التخلص من هذه الفوضى ، باصلاح الجيش إصلاحاً جدياً .

ونظراً إلى استمرار الانكشارية في مقاومة الاصلاحات ، واسترسالهم في ضروب التعسف والفساد ، استطاع السلطان محمود أن يقضي على الانكشارية القضاء المبرم : استحصل فتوى شرعية على وجوب افناء هذه الطائفة الباغية ، واستعان بالمدفعية من جهة ، وبالأهالي من جهة أخرى ، فتغلب عليهم بصورة نهائية .

وفي يوم واحد ، قُتل عدد كبير منهم ، وتشتت شمل من بقي منهم على قيد الحياة .

وزالت بذلك الانكشارية من الوجود .

سمى الأتراك هذه الواقعة « الوقعة الخيرية » ، لأنهم تفاءلوا بها خيراً .

(إن التعبير التركي « وقعة خيرية » ، يدل بالحساب الأبجدي على تاريخ الواقعة بالسنة الهجرية) .

بعد إلغاء الإنكشارية وإبادتهم ، صارت الدولة العثمانية تسير في طريق الاصلاحات والتنظيمات العسكرية سيراً مطرداً ، كما أنها تخلصت من المساوئ الادارية التي كانت مرتبطة بأحوال الإنكشارية ارتباطاً وثيقاً .

٤

١ ـ سارت هذه الاصلاحات والتنظيمات في اتجاه ثابت صريح : الأقتداء بالأوروبيين في تنظيم وتوجيه الشؤون العسكرية والحربية .

وضعت الدولة القوانين اللازمة لتنظيم الـ « مكلفية العسكرية »، وتحديد مراحلها ، مع تعيين شروط الاعفاء منها .

أنشأت المصانع العسكرية المتنوعة ، لتموين الجيش بما يحتاج اليه من لوازم وذخائر .

كما أنشأت المدارس العسكرية اللازمة لتنشيط الضباط الصغار والكبار ، لمختلف صنوف الأسلحة ، من برية ، وبحرية ، ومشاة ، وخيالة ، ومدفعية .

واستعانت في كل ذلك بجماعات من الضباط والخبراء الأوروبيين :

استقدمت الدولة واستخدمت – في بادئ الأمر – ضباطاً وخبراء من جنسيات مختلفة ، ولكنها – بعد البحث والاختبار – قررت الاعتماد على النظم الألمانية في الشؤون الحربية العامة ، وعلى النظم الانكليزية في الشؤون البحرية . وصارت تستقدم الضباط والخبراء على هذا الأساس .

٢ – إن الضباط الألمان الذين خدموا الدولة العثمانية يكوّنون سلسلة طويلة ، تبدأ بـ « مولتكه » ، وتنتهي بـ « ليمان فون ساندرس » .

« مولتكه » الذي تقدمهم جميعاً ، هو الذي اشتهر فيما بعد بقيادة الجيوش الألمانية التي اكتسحت فرنسا في حرب السبعين المعلومة ، فاعتبر لذلك من مؤسسي الامبراطورية الألمانية ، مع بيسمارك . إنه كان في خدمة الدولة العثمانية خلال حروب إبراهيم باشا في الأناضول ، ورسائله المطبوعة تتضمن كثيراً من المعلومات عن تلك الحروب ، وعن أحوال الدولة العثمانية وجيوشها خلال تلك السنوات .

وأما ليمان فون ساندرس فكان رئيس البعثة العسكرية الألمانية التي تولت تنظيم الجيش العثماني ، بعد الحرب البلقانية ، وقبيل الحرب العالمية الأولى . ومذكراته تتضمن معلومات قيّمة عن تلك الحروب وعن

جبهاتها العربية .

ولكن الشخص الذي أدى أثمن الخدمات للدولة العثمانية في هـذا الميدان كان « فون در غولتش » لأنـه ظلّ في خدمة الدولة مدة طويلة ، تولى خلالهـا التدريس في مدرسة أركان الحرب من ناحيـة ، وسهر على تنظيم الجيش وتدريبه وفق أحـدث الأساليب الألمانيـة ، مـن ناحية أخرى .

٣ ــ ونستطيع أن نقول : إن الجيش ــ في الدولة العثمانية ــ حظي بأكبر نصيب من العناية والاصلاح والتنظيم ، وتأورب تأورباً تاماً، قبل سائر أجهزة الدولة ــ وأكثر من جميعها .

٥

المدارس العسكرية

١ ــ ومما يلفت النظر : أن فوائد الاصلاحات والتنظيمات العسكرية التي شرحناها آنفاً ، لم تنحصر بشؤون الجيش وحدها ، بل تعدت ذلك إلى شؤون التعليم والثقافة بوجه عام .

لأن العلوم العصرية ــ على اختلاف أنواعها ــ دخلت الممالك العثمانية ــ أول ما دخلت ــ عن طريق المدارس العسكرية .

فإن أولى المدارس الحديثة كانت انشئت لغايات عسكرية بحتة .

وأولى المؤلفـات في العلوم الرياضية والطبيعية ــ وحتى في التاريـخ والجغرافيا ــ كانت وضعت في المـدارس العسكرية وللمدارس العسكرية .

كما أن انشاء المدارس العسكرية قد سبق انشاء المدارس الملكية مـدة طويلة ، لا تقل عن نصف قرن بوجه عام .

فإن مدارس الفنون البحريـة والهندسة الملكية انشئت في أواخـر

القرن الثامن عشر ، ولكن مدارس الحقوق والإدارة والتجارة والزراعة — مثلاً — لم تنشأ إلاّ في أواخر القرن التاسع عشر .

حتى « تعليم الطب الحديث » بدأ في « الطبية العسكرية » التي أنشئت لتخريج الاطباء والجراحين والصيادلة الذين يحتاج اليهم « الجيش العثماني » .

ومما يلفت النظر أن هذه « الطبية العسكرية » حافظت على شخصيتها ، حتى بعد إنشاء الطبية الملكية . إنها ظلت تعمل بجانبها ، مستقلة عنها، فضلاً عن أنها ظلت متفوقة عليها تفوقاً كبيراً ، من حيث المباني والتجهيزات ، ومن حيث العمل والإنتاج .

وأما توحيد المدرستين الطبيتين — العسكرية والملكية — فلم يتم إلاّ في عهد المشروطية الثانية ، بعد سنة ١٩٠٨ .

٢ — ولكن رجال الجيش لم يكتفوا بانشاء المدارس العسكرية الاختصاصية والعالية المختلفة ، بل أنشأوا « مدارس ثانوية عسكرية » ، لإعداد الطلاب إلى الدخول في المدارس العسكرية الاختصاصية ، كما أنشأوا « مدارس رشدية عسكرية » لإعداد الطلاب لدخول المدارس الثانوية العسكرية .

وهذه المدارس « الرشدية والاعدادية العسكرية » لم تنحصر بعاصمة السلطنة ، بل أنشئت طائفة منها في الولايات ، ولا سيما في الولايات التي كانت مراكز جيوش (اوردو) .

وكثرة هذه المدارس العسكرية وتنوعها ، استوجبت إيجاد جهاز تنظيمي خاص ، عرف باسم « نظارة المكاتب العسكرية (١) » .

---

١ إن الأتراك خصصوا اسم « المدرسة » للمدارس الدينية . وأما المدارس الأخرى ، فسموها بـ « المكاتب » بوجه عام . فالكتاتيب كانت تسمى « محله مكتبي » بمعنى « مكتب المحلة » كما أن مدرسة الحقوق كانت تسمى « حقوق مكتبي » والمدرسة الحربية « حربية مكتبي » .

٢ – ومما يجدر ذكره : أن المدارس العالية العسكرية أفادت بعض الولايات أكثر بكثير مما أفادتها المدارس الملكية – أي « غير العسكرية » – .

وذلك لأن المدارس العالية كانت متمركزة في عاصمة السلطنة . فانتساب طلاب الولايات اليها كان يتطلب توفر الكثير من الشروط والظروف العائلية والمالية ، فلا يتيسر إلاّ إلى عدد قليل منهم ، بطبيعة الحال .

ولكن أحوال المدارس العالية العسكرية وشروطها ، كانت تختلف عن ذلك اختلافاً كلياً : فإن هذه المدارس كانت داخلية (ليليّة) ومجانية بوجه عام . وكذلك المدارس الإعدادية العسكرية ، التي كانت تعدّ الطلاب اليها . والحكومة كانت تتعهد بجميع نفقات الطلاب ، من مآكل وملابس ، وكتب وقرطاسية ، فضلاً عن أنها كانت تدبر لهم السكن ، وتتولى نقلهم من مراكز الولايات إلى عاصمة السلطنة .

ولا حاجة إلى القول : إن تعدد المدارس الرشدية والإعدادية العسكرية في الولايات ، عندما انضم إلى نظام المجانية التامة والداخلية العامة الذي أشرت اليه ، سهّل انتساب أبناء الولايات إلى المدارس العالية العسكرية تسهيلاً كبيراً جداً .

ومن الطبيعي أن الفرق بين امكانيات الانتساب إلى المدارس الملكية وبين إمكانيات الانتساب إلى المدارس العسكرية كان يزداد ، بنسبة بعد مركز الولاية عن العاصمة ، وصعوبة المواصلة بينها . فكان يصبح كبيراً جداً ، في بعض الولايات .

٤ – إن الولايات العربية أخذت نصيباً من المدارس الرشدية والاعدادية العسكرية ، كما أنها استفادت من المدارس العسكرية العالية ... بدرجات متفاوتة .

إن الولايات العراقية كانت أكثر استفادة من المدارس العالية العسكرية بسبب طول الطرق التي كانت تصلها بعاصمة السلطنة ، فضلاً عن صعوبتها ووعورتها .

والفرق بين إمكانيات الانتساب إلى المدارس العالية العسكرية وبين الانتساب إلى المدارس العالية الأخرى ، كان كبيراً جداً ، بالنسبة إلى ابناء تلك الولايات .

وهذا هو السبب في أن الحكومة العراقية – في بدء تكوينها – لم تجد بين أبنائها إلاّ عدداً قليلاً جداً من خريجي المدارس العالية ، في حين أنها وجدت عدداً كبيراً من خريجي المدرسة الحربية .

ومن يستعرض أسماء رؤساء الوزارات الذين تولوا الحكم – بين سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٤١ – يجد أن معظمهم كان ممن درسوا في المدارس العسكرية .

التنظيمات

١

« التنظيمات » تستند إلى مرسومين سلطانيين أساسيين : صدر الأول سنة ١٨٣٩ ، وعرف باسم « منشور الكلخانة »،وصدر الثاني سنة١٨٥٦ وعرف باسم منشور التنظيمات الخيرية .

زعماء رجال التنظيمات كانوا ثلاثة : رشيد باشا ، عالي باشا ، وفؤاد باشا :

١ ـ منشور الكلخانة :

صدر هذا الخط « الهمايوني ، أي السلطاني » في بداية عهد السلطان عبد المجيد سنة ١٨٣٩ ، وقرئ في حفل رسمي كبير في قصر الـ « كلخانة » ولذلك عرف بهذا الاسم .

يقرر المنشور المذكور حقوق التبعة ـ بتعبيرات خاصة ـ ، ثم يقضي باصدار قوانين جديدة لتثبيت التكاليف المالية وتحديد مدة الخدمة العسكرية .

الحقوق التي يقررها هذا المنشور هي : « أمنية الروح والعرض والمال » .

إن تقرير هذه الأمور في مرسوم جديد قد يبدو غريباً ، ولكنه كان هاماً بالنسبة إلى الأحوال السائدة في الدولة العثمانية حتى ذلك التاريخ : فإن اعدام الأشخاص من غير محاكمة ولا سؤال كان من الأمور المألوفة . وكان يتم ذلك ، ليس بأمر السلاطين وحدهم ، بل بناء على أمر الولاة والباشوات أيضاً .

وكثيراً ما كان يعقب الاعدام مصادرة الأموال . وكثيراً ما كانوا يعدمون بعض الأغنياء لأمور تافهة ، بغية مصادرة أموالهم .

(إن الأوقاف الذرية كانت تهدف – في الدرجة الأولى – إلى الحيلولة دون مصادرة وضمان انتقال الثروة إلى الورثة) .

وأما أعراض الناس ، فلم تسلم من تعرضات رجال الأمن وأوباش الإنكشارية .

إن منشور الكلخانة أراد أن يعطي حداً لهذه الأحوال، ويؤمن الناس على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم .

ثم قرر المرسوم تثبيت الضرائب والتكاليف المالية ، وتنظيم أمر توزيعها على المكلفين ، وجبايتها منهم ، ليضع حداً لتعسف المتسلمين والملتزمين .

كان هذا « الخط الهمايوني » بمثابة منشور – تمهيدي ، يتضمن وعداً بتنظيم شؤون الدولة .

٢ – منشور التنظيمات :

صدر هذا المنشور الهمايوني أيضاً في عهد السلطان عبد المجيد ، عقب حرب القرم ، سنة ١٨٥٦ . وأكد ما كان تقرر بالمرسوم السابق ، ولكنه أضاف إلى ذلك مبدأ هاماً ، هو « معاملة جميع تبعة الدولة معاملة متساوية » مهما كانت أديانهم ومذاهبهم . وصرح في الوقت نفسه بابقاء الحقوق والامتيازات الممنوحة لرؤساء الملل « غير المسلمة » ،

وقرر بعض الأسس لتثبيت هذه الأمور بالتفاصيل اللازمة . كما أنه قرر تنظيم أمور الدولة بوجه عام ، باصدار قوانين جديدة .

٣ – المسلم وغير المسلم :

كانت الدولة العثمانية تعـامل غير المسلمين معاملة تختلف عن معاملتها للمسلمين من جميـع الوجوه ، مثلاً : كانت تسمي المسلمين تبعـة ، وغير المسلمين رعايا ، وكانت تحتم على غير المسلمين لبس لباس خاص ، أو الاتشاح بزنار خاص ، لتمييزهم عن المسلمين . وكان رجال الدولة غالوا في بعض الأدوار في هذا السبيل ، وفرضوا على هؤلاء حمل شارة خاصة عند دخولهم الحمام ، تساعد على تمييزهم عن المسلمين ، بعد خلع ملابسهم المعتادة أيضاً .

وكانت النظم المرعية ، تصرح بأن الدور التي يشيدها غير المسلمين يجب أن تكون أقل ارتفاعاً من دور المسلمين .

وفضلاً عن ذلك كله كانت شهادة غير المسلم على المسلم لا تقبل بوجه من الوجوه . « وكان ينتـج عن ذلك مساوئ كثيرة بطبعـة الحـال » .

ولا حاجة إلى القول بأن استمرار هذه الاحوال في النصف الأول من القرن التاسع عشر – عصر الثورات القومية والشعبية – كان مـن الأمور المستحيلة . وكان يفتح باباً واسعاً لثورات الرعايا من ناحية ، ومداخلات الأوروبيين ومطالباتهم من ناحية أخرى .

إن منشور التنظيمات أراد أن ينهي هذه الأوضاع ، فأعلن مبدأ مساواة التبعة على اختلاف أديانهم ومذاهبهم .

ولكن ، من جهـة أخرى ، كانت النظم المرعية في الدولة تعترف لكل طائفـة من الطوائف « غير المسلمة » بشخصية معنوية ، وتمنـح رؤساء الدين سلطات خـاصة على شؤون أبناء طائفتهم .وكانت السلطات

التي يتمتع بها بعض البطاركة تجعل البطركية بمثابة « دولة داخل الدولة » .

إن منشور التنظيمات أعلن ابقاء السلطات الممنوحة لرؤساء الدين ، على أن تنظم بقوانين جديدة . والقوانين التي صدرت لهذا الغرض ، جعلت لكل طائفة دينية مجلساً جسمانياً ومجلساً روحياً ، وحددت سلطات كل من المجلسين المذكورين . كما أوضحت كيفية تأليفهما ، مع كيفية انتخاب رؤساء الأديان وتعيينهم . وتركت جميع القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية لأبناء الطائفة إلى هؤلاء الرؤساء وتلك المجالس ، وكذلك جميع الأمور المتصلة بأوقاف الاديرة والكنائس ، وشؤون المدارس والمؤسسات الخيرية الخاصة بالطائفة ...

٤ – قوانين التنظيمات :

إن القوانين التي صدرت تنفيذاً لأحكام منشور التنظيمات ، كانت تهدف – بوجه عام – إلى تنظيم أمور الدولة وفقاً للنظم المرعية في الدول الأوروبية .

إن « قانون الولايات »وضع حداً للاقطاعيات القديمة،وحدد صلاحيات كل من الولاة والمتصرفين والقائمقامين ، واقتبس كثيراً من أحكامه من النظم الفرنسية .

كما ألغى النظم الباقية من عهود « التيمار والزعامة » ، وعين لكل موظف راتباً يتلقاه من خزينة الدولة .

وقد أحدث رجال التنظيمات ، محاكم نظامية ، تعمل بجانب المحاكم الشرعية القديمة ، بموجب قوانين جديدة .

كما وضعوا الأنظمة اللازمة لإصلاح شؤون المحاكم الشرعية ، وجمعوا الأحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملات في « مجلة الأحكام العدلية » .

وخلاصة القول : وضعوا قوانين جديـدة ، لمختلف شؤون الدولة ـ من إداريـة ومالية إلى عدلية وتعليمية ـ بقصد جعلها « دولة عصرية » .

٢

١ ـ إن إجراءات التنظيمات المذكورة آنفـاً ، تمت بتأثير دافعين أساسين :

(أ) ضغط الدول الأوروبية ومطالبتها باصلاح أحوال المسيحيين التابعين للدولة العثمانية .

(ب) ـ اقتناع رجال الدولة المستنيرين بضرورة اصلاح ماكينـة الدولة وتجديدها على أساس اقتباس النظم الأوروبية ، من غير مساس بالأحكام الشرعية .

ولأعطاء فكرة واضحة عن تأثير هذين النوعين من العوامل ، أذكر مثالاً اقتبسته من « المحررات السياسية » العائدة إلى رشيد باشا الذي يعتبر « أبو التنظيمات » .

لقد جمع رشيد باشا « مجلس العلماء » ـ وعرض عليه مسألة خطيرة (كانوا يقصدون بكلمة العلماء رجال الدين الاسلامي) . قال :

« إن سفير انكلترا قال لنا في مناسبات عديدة : « ان دولتنا تسعى إلى الدفاع عن الدولة العثمانية ضد روسيا ، بكل مـا لديها من قوة ، إلاّ أنهـا تلاحظ أن عندكم بعض الأحوال الـتي تفسح مجالاً واسعاً للتحريكات الروسية ، ولا تترك لنا مجالاً للدفـاع عنكم . مثلاً إنكم لا تقبلون شهادة الذمي على المسلم ، مـع أنكم تحكمون بلاداً كثيرة جميع سكانها مسيحيون . فالمتغلبة من المسلمين يتعـدون على هؤلاء ، من غير أن يخافوا العقاب ، بسبب عـدم وجود شهود مسلمين غير أتباعهم المـأجورين ، وبسبب عدم الالتفات إلى شهادة غير المسلمين ،

مهما كان عددهم ... »

ورشيد باشا ، بعد أن عرض على المجلس هذه القضية بتفاصيل وافية وجه إلى العلماء هذا السؤال : « ألا يمكن قبول شهادة غير المسلمين ، على الأقل ، في المحلات التي لا يوجد فيه سكان مسلمون ؟ »

ولكن مجلس العلماء قال – باجماع آراء الحاضرين – : « لا مساغ شرعياً لذلك على الاطلاق » . ومع هذا توصل إلى طريقة عملية لمعالجة هذه المشكلة الشائكة ، حيث قال : « .. الا أنه يجوز للحكومة أن تتخذ ما تراه من التدابير الإدارية في أمثال هذه الحالات ، إذا صدر أمر سلطاني بذلك . لأن الأوامر السلطانية المبنية على المصلحة العامة ، تكون مطاعة وواجبة التنفيذ » .

إن رجال التنظيمات استندوا إلى هذا الرأي الشرعي ، وأخذوا يصدرون الانظمة والقوانين ، على شكل أوامر سلطانية ، يأمر بها « ولي الأمر » .

إن قوانين العقوبات ، وأصول المرافعات المدنية والجزائية ، قانون التجارة ، قانون الأراضي ... وأمثالها الكثيرة من القوانين التنظيمية صدرت استناداً إلى هذا التأويل .

٢ – إن منشور التنظيمات أعلن مبدأ المساواة بين المسلمين وغير المسلمين . إلا أن الحكومة لم تستطع أن تطبق هذا المبدأ بحذافيره :

ظلت الخدمة العسكرية محصورة – فعلاً وقانوناً – بالمسلمين وحدهم، وظل المسيحيون يدفعون ضريبة خاصة بهم – تحت اسم البدل العسكري – ، وظلت الوظائف العامة – ولا سيما الوظائف الإدارية والقضائية – شبه محصورة بالمسلمين ، فعلاً وأن لم يكن قانوناً .

وظلت الدول الأوروبية تستفيد من هذه الأوضاع ، لبسط حمايتها على المسيحيين ، ولتحريكهم بين الحين والحين : ظلت فرنسا تدعي حماية الكاثوليك – في جميع أنحاء الدولة العثمانية – ، وظلت روسيا

تعتبر نفسها حامية للارثوذكس ، وصارت انكلترة تحمي البروتستانت ، فضلاً عن اتصالها ببعض الطوائف الأخرى .

٣ – إن عهد التنظيمات صار بداية عهد تقدم ونهوض في الدولة العثمانية ، ليس من وجهة الشؤون الحكومية فحسب ، بل من وجهة الأمور الأدبية والثقافية أيضاً .

ومع هذا ، ظل رجال الدين يتدخلون في شؤون الدولة، ويعرقلون التقدم في مختلف الميادين . مثلاً ، ظلوا يزعمون للناس بأن التصوير حرام بوجه عام ، ويحولون بذلك دون طبع الكتب المصورة ،ولا سيما الكتب المدرسية المصورة .

٣

البلاد العربية في عهد التنظيمات

وإذا استعرضنا أحوال البلاد العربية في عهد التنظيمات ، لاحظنا الأمور التالية :

(أ) – إن التنظيمات الإدارية والتشريعية التي ذكرناها آنفاً ، حدثت بعد انفصال مصر عن الدولة العثمانية في الشؤون الداخلية .

ولذلك بدأت أحوال مصر تختلف عن أحوال سائر الولايات العربية من الوجوه الإدارية والتشريعية ، وأخذ هذا الاختلاف يزداد بصورة تدريجية .

(ب) – إن أصول التنظيمات الجديدة لم تطبق في جميع الولايات العربية في درجة واحدة من السرعة والشمول . سوريا وبيروت وحلب كانت أولى الولايات التي طبقت فيها بشمول ، ولكن تطبيقها في ولايتي بغداد والبصرة كان أقل سرعة وأقل شمولاً ، وأما تطبيقها في ولايتي

اليمن والحجاز فكان ضئيلاً .

(ج) — إن التنظيمات حاربت الفوضى الناتجة عن نظام الاقطاع ، وحددت سلطات الولاة . إلا أنها اقتبست النظم الافرنسية ، وغالت في المركزية . فانتقلت من الافراط إلى التفريط .

إن الافراط في المركزية — أضر البلاد العربية ضرراً بليغاً .

(مدحت باشا — أبو الدستور وبطله — كان تولى ولاية بغداد، ثم — بعد مدة — ولاية سوريا . ولاحظ خلال ولايته الاضرار الناجمة عن هذه المركزية المفرطة ، وشرح هذه الاضرار في تقاريره ، وطالب بالاقلاع عن هذا النظام إلى نوع من اللامركزية) .

(إلاّ أن الدولة تمسكت بنظام المركزية ، بل صارت تزداد تشدداً فيه سنة بعد سنة . فقضية المركزية واللامركزية ، لعبت دوراً هاماً في سياسة الدولة العثمانية ، وفي سير القضية العربية ، بعد عهد التنظيمات ، وحلول عهد الدستور ، وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى .)

(د) — إن التنظيمات زادت ترابط الجماعات المسيحية ، بسبب تنظيم شؤون البطركيات والاسقفيات ، وتكوين المجالس الملية الجسمانية والروحانية . هذه الأوضاع عوّدت منتسبي الطوائف المسيحية « العمل المشترك » في المؤسسات الدينية والخيرية والتعليمية .

وأما المسلمون فلم يكن لديهم أمثال هذه التشكيلات . فكانت أمورهم كلها موكولة إلى الدولة . ما كان يوجد بين الفرد المسلم وبين الدولة « جماعة » من أي نوع كان . ولكنه كان يوجد بين الفرد المسيحي وبين الدولة « جماعة » منظمة تنظيماً معشرياً ، ترعى الشيء الكثير من مصالحها .

(إن مدحت باشا — أبو الدستور — فكر في تكوين « جماعات إسلامية » ، على نمط الجماعات غير الاسلامية . الا أنه لم يجد مجالاً لتكوينها ، إلاّ في « الروملي الشرقي » .

(ومع ذلك كوّن بعض الجمعيات الحرة . إن جميعة المقاصد الخيرية في بيروت – الموجودة إلى الآن – من آثاره) .

(هـ) – إن الدول الأوروبية أخذت – خلال عهد التنظيمات بوجه خاص – تتنافس في توسيع نفوذها في البلاد العثمانية عن طريق تأسيس مدارس تنشر لغتها وثقافتها .

كانت المدارس الأجنبية تؤسس – بوجه خاص – في القرى المسيحية ، والمدن التي يكثر فيها المسيحيون . فكانت تجذب وتجمع – في الدرجة الأولى – « أطفال غير المسلمين » بطبيعة الحال .

إن حصة الولايات العربية من هذه المدارس الأجنبية وهذا النفوذ الغربي كانت كبيرة ، ولا سيما في حلب والموصل وبيروت والقدس ولبنان .

(و) – إن التنظيمات لم تغيّر تغييراً يذكر مواقف كل من المسيحيين والمسلمين في البلاد العربية نحو الدولة العثمانية : ظل المسلمون يعتبرون الدولة دولتهم ويستسلمون لحكمها ، لكونها دولة الخلافة الاسلامية . وظل المسيحيون يشعرون بأنها غريبة عنهم ، لأنها تعتبرهم رعايا ، ويتوجهون نحو الدول الأوروبية ، لأنها تحميهم في كثير من المناسبات ، حتى أنها تقدم لهم بعض المساعدات .

(فكان على فكرة القومية العربية أن تتغلب على هذين الاتجاهين في وقت واحد : كان عليها أن تحول أنظار المسلمين عن الدولة العثمانية ، وأنظار المسيحيين عن الدول الأوروبية ، لكي تجمع كلمتهم حول العروبة التي تستمد قوتها من اللغة والتاريخ) .

(ز) – إن تعليم الأدب العربي واللغة العربية وجد موئلاً في المدارس الأجنبية والمدارس المسيحية الطائفية ، فانتشر تعليم الأدب العربي بين المسيحيين أكثر من انتشاره بين المسلمين .

لأن العرب المسلمين لم يؤسسوا مدارس خاصة بهم ، بل ظلوا

يرسلون أولادهم إلى المدارس الحكومية – إذا أرادوا تعليمهم – ، ولغة التعليم في المدارس الحكومية كانت اللغة التركية .

إن هذه الحالة استمرت ، بعد انتهاء عهد التنظيمات وبدء عهد الدستور أيضاً .

إنها صارت من أهم القضايا التي شغلت بال الإصلاحيين قبيل الحرب العالمية الأولى .

عهد المشروطية

(الحكم الدستوري)

إن جهود رجال التنظيمات كانت تصطدم – على الدوام – بعراقيل كثيرة ومتنوعة ، وكان أهمها نزوات السلاطين ، واستبدادهم ، علاوة على فساد رجال الحاشية التي تتكوّن حولهم .

وقد رأى رجال الاصلاح – بعد التجربة – أن هذه الأحوال لا يمكن أن تعالج إلاّ باصدار « قانون أساسي » ، يفهم السلطان أن سلطته ليست « مطلقة » ، بل « مشروطة » بقيود وحدود يعينها ويقررها الدستور .

(سمى الأتراك العثمانيون الدستور باسم « القانون الأساسي » ، كما اصطلحوا على تسمية « العهد الدستوري » بـ « عهد المشروطية » .)

١

المشروطية الأولى

١ – وقد سعى مدحت باشا – مع جماعة من زملائه المفكرين إلى تحقيق هذه الفكرة . واستطاع – في آخر الامر – أن يحمل

السلطان عبد الحميد الثاني على اصدار « القانون الأساسي » عقب توليه العرش – بعد خلع السلطان عبد العزيز والسلطان مراد ، سنة ١٨٧٦ .

٢ – وضع « القانون الأساسي » موضع التنفيذ ؛ جرت انتخابات عامة ، واجتمع مجلس النواب – الذي كان يسمى « مجلس المبعوثان » ، باعتبار النائب مبعوثاً من أهالي دائرته الانتخابية – كما اجتمع مجلس الأعيان (الشيوخ) .

اشترك في الانتخابات أهالي الولايات العربية . وقام البعض من نواب العرب في المجلس بدور هام خلال المذاكرات والمناقشات .

إلا أن هذا المجلس لم يعمر طويلاً :

بعد مرور نحو سنتين على إعلان القانون الاساسي ، وقبل أن يتم « مجلس المبعوثان » دورة انعقاده الثانية ، أمر السلطان عبدالحميد بفض المجلس ، مع نفي وتبعيد البارزين من المبعوثين – ولم يدع المجلس إلى الاجتماع بعد ذلك .

٣ – إن عمل السلطان هذا لم يولد أي رد فعل في البلاد . لأن الحياة الدستورية لم تكن عندئذ مدعومة برأي عام واع ، ولا بطبقة قوية من المستنيرين . بل كان من عمل مدحت باشا مع جماعة محدودة من المفكرين .

(وكان السلطان عبد الحميد قد أقصى مدحت باشا عن الحكم ونفاه خارج البلاد العثمانية . وبعد مدة سمح له بالعودة إلى البلاد ، وعينه والياً على سوريا فأزمير . ولكنه في آخر الأمر اتهمه بقتل السلطان عبد العزيز ، ونفاه إلى الطائف . وأمر بقتله بعد مدة هناك شر قتلة) .

٤ – ظل القانون الأساسي معلقاً ، والحياة الدستورية معطلة ، مدة تزيد على ثلاثين عاماً ، حتى سنة ١٩٠٨ .

لم يلغ السلطان عبد الحميد الدستور الغاء رسمياً . فبقي القانون الأساسي يدرج في صدر الحولية الرسمية التي كانت تصدر كل سنة فتسمى سالنامة

الدولة العلية العثمانية .

ولكن أحكامه بقيت مهملة بصورة فعلية :

لم يفتح باب قاعة المجلس خلال هذه المدة الطويلة ، ولا مرة واحدة حتى لأجل تصليح زجاجات الشبابيك التي كانت تتكسر الواحدة بعد الأخرى ، بتأثير الرياح والعواصف في أوقات مختلفة .

وقد وصل الأمر إلى حد اعتبار التكلم عن القانون الأساسي وعن « مجلس المبعوثان » من الأفعال المضرة التي تعرض مرتكبيها إلى الاعتقال والنفي والأبعاد إلى البلاد النائية .

٢

الاستبداد الحميدي

١ — بعد تعطيل المجلس التمثيلي ، وتعليق القانون الأساسي عادت الدولة العثمانية إلى نظام « الحكم المطلق » .

إلا أن هذا النظام نفسه ، لم يبق على حالته السابقة ، بل أخذ يشتد، ويتقوى شيئاً فشيئاً ، إلى أن تحول في آخر الأمر إلى « حكم استبدادي فظيع » .

وذلك لأن السلطان عبد الحميد الثاني ، كان قد تولى العرش بناء على « خلع » السلطان مراد ، والسلطان مراد كان جلس على العرش قبل بضعة أشهر ، إثر « خلع » السلطان عبد العزيز . وعبد العزيز هذا كان مات — منتحراً عقب خلعه ببضعة أيام ، وقد أثيرت بعض الشكوك حول هذا الانتحار ، وذهب البعض إلى أن موت السلطان المخلوع كان نتيجة قتل واغتيال .

إن هذه الاحداث المتتالية أثرت في نفسية عبد الحميد تأثيراً عميقاً ، وجعلته يخاف على عرشه وعلى حياته خوفاً مرضياً ، وحملته على اتخاذ

سلسلة طويلة ومعقدة من التدابير ، لمقابلة جميع احتمالات الخلع والاغتيال .

إنني لا أرى لزوماً لاستعراض هذه التدابير . لكني أود أن أشير إلى أحدهما ، لغرابته المتناهية :

عندما اغتيل ملك الصرب في بلغراد ، منعت الرقابة جميع الجرائد عن ذكر « الاغتيال » ، وأجبرتها على كتابة الحادث على شكل « موت طبيعي نتيجة مرض » . كما أرسلت وزارة الداخلية إلى جميع الولايات برقيات مستعجلة لمنع دخول جميع الجرائد الأجنبية (التي كانت نشرت أخبار الاغتيال بطبيعة الحال) وكل ذلك لكي لا يخطر على بال أحد من تبعة الدولة امكان اغتيال ملك من الملوك !

اعتقد أن هذا المثال الغريب يظهر بكل وضوح : إلى أي حد كان يذهب السلطان عبد الحميد ورجاله في حساب « الاحتمالات »،وكيف كانوا يتفننون في اتخاذ « التدابير » لمجابهة تلك الاحتمالات .

٢ — ومن الطبيعي أن هذا الافراط في « الخوف والحذر » ، كان يحملهم على اصطناع شبكة دقيقة وواسعة من « الجاسوسية » .

كان الجواسيس المربوطون برجال القصر يعرفون باسم « الخفيّة » ، لأنهم يتجسسون على الناس « خفية » ، وأما التقارير التي يقدمونها ، فكانت تسمى « جورنال » ، ولهذا السبب كان هؤلاء يعرفون باسم الـ « جورنالجي » أيضاً .

كان عددهم كبيراً ، ورؤساؤهم عديدين . ولا نغالي إذا قلنا : إن كل واحد من كبار رجال « المابين » — أي البلاط الملكي — كان مرجعاً ورئيساً لجماعة من الخفيات .

إنهم كانوا يندسون بين الناس في الشوارع والميادين ، في القهاوي والملاهي ، في التراموايات والمنتزهات ، ويتجولون في الشوارع المحيطة بالمدارس العالية ، وبقصور الأمراء ، وبيوت بعض الرجال ... ويقدمون

التقارير السرية عما يسمعونه أو يلاحظونه من أقوال أو أفعال .

وكثيراً ما كانت هذه التقارير تعتبر كافية لاعتقال بعض الأشخاص، وحتى لاملاء السجون بجماعات من الشبان والطلاب .

وكثيراً ما كان الاعتقال يترافق مع ضروب من التعذيب ، وينتهي في بعض الأحيان إلى النفي والتغريب .

وكان للمنافي درجات متفاوتة ، أقساها وأقصاها كان « فزان » .

٣ – إن رجال الاستبداد كانوا يهتمون اهتماماً خاصاً بالصحافة والطباعة ، ويخضعونها – على الدوام – لمراقبة دقيقة صارمة .

ما كان يسوغ لجريدة أن تنشر كلمة واحدة ، ولو كانت في باب الأعلانات ، دون أن تحصل على موافقة الرقيب الدائم .

وكان يتحتم على كل مؤلف أن يرسل مسودات كتابه إلى « لجنة تدقيق المؤلفات » ، ليحصل منها على رخصة خطية لطبعه . وكثيراً ما كانت تدقيقات اللجنة وتصحيحاتها تستغرق شهوراً عديدة ، إن لم تناهز السنة الكاملة .

والمراقبون والمدققون ، كثيراً ما كانوا يغالون في البحث والتدقيق مغالاة شديدة . لأنهم كانوا يحسبون حساباً لأبعد الاحتمالات ، ولأغرب التأويلات .

وكانت الرقابة تواصل عملها – بكل اهتمام – حتى بعد الطبع ، لكي لا تترك مجالاً لأدنى اختلاف بين النص المرخص والنص المطبوع .

وقد حدث غير مرة ، أن عطلت جرائد ، وصودرت كتب ، لسهو مطبعي بسيط ، لا يتعدى حدود « سقوط حرف واحد ، أو زيادة حرف واحد ، في كلمة واحدة » . وذلك لأن المدققين توهموا أن ذلك قد يفسح مجالاً لتأويلات سيئة .

٤ – وأما جهاز الدولة العام ، فما كان يمكن أن يبقى سليماً ، بين هذه الجهود والاتجاهات الاستبدادية ، بل كان من الطبيعي أن يتأثر منها

تأثرا شديداً ، فينحدر نحو مهاوي الخلل والفساد .

لأن خصال العفة والاستقامة ، والمعرفة والمقدرة ، وحسن الخدمة . لم تعد تعتبر من مؤهلات التوظيف والترقية . . بل ان القدرة على التفنن في مدح السلطان وفي تملق الحاشية واسترضاء أولي الأمر ، والمهارة في التجسس وفي جمع الأخبار أو تلفيقها ... صارت تتقدم على كل شيء في هذا المضمار .

ولذلك انتقلت معظم المراكز الرئيسية في عاصمة الدولة إلى أيدي المرتشين الجشعين . وتحولت بعض الدوائر والوزارات إلى أسواق سوداء تباع وتشترى فيها الوظائف ، والرتب والأوسمة والامتيازات ، على أيدي السماسرة والوسطاء .

ومن الطبيعي أن هذا الفساد لم يبق مقتصراً على العاصمة وحدها بل سرى إلى الولايات أيضاً .

٥ — لاتمام وصف عهد الاستبداد الحميدي ، يجدر بنا أن نلقي نظرة إلى آثاره المالية أيضاً :

إن نفقات القصر ، ونفقات العاصمة ، كانت تزداد وتتضخم سنة فسنة بسرعة متزايدة ، وتبتلع قسماً كبيراً من موارد الدولة .

فان جيش العاصمة — وكان يسمى بالخاصة — ، كان يزداد عدداً وزركشة ، لضمان أمن القصر والعاصمة من جهة ، ولزيادة أبهة العرش في نظر الناس ونظر الاجانب من جهة أخرى .

وشبكة الجاسوسية كانت تتوسع ، وعدد الجواسيس كان يزداد ، بنسبة اشتداد مخاوف السلطان وأوهامه من جهة ، وزيادة أطماع المنافقين وتلفيقاتهم من جهة أخرى .

وأبواب التوظيف — وبتعبير أصح : أبواب الترزيق — فتحت على مصراعيها ، وصار يدخل منها سيل عرمرم من الموظفين والمرتزقين .. تعددت المجالس التي لم يحدد عدد أعضائها . فلم يعد التعيين فيها يتوقف

على وجود شواغر . بل صار يعين فيها أعضاء جدد ، تارة لمكافأة المتطوعين لخدمة السلطان بتقديم تقارير مفيدة عن « ارباب الفساد » و «دعاة الحرية » ، وطوراً مقابل الرشاوى التي تقدم إلى أحد الوزراء أو أحد رجال القصر المتنفذين ، مباشرة أو بواسطة سماسرة سريين . وقد بلغ عدد الاعضاء في عدة مجالس خمسة أو ستة أضعاف الكراسي والمكاتب الموجودة فيها .

كل هذا فضلاً عن زيادة عدد رجال القصر ، ومرافقي السلطان ، مع ارتفاع مراتبهم ورواتبهم بدون انقطاع .

وقد تجمع في عاصمة السلطنة — لهذه الأسباب المتنوعة — عدد كبير جداً من أصحاب الرتب والمراتب والمرتبات العالية .

وطبيعي أن تضخم نفقات القصر والعاصمة ، كان يجري على ضرر الولايات .

لأن الولاة كانوا يضطرون إلى تقديم مرتبات العاصمة على كل شيء آخر ، ولذلك كانت الخزائن المحلية تعجز عن دفع رواتب الموظفين في أوقاتها المعينة . وكثيراً ما كانت الرواتب تتأخر وتتراكم مدة شهور عديدة .

ولا حاجة إلى القول أن ذلك كان يدفع معظم الموظفين إلى الارتشاء دفعاً ، فيزيد في عوامل الفساد زيادة هائلة .

٦ — وخلاصة القول : أن الاستبداد الحميدي أدى إلى استشراء الفساد في جميع الأمور وجميع الميادين .

٣

مكافحة الاستبداد

١ – إن العمل في سبيل تخليص الممالك العثمانية من الاستبداد الحميدي بدأ بتكوين « جمعيات » – سرية في داخل البلاد ، وعلنية في خارجها – بغية إظهار مساوئ الاستبداد ، وحمل الناس على استنكار الحكم المطلق وطلب الحكم الدستوري ، عن طريق إعادة العمل بـ « القانون الأساسي »

إن الجمعيات التي تكوّنت في داخل البلاد كانت مضطرة إلى العمل بالكتمان التام – وفق الأساليب والتنظيمات التي تتبعها الجمعيات السرية بوجه عام ، والجمعيات التي عرفت باسم الـ « كاربونارو » بوجه خاص – .

ولكن طبع المنشورات السرية داخل البلاد كان من رابع المستحيلات ، بسبب صرامة المراقبة الموضوعة على المطابع ، صغيرة كانت أم كبيرة .

فكان لا بد من أن يسافر – وبتعبير أصح : أن يهرب – بعض الأحرار إلى خارج المملكة ، لكي يطبع المنشورات هناك .

وأما ادخال هذه المنشورات ، فما كان من الأمور الصعبة : لأنه كان في عاصمة السلطنة ، وفي معظم المدن الرئيسية ، عدة دوائر بريد أجنبية ، تابعة لسفارات الدول المعظمة وقنصلياتها ، وكلها كانت مصونة من مراقبة الدولة ، بسبب الامتيازات الأجنبية المعلومة .

وأما استلام المطبوعات من البريد الأجنبي – ثم توزيعها في البلاد إلى مختلف الجهات – فكان مما تتعهد بها الجمعيات القائمة في الداخل، بفضل تشكيلاتها السرية .

ولهذه الأسباب المتنوعة ، انقسم الرجال الأحرار الذين تولوا أمر محاربة الاستبداد إلى صنفين أساسين : من يعمل في داخل البلاد ، ومن

يعمل خارج حدود الدولة .

كما أن الجمعيات التي ألفها هؤلاء أيضاً ، صارت نوعين : الجمعيات السرية في الداخل ، والجمعيات العلنية في الخارج .

٢ — إن تأليف الجمعيات المنظمة التي استهدفت محاربة الاستبداد بدأ سنة ١٨٨٩ .

في تلك السنة كان قد مضى على بدء الثورة الفرنسية العظمى مائة عام . وكان الفرنسيون أقاموا مهرجانات عظيمة — وأنشأوا في باريس معرضاً دولياً فخماً — ، احتفالاً بذكرى السنة المذكورة من أمجادهم القومية .

يظهر أن أخبار هذه الاحتفالات أثرت في نفوس عشاق الحرية في البلاد العثمانية تأثيراً عميقاً ، وحملت البعض منهم على الشروع في أعمال إيجابية .

فقد ألف — في السنة المذكورة — طائفة من طلاب «الطبية العسكرية» جمعية سرية ، غايتها محاربة الاستبداد والعمل لإعادة الحياة الدستورية إلى البلاد .

وفي الوقت نفسه ، استحصل أحمد رضا — الذي كان مديراً للمعارف في بروسة — على رخصة للسفر إلى باريس ، لزيارة معرضها الدولي العام . ولكنه — بعد أن اجتاز الحدود ووصل إلى باريس — قرر أن يبقى هناك للعمل في سبيل حرية البلاد ، وأخذ يصدر جريدة سماها « مشورت » يعني « المشورة » .

وقد التف حوله جماعة من الشبان الموجودين في باريس . ثم حصل اتصال بين الشبان الذين ألفوا الجمعية التي ذكرتها أيضاً في استامبول ، وبين أحمد رضا وجماعته الذين اجتمعوا في باريس . وتقرر — بعد ذلك — أن تعمل الجماعتان بتآزر تام ، وأن تسمى الجمعية باسم «جمعية الاتحاد والترقي العثمانية» .

هذه الجمعية ، هي التي ستنمو وستتفرع في داخل البلاد وخارجها وستتوفق – بعد جهود طويلة – إلى تحقيق غايتها الأصلية ، باعلان المشروطية ، وبخلع عبد الحميد .

وأحمد رضا هذا ، هو الذي سينتخب رئيساً لأول مجلس نيابي يجتمع في عهد المشروطية الثانية ، وذلك بعد كفاح واغتراب استمر نحو عشرين عاماً .

٢ – ولكن العمل في سبيل محاربة الاستبداد وإعادة المشروطية لم يبق محصوراً بهذه الجمعية وبمؤسسيها الأولين ، بل ساهم في هذا العمل عدد غير قليل من الجمعيات ، وعدد كبير من الأشخاص .

وبعد سنة ١٨٨٩ ، ولا سيما بعد سنة ١٨٩٧ تعددت الجمعيات التي تعمل في هذا السبيل في داخل البلاد العثمانية وخارجها ، وكثرت فروع هذه الجمعيات في الداخل والخارج .

كما كثر عدد الأشخاص الذين هربوا إلى خارج حدود سلطان الدولة فصاروا يصدرون الجرائد والمجلات التي تحارب الاستبداد ، وتدعو إلى الثورة في سبيل الحرية والمشروطية .

كان هؤلاء يعملون في مدن عديدة ، من كوستنجة في الشرق إلى لندن في الغرب والقاهرة في الجنوب ، ولكن أكثرهم كانوا يجتمعون في باريس ، والقاهرة وجنيف .

وتبين من الاسماء التي جمعها الباحثون أن عدد الجرائد التي أصدرها الأحرار – باللغة التركية – خارج حدود السلطنة – ناهز المائة . ويظهر أن ما يقرب من ثلث هذا العدد كان صدر في القاهرة .

وقد عقدت الجمعيات التي تألفت خارج البلاد مؤتمرين في مدينة باريس ، الأوّل سنة ١٩٠٢ ، والثاني سنة ١٩٠٧ . واشترك في هذين المؤتمرين ، ممثلون عن بعض الشعوب المسيحية التابعة للدولة العثمانية أيضاً . وكان مما قرره المؤتمر الأخير :

أ ـ اجبار السلطان عبد الحميد على ترك العرش .

ب ـ تبديل الإدارة الحاضرة من أساسها .

ج ـ تأسيس أصول المشروطية والمشورة .

٣ ـ إن الجمعيات التي تأسست في الداخل لم تستطع أن توسع نطاق أعمالها كثيراً ، بسبب صرامة النظام الاستبدادي ، واتقان شبكة جاسوسيته . ولكن بعد سنة ١٩٠٥ ، وجدت جمعية الاتحاد والترقي مجالاً واسعاً لعملها ، في الولايات الثلاثة ، بسبب المراقبة الدولية التي كانت تأسست فيها .

« الولايات الثلاثة » : كان التعبير الرسمي لما يسميه الاوروبيون « ماكدونيا » ، وكانت تتألف من ولايات : مناستر وقوصوة وسلانيك.

كانت تأسست في أوائل هذا القرن ، في الولايات المذكورة إدارة خاصة ، تحت مراقبة خمس من الدول الاوروبية « المعظمة » ، هي : انكلترة وفرنسا وروسيا والنمسا وإيطاليا . كانت المراقبة تشمل بوجه خاص الشؤون المالية وأمور الأمن . كان وضع كل سنجق من سناجق « الولايات الثلاثة » تحت مراقبة دولة من هذه الدول الخمس ، على أن يكون في مركز كل ولاية هيئة مراقبة تشرف على أعمال مراقبي الأقضية، وأن يكون في سلانيك هيئة عليا للمراقبة الدولية، مع مفتش عام عثماني يعين لمدة خمس سنوات ، فلا يعزل طوال هذه المدة ، فيتمتع بسلطات تنفيذية هامة .

إن أعمال العصابات البلغارية والصربية واليونانية في هذه الولايات ، كانت اضطرت الدولة إلى أن تحشد فيها قوى عسكرية كبيرة ، تحت قيادة ضباط نشيطين ، كما أن أعمال المراقبة الدولية، وطلبات المفتشية العامة صارت سبباً لاستبعاد الموظفين العاجزين والخاملين ، واستبدالهم بشبان نابهين ونشيطين . وذلك أدى إلى اجتماع عدد كبير من الموظفين الذين يمتازون بالثقافة والاقدام في مختلف أقسام هذه الولايات .

إن فكرة « إصلاح أحوال الدولة العامة بإنهاء الاستبداد وإعادة الدستور » ، وجد مجالاً واسعاً للانتشار في الظروف الآنفة الذكر، كما أن وسائل تحقيق هذه « الفكرة أيضاً توفرت في تلك الولايات » .

وبعد بعض الوقائع والأحداث التي توالت بسرعة كبيرة ، انهالت على عاصمة الدولة ، صباح يوم ١٠ تموز (يولية) ١٩٠٨ ، كمية كبيرة من البرقيات الصادرة من جميع الوحدات الإدارية الموجودة في الولايات المذكورة ، تطلب إعلان المشروطية . وتلتها على الفور برقيات أخرى تعلم بأن البلاد أخذت تحتفل باعلان المشروطية ، مع اطلاق المدافع ابتهاجاً ببدء العهد الجديد .

تجاه هذا الانفجار المفاجئ العام ، اضطر عبد الحميد إلى الرضوخ للأمر الواقع ، وأصدر أمره بإعادة الدستور وبإجراء الانتخابات .

وبهذه الصورة ، انتهى عهد الاستبداد الحميدي ، وبدأ عهد المشروطية الثانية .

٤

المشروطية الثانية

عقب إعلان المشروطية – بهذه الصورة – أطلق سرح جميع المعتقلين السياسيين ، ورفعت القيود التي كانت مفروضة على المنفيين والمبعدين . وبعكس ذلك : اعتقل صناديد عهد الاستبداد ، وبدأ البحث عن مصادر الثروة التي اكتنزوها ، وضروب المظالم التي ارتكبوها .

إن هذه المشروطية لم تكن من عمل جماعة محدودة من رجال الدولة ومفكريها ، كما كانت المشروطية الأولى ، بل أنها كانت وليدة تخمر طويل وحركة واسعة النطاق ، اشترك فيها عدد كبير من الموظفين المدنيين

والعسكريين .

في الواقع أن الحملة الأخيرة التي ضمنت النجاح كانت قامت في الولايات الثلاثة وحدها ، ولكن الرأي العام في سائر الولايات أيضاً كان تواقاً اليها ، وإن لم يتظاهر بها .

ولذلك قوبل إعلان المشروطية بتأييد تام في جميع أنحاء الممالك العثمانية ، وصار سبباً لإقامة المهرجانات الشعبية ، التي اشترك فيها جميع المواطنين ، على اختلاف أديانهم ومذاهبهم ، وأوضاعهم الاجتماعية في كل الجهات

حتى العصابات المسلحة التي كانت مختبئة في جبال ماكدونيا وغاباتها .. العصابات البلغارية واليونانية والصربية التي كانت لا تنقطع عن تربص الفرص لمهاجمة المخافر ، وإحراق القرى ... حتى تلك العصابات خرجت من معاقلها ومخابئها ، ونزلت إلى مراكز الإدارة ، تعلن تأييدها للعهد الجديد ، عهد « الحرية والعدالة والمساواة » ، حسب الشعار الذي اشتهر بين الناس .

وقد وضع شاعر تركي مشهور ، من أهالي استامبول (وهو توفيق فكرت) نشيداً وطنياً رائعاً ، بمناسبة إعلان المشروطية .

وجاء موسيقار عربي موهوب ، من أهالي بيروت (وهو وديع صبرا) ولحّن هذا النشيد ، ثم دعى الناس إلى الاجتماع في أكبر ميادين العاصمة لأنشاده بصوت واحد .

ثم قام شاعر عربي جليل ، من أهالي بغداد (وهو معروف الرصافي) ونقل هذا النشيد إلى اللغة العربية .

وبعد ذلك كثرت أناشيد الحرية ، بمختلف اللغات ، وتوالت مهرجانات الفرح ، بمختلف المناسبات .

وخلاصة القول : غمر البلاد — من أولها إلى آخرها — جو مفعم بالسرور والابتهاج ، والأماني والآمال .

والانتخابات النيابية جرت في هذا الجو ، وبين هـذه المهرجانات ؛ والمجلس النيابي – الذي كان يسمى « مجلس مبعوثان » – اجتمع بـين مظاهر الأعياد والأفراح .

وكان عدد النواب في هذا المجلس ٢٧٥ . عدد الأتراك بينهم ١٤٢ ، وعدد العرب ٦٠ ، الآلبان ٢٥ ، الأروام ٢٤ ، الأرمن ١٢، اليهود ٥ ، البلغار ٤ ، الصرب ٣ ، الفلاخ ١ .

وبدأ المجلس أعماله بكل حماسة واندفاع .

ولكن الجو المفعم بالحبور والابتهاج ، لم يلبث أن تلبّد بغيـوم كثيفة : تعرض العهد الجديد إلى عدة صدمات عنيفة وجابه كثيراً من المشاكل الداخلية والخارجية .

١ – ثورة الرجعية :

إن أخطر الصدمات التي هزت كيان العهد الجديد ، كانت ثـورة الرجعية ، التي عرفت باسم (٣١ مارت) ، لأنها قامت في نهاية شهر مارس (آذار) من سنة ١٩٠٩ .

إن هذه الثورة الـتي اندلعت نيرانها في عاصمة السلطنة ، قبل أن تتم المشروطية شهرها التاسع ، كانت من عمل الجنود والدراويش ، الذين ثاروا بتسويلات وترتيبات الموتورين من العهد الجديد ، وبينهم عـدد كبير من رجال عبد الحميد السابقين .

إن أبرز زعمـاء هذه الثورة كان يسمى « درويش وحدتي » ، انه عمل تحت ستار « الغيرة على الدين » . واستطـاع أن يغري الجنـود السذج ، بواسطة مريديه وأعوانـه من الدراويش والأئمة وسائر رجال الدين . وجعلهم يعتقدون أن المشروطية مخالفة للشريعة الاسلامية . وأن خليفة المسلمين مخالف للعهد الجديد كل المخالفة ، وإما إعلانه المشروطية فكان قد تم تحت الضغط والاكراه . فالواجب الديني يقضي بالغـاء

« القانون الأساسي » وإعلان « الشريعة المحمدية » .

ولذلك ، تآمر الجنود على ضبـاطهم ، صباح اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار ، وخرجوا من ثكناتهم لتنفيذ الخطط المقررة للثورة ، حاصروا المجلس النيابي والباب العالي ، وأرسلوا وفداً إلى قصر السلطان ، وطلبوا : اسقاط الحكومة القائمة ، وفض المجلس النيابي ، وإلغـاء المشروطية ، وإعلان الشريعة الاسلامية .

وأزهقوا في الوقت نفسه عدة أرواح بريئة : قتلوا وزير العدلية وأحد مبعوثي العرب أمام المجلس النيابي ، كما قتلوا طائفة من الضباط الكبار والصغار في الثكنات ، وفي خـارج الثكنات .

وعندما استجاب السلطان لهـذه الطلبـات ، وألف حكومة جديدة لتنفيذها ، قالوا : « عند إعلان المشروطية ، كانت المدافع أطلقت ٢١ طلقة ، فيجب أن يتم الاحتفـال بإعلان الشريعـة ، بإطـلاق مـائة طلقة وطلقة » .

ثم أخذت أفواج الجيش تطوف الشوارع الرئيسية ، والجنود يطلقون رصاص بندقياتهـم في الهواء ، ابتهاجـاً بالنصر الـذي أحـرزوه ، ويصيحون بأعلى أصواتهم : « باشا سون شريعة محمدية » أي : « فلتعش الشريعة المحمدية » .

كانت أفواج الجيش تسير بهذه الصورة، مع أزيز الرصاص وصيحات التحية ، وفي مقدمة كل جيش جماعة من الدراويش ، حاملين أعلامهم المختلفة الألوان ، ويحمسون الجنود على ترديد « لازمة » ثورتهم العتيدة .

« باشاسون شريعة محمدية » .

ثم أخذ الجنود يتفرقون إلى شراذم صغيرة ، يبحثون في كل حارة عن شبان الضباط ليقتلوهم .

إنهم كانوا يريدون « تطهير الجيش من الضباط المكتبلية » ، أي : « الضباط المتخرجين من المدارس الحديثة » — لكي لا يبقى على رأس

الجيش سوى « الضباط الآلايلية » – أي : « الضباط الذين نشأوا وتقدموا من بين صفوف الجنود ، بناء على خدماتهم وخبراتهم العملية ، دون أن يدرسوا في مدرسة عسكرية .

وخلال هذه الفتنة ، قتل عـدد غير قليل من الضباط الأبرياء على أيدي الجنود .

ولا حاجة إلى القول : أن جميع أعداء العهد الجديد ومعـارضيه ظهروا إلى الميدان في تلك الأيام ، وأخذوا ينفخون على نيران هذه الثورة الرجعية ، بكل ما لديهم من قوة .

ولكن هذه الحالة ، كانت خاصة بالجيش المحتشد في العاصمة وحدها.

وأما جيوش الولايات – ولا سيما جيوش الولايات الثلاثة التي كانت مهد المشروطية الثانية – فقد كانت مصونة من هذه الإفسادات ، وباقية على ولائها للعهد الجديد .

ولذلك قررت جمعية الاتحاد والترقي ، على الفور ، تحريك جيش نحو العاصمة ، لتأديب العصاة ، والقضاء على الرجعية .

وهذا الجيش – الذي عرف باسم « جيش الحركة » – استطـاع أن يصـل إلى العـاصمة بسرعة ، وأن يحتلهـا بعد بضعـة حروب ومصادمات ، وقعت بينه وبـين شراذم العصـاة الذين تحصنوا في بعض الثـكنات .

وأما المبعوثون – أي : النواب – فكانوا قد اختفوا يوم « واحـد وثلاثين آذار » ، وقد بقي بعضهم مختفياً في المدينة . ولكن معظمهم فر إلى الولايات الثلاثة .

وعندما وصل جيش الحركة إلى أبواب العاصمة ، اجتمع المبعوثون مع أعضاء مجلس الأعيان في آيا ستفانوس – الذي كان أصبح مقـراً لجيش الحركة – ، وعقدوا جلسة رسمية ، قرروا خلالها خلع السلطان عبد الحميد وإجلاس ولي العهد محمد رشاد على العرش باسم « السلطان

محمد الخامس » .

وبتنفيذ هذا القرار طويت صحائف تاريخ السلطان عبد الحميد ، كما انتهت فتنة الرجعية ، وتوطدت أركان العهد الجديد ، والمشروطية الثانية .

٢ – الأحداث الخارجية :

إن انقلاب ١٠ تموز ، فاجأ الدول الأوروبية مفاجأة غريبة ، فأربك سياستها ارباكاً شديداً ، ولا سيما انه قام عقب « ملاقاة ريفال » الشهيرة ، التي كانت وضعت خططاً جديدة لتصفية المسألة الشرقية .

ولكن ، أمام الترحاب الحار والعام الذي قوبل به الانقلاب في مختلف الولايات العثمانية ، أدركت الدول المذكورة ، على الفور ، ضرورة تغيير سياستها السابقة ، وسارعت إلى سحب ممثليها وموظفيها من هيئات المراقبة الدولية التي كانت مفروضة على الولايات الثلاث .

إن زوال المراقبة الدولية – بهذه الصورة – ، دون أدنى مساومة ، كان أولى ثمرات المشروطية .

ولكن هذا النصر الذي أحرزته المشروطية في ميدان العلاقات الخارجية ، – بصورة شبه آلية – ، ظل فريداً في بابه ، لأن الأحداث الخارجية التي توالت بعد ذلك ، كانت بمثابة ضربات متتالية ، كل واحدة منها أشد وأعنف من سابقتها :

(أ) – بعد مرور بضعة أشهر على إعلان المشروطية ، أعلنت بلغاريا استقلالها عن الدولة ، بصورة رسمية .

في الواقع أن بلغاريا ، كانت استقلت عن السلطنة العثمانية بصورة فعلية ، منذ عدة عقود من السنين . إلاّ أنها كانت لا تزال تعتبر تابعة للدولة بصورة رسمية واسمية . فرئيس الدولة البلغارية كان

لا يزال يسمى « صاحب الفخـامة أمير بلغاريا ووالي روملاي الشرقي ، المشير ... »

أرادت بلغاريا أن تحول الوضع الفعلي إلى وضع قانوني ، فأسرعت إلى إعلان استقلالها عن الدولة بصورة نهائية .

(ب) — وأعقبت ذلك النمسا ، فأعلنت إلحاق مقاطعتي البوسـنة والهرسك إلى الامبراطورية ، بصورة رسمية .

كانت المقاطعتان المذكورتان وضعتا تحت إدارة النمسا ، منذ معاهدة برلين . ودخلت بصورة فعلية في عداد ممتلكات الامبراطورية منذ مدة تزيد على ثلاثة عقود من السنين . إلا أنها كانت تعتبر — من وجهـة الحقوق الدولية — تابعة إلى الدولة العثمانية . فالنمسا أيضاً أرادت أن تحوّل الوضع الفعلي إلى وضع قانوني ، فأعلنت إلحاق المقـاطعتين إلى بلادها بصورة نهائية .

إن هاتين الحـادثتين أوجدتا في الرأي العام استياءً شديداً ، ولكن الحكومة لم تجد مجالاً لأي عمل كان ، لتغيير آثار التاريخ ، وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الحرب الروسية ، بطبيعة الحال .

(ومما تجدر الإشارة اليه ، أن إلحاق مقاطعتي البوسنة والهرساك ، من قبل النمسا ، أوجد استياءً شديداً في صربيا وفي روسيا . وكاد يؤدي إلى الحرب . لأن أهالي المقاطعتين المذكورتين ، من العنصر السلافي — ويتكلمون اليوغوسلافية مثل الصرب . ومن المعلوم أن قضية المقاطعتين كانت من أهم العوامل الـتي أوقدت نيران الحرب العـالمية الاولى سنة ١٩١٤) .

(ج) — ولكن الأمور لم تقف عند هذا الحد أيضاً : فإنه خلال السنة الثانية من المشروطية ، التحقت جزيرة « قريت » باليونان ، وأرسلت ممثليها إلى البرلمان اليوناني ، الذي رفع زعيم القريطيين إلى مقام رئاسة الوزارة في الحكومة اليونانية .

في الواقع أن هذه الجزيرة أيضاً كانت خرجت عن نطاق الحكم العثماني — بصورة فعلية — منذ مدة غير قصيرة . ولكن إعلان التحاقها باليونان في تلك الظروف اعتبر ضربة جديدة على مكانة عهد المشروطية .

(د) — ولكن في سنة ١٩١١ ، تعرضت الدولة العثمانية إلى ضربة أخرى ، أشد من جميع الضربات السابقة : إذ احتلت إيطاليا مدينة طرابلس الغرب ، واعلنت إلحاق كل الولاية ببلادها .

وطرابلس الغرب كانت ولاية لا تزال تابعة للدولة العثمانية بصورة فعلية ، ومبعوثوها كانوا لا يزالون يؤدون واجباتهم النيابية في العاصمة . فاقدام ايطاليا على احتلالها كان بمثابة اقتطاع جزء من البلاد العثمانية اقتطاعاً مباشراً ، دون أي عذر ومبرر .

ولذلك ، رأت الحكومة من الضروري أن تحارب ايطاليا ، بكل ما لديها من قوة .

ولكن محاربة الطليان في طرابلس الغرب كانت في منتهى الصعوبة . لأن الولاية المذكورة ما كانت تتصل مع سائر أقسام الممالك العثمانية إلا عن طريق البحر . والدولة كانت محرومة من أسطول يستحق الذكر . فما كان في استطاعتها أن ترسل إلى هناك جنوداً ، بعد قيام حالة الحرب بينها وبين إيطاليا . ولذلك اضطر رجال الدولة لأن يضعوا خطة حربية من نوع خاص : يذهب إلى طرابلس الغرب جماعات من الضباط ، بصورة سرية ، وبملابسهم المدنية . يدخلونها غرباً عن طريق تونس ، وشرقاً عن طريق مصر . ثم يتولون هناك أمر تكوين جيش محلي من الأهالي . وفي الوقت نفسه تتخذ تدابير متنوعة لتزويد الجيش المذكور بالأسلحة والعتاد ، عن طريق التهريب .

إن هذه الخطة نجحت إلى حد بعيد . وأنزلت بالطليان خسائر فادحة ، وحالت دون تقدمهم من المواني الساحلية .

ولكن ايطاليا ، عمدت عندئذ إلى ضرب الدولة من نقاط حساسة أخرى ، لإرغامها على ترك الحرب وعقد الصلح . وشددت الحصار على جميع السواحل ، وفي الاخير استولت على الجزائر الاثني عشر ، التي كانت تؤلف الولاية العثمانية المعروفة باسم « جزائري بحري سفيد » يعني « جزائر البحر الأبيض » .

وفي الوقت نفسه أخذت مشاكل الدولة الداخلية والخارجية تـزداد وتتفاقم بصورة سريعة . ولذلك رأت الدولة أن تنتهي من الحرب المذكورة . وعقدت معاهدة « أوشي » وتنازلت بموجبها لإيطاليا عـن ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بني غازي ، على أن تبقى سلطتها الدينية على المسلمين هناك محفوظة .

(هـ) — ولكن خلال الحرب الايطالية ، وقبل عقد صلح أوشي ، اتفقت الدول البلقانية على مهاجمة الولايات العثمانية ، مستفيدة من الحصار الايطالي ، الذي ما كان يترك لهـا مجالاً لإرسال وحشد الجيوش عن طريق البحر . والحرب البلقانية التي عرضت الجيوش العثمانية إلى هجمات المتفقين — الجبل الأسود ، واليونان ، وصربية ، وبلغاريا — من كل الجهات : في الغرب والشرق ، والشمال والجنوب ، — انتهت بسرعة وفصلت عن الدولة العثمانية جميع ولاياتها الأوروبية باستثناء قسم من ولاية أدرنة .

(و) — إن هذه الأحداث يمكن أن تلخص بالكلمات التالية :

أولاً : تسوية قانونية رسمية ، لبعض البلاد التي كانت خرجت قبلا عن نطاق الحكم العثماني ، بصورة فعلية .

(وهذه البلاد هي : بلغاريا ، والبوسنة ، والهرسك ، وجزيرة كريت) .

ثم : ضياع عدة ولايات ، كانت لا تزال تحت الإدارة العثمانيـة بصورة فعلية .

(هذه الولايات هي : طرابلس الغرب ، جزائر البحر الأبيض ، يانيا ، اشقودره ، مناستر ، قوصوه ، سلانيك ، والقسم الأعظم من ولاية أدرنة) .

ومما تجدر الإشارة اليه أن ضياع هذه الولايات العثمانية تمّ نتيجة حربين ، قامتا خلال سنتي ١٩١١ و ١٩١٢ .

(مدينة أدرنة نفسها ، كانت من جملة البلاد التي تركتها الدولة إلى بلغاريا ، بالمعاهدة المعقودة بعد حرب البلقان . إلاّ أن الدولة استطاعت أن تستردها مستفيدة من الحرب التي قامت بعد ذلك بين بلغاريا وبين سائر الدول البلقانية .

٣ ـ الأحداث الداخلية :

الأحداث الداخلية التي أعقبت إعلان المشروطية كانت كثيرة ومتنوعة . إلاّ أني لا أرى لزوماً إلى شرحها واستعراضها .

سأذكر بعضها خلال بحثي القادم عن السياسة الداخلية . وأما الآن فأكتفي بالقول : إن الدولة العثمانية تعرضت إلى ثورات واغتشاشات عديدة خلال السنوات الست التي مضت بين إعلان المشروطية ، وبين بدء الحرب العالمية الأولى ، وكانت بعض هذه الثورات ذات صبغة قومية . أولها كانت ثورة اليمن ، وآخرها ثورة الألبان .

الآراء والاتجاهات السياسية

بعد أن استعرضنا الأحداث السياسية ، يجدر بنا أن نبحث في الآراء والاتجاهات السياسية التي رافقت تلك الأحـداث ، أو دفعت اليها ، أو نتجت عنها .

كما يحسن بنا أن نقسم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام ، فندرس :

أولاً : الآراء والاتجاهات التي ظهرت في الجمعيات التركية .

ثانياً : تلك التي ظهرت في الهيئات العربية .

ثالثاً : تلك التي تكوّنت بعد التفاوض بين الطرفين .

١

بين الجمعيات التركية

في المحيط العثماني العام

إن « جمعيات الشبان الأتراك » ركّزت كل جهودها – في بادئ الأمر – حول قضايا « الاستبداد والحريـة » ، وبتعبير آخر : حول « المطلقية والمشروطية » ، فلم تحاول أن تضع خطة سياسية واسعة الآفاق . ولكن – بعد مدة – ظهرت فيها بوادر بعض الآراء والاتجاهات التي

تتجاوز حدود المبادئ الأولية التي ذكرتها آنفاً . هذه الآراء والاتجاهات ظلت محدودة ومبهمة ، قبل إعلان المشروطية ، ولكنها توسعت وتبلورت بسرعة بعد اعلان المشروطية .

إن أهم هذه الآراء والاتجاهات حامت حول مسألتين أساسيتين :

١ ــ مسألة المركزية واللامركزية ، في الادارة العامة .

٢ ــ مسألة الاتجاهات « العثمانية » ، والاسلامية ، والتورانية » ، في أسس السياسة .

أ ــ المركزية واللامركزية :

١ ــ إن أول من أثار قضية اللامركزية ، ودعا اليها بصورة جدية كان « البرنس صباح الدين » الذي هرب إلى باريس مع والده « الداماد محمود باشا » .

انه أخذ ينظر إلى القضايا بنظارات اجتماعية ، وكان قد أغرم بمدرسة « لوبلاي » الاجتماعية ، وأعجب بآراء « ادمون دومولن »ــ الذي كان من أركان هذه المدرسة ــ حول التربية اللاتينية والتربية الانجلوسكسونية . ولهذا السبب اعتقد بوجوب اتباع مبادئ التربية الانجلوسكسونية ، والاهتمام بتنمية قابليات « التشبث الشخصي » في الافراد .

إن هذا الاعتقاد دفعه إلى انتقاد نظام « المركزية » ، في الادارة بقوله : انه يضعف ، بل يقتل روح التشبث الشخصي .

وتحت تأثير هذه الآراء ، صار البرنس صباح الدين يدعو إلى « مشروطية تقوم على أساس اللامركزية ، وتنمي روح التشبث الشخصي في المواطنين » .

ولهذا السبب سمّى الجمعية التي أسسها ــ في بادئ الأمر ــ بهذا الاسم الطويل : « جمعية التشبث الشخصي ، وعدم المركزية ، والمشروطية » .

ولكن هذا الاسم اختصر بصورة تدريجية : اولاً . اهمل الشطر الثالث من الاسم ، فصار يقال « جمعية التشبث الشخصي وعدم المركزية » وفي الأخير صار البعض يسترسلون في الاختصار أكثر من ذلك ، فيكتفون بذكر العنصر الأساسي من الاسم ، فيقولون: « عدم مركزيت » بالصيغة التركية ، و « اللامركزية » بالصيغة العربية .

٢ – وأما « جمعية الاتحاد والترقي » التي كانت تأسست قبل ذلك ، تحت زعامة « أحمد رضا بك » فقد عارضت هذه الآراء ، وتمسكت بمبدأ « المركزية » في تنظيم إدارة الدولة .

وهذا الخلاف الذي حدث – بهذه الصورة – بين زعيمين من زعماء الأحرار ، وجمعيتين من جمعيات الحرية – قبل اعلان المشروطية ، في باريس ، انتقل بعد إعلان المشروطية إلى داخل البلاد العثمانية ، بعودة الزعيمين إلى العاصمة .

إن جمعية البرنس صباح الدين لم تجد أنصاراً لها في البلاد . وذلك لأن رجال الاتحاد والترقي اتهموها بالتأثر من مطاليب الأرمن ، وبالخدمة لمصالح الأرمن ، وبذلك اسقطوها من أعين المواطنين .

ولكن التشدد في المركزية ، في عهد المشروطية ، في دولة تتألف من قوميات عديدة ، مثل الدولة العثمانية .. كان لا بدّ أن يثير مشاكل كثيرة وخطيرة ، وبتوالي هذه المشاكل كان لا بدّ أن يحمل الكثيرين من النواب على المطالبة بـ « اللامركزية » .

ونستطيع أن نقول لذلك أن فكرة « اللامركزية » اقتحمت المجلس النيابي اقتحاماً ، ودخلت في منهاج حزب المعارضة الذي سمي باسم « حزب الحرية والائتلاف » .

وأخذ نواب الأقاليم « غير التركية » ينفصلون شيئاً فشيئاً عن حزب الاتحاد والترقي ، وينضمون إلى حزب الحرية والائتلاف .

ومع هذا بقي حزب الاتحاد والترقي قابضاً على زمام الحكم ، حتى

اندلاع ثورة الالبان سنة ١٩١٢ ، قبيل حرب البلقان .

٣ – إن الأحداث التي أعقبت ثورة الألبان ، أدت إلى سقوط الحكومة الاتحادية ، وإلى انتقال مقاليد الحكم إلى حزب الحرية والائتلاف .

والوزارة التي ألفها الحزب المذكور ، أخذت تعد العدة لتطبيق مبدأ اللامركزية . ودعت « المجالس العمومية في الولايات » إلى الاجتماع « لبحث حاجات الولاية ، وتقديم تقارير عما تراه من إصلاحات » .

ولكن عمر هذه الوزارة لم يطل كثيراً : فان زعماء الاتحاد والترقي أقدموا على « ضربة حكومة » ناجحة ، أعادت اليهم زمام الحكم مرة أخرى : إنهم باغتوا الوزارة ، خلال اجتماعها في الباب العالي ، وقتلوا وزير الحربية مع مرافقه ، فاضطروا رئيس الوزراء إلى الاستقالة .

والوزارة التي ألفوها بعد هذه الحادثة ، أصدرت إلى الولايات أمراً بابطال الخطوات التي كانت خطتها وزارة الحرية والائتلاف في سبيل اللامركزية .

وعادت بذلك فكرة المركزية إلى الحكم والسلطان .

إن هذا العمل سيولد رد فعل شديد في البلاد العربية ، وسيؤدي إلى نتائج خطيرة ، كما سنشرحه بعد حين .

ب – الاتجاهات العثمانية ، والاسلامية ، والتورانية :

١ – إن أول من أثار مسألة بناء الدولة على أساس « العثمانية » أو « الاسلامية » أو « التورانية » ، كان « يوسف آقجورا » .

إنه كان من أتراك روسيا ، من نواحي قازان ، على نهر الـ « فولغا » ، درس أولاً في جامعة أورنبورغ في روسيا ، ثم واصل الدراسة في مدرسة

العلوم السياسية في باريس .

فان نظراته إلى الأمور مجرداً عن تقاليد السلطنة العثمانية ، جعلته يحسن تقدير أهمية « مبدأ القوميات » في توجيه السياسات .

ولذلك كتب رسالة ، نشرتها جريدة « ترك » التي كانت تصدر في القاهرة ، دعى فيها الكتاب والمفكرين ، إلى بحث هذه القضايا الأساسية ، وإلى موازنة هذه الاحتمالات السياسية . والمقالات التي نشرت في الجريدة المذكورة – بناء على رسالة يوسف آقجورا – ، جمعت مؤخراً في كراس طبع تحت عنوان « أوج طرز سياست » بمعنى « ثلاثة طرز (أي أساليب) سياسية » .

٢ – ولكن هذه القضية لم تثر بين الكتّاب والمفكرين اهتماماً يستحق الذكر ، لا قبل إعلان المشروطية ، ولا خلال السنين الاولى من المشروطية.

ومع هذا قد أخذ جماعة من الساسة والباحثين ، يهتمون في الشؤون الاسلامية بوجه خاص ، في حين أن جماعة أخرى صارت تهتم بالشؤون التركية قبل كل شيء .

وأصدرت الجماعة الأولى مجلة سميت في بادئ الأمر « سبيل الرشاد » ثم « الصراط المستقيم » ، وأصدرت الجماعة الثانية مجلة بعنوان « تورك يوردي » بمعنى « موطن الترك » .

ولكن هذه الأمور لم تتبلور في أذهان رجال السياسة تبلوراً كافياً لجعلها موضوع خطط حربية وسياسية .

حتى أن جمعية الاتحاد والترقي نفسها لم تر لزوماً لتقرير خطة صريحة في هذا المضمار .

ومن الغريب جداً ان كل واحد من زعمائها الثلاثة ، صار يميل إلى اتجاه ، يختلف عما يتجه اليه كل واحد من زميليه الآخرين في هذه القضايا .

إذ من المؤكد أن « طلعت باشا » كان يحصر تفكيره في أمر إدامة حياة الدولة العثمانية القائمة ، دون أن يطمح في توسيعها باتجاه من

الاتجاهات .

وذلك في الوقت الذي كان زميله « أنور باشا » لا ينقطع عن التفكير في الروابط الإسلامية ، وكان زميله الآخر « جمال باشا » يحمي ويشجع الدعوة التورانية .

إن نزعة جمال باشا التورانية ، أثرت تأثيراً سيئاً جداً في العلاقات التركية — العربية كما سنراه فيما بعد .

٣ — ومما تجدر الاشارة اليه : أن الذين تبنوا مبدأ « التركية أو التورانية » أيضاً لم يرسموا لأنفسهم سياسة واضحة ، ولذلك ذهبوا في هذا المضمار إلى اتجاهات مختلفة :

كان جماعة منهم تقدر أن « السياسة التورانية » السليمة تستلزم التخلي عن البلاد غير التركية ، ولا سيما عن البلاد العربية، ولكن هذه الجماعة كانت أقلية ضئيلة . وتكاد تنحصر في يوسف آقجورا الذي ذكرته آنفاً ، وواحد أو اثنين من أتباعه الحقيقيين .

كان يوسف آقجورا صريحاً في هذا الباب . كان يقول : إن الدولة العثمانية لا يمكن أن تعيش ، لأنها مؤلفة من عناصر وقوميات مختلفة ، انها ستموت وستنقرض حتماً ، ولكن بعد موتها ستقوم دولة تركية ، لا تضم غير الأتراك .

انه نشر رأيه هذا بمقالة مصدّرة بالعنوان التالي :

« البعث بعد الموت حق »

إنه كان منطقياً مع نفسه . ولذلك كان يتمنى أن تنفصل البلاد العربية بسرعة ، لكي لا يتأخر تحول « الدولة العثمانية » إلى « دولة تركية » قومية ، بكل معنى الكلمة .

ولكن البعض صار يرى — ولا سيما بعد انتهاء الحرب البلقانية وانفصال الولايات الاوروبية — « ان الدولة العثمانية يجب أن تتحول إلى دولة ثنائية « تركية — عربية » مثل الدولة « النمساوية —

الهنغارية » .

وأما الأكثرية العظمى من هؤلاء فكانوا يدعون إلى القومية التركية ، والسياسة التورانية ، دون أن يعترفوا بحقوق القوميات الأخرى ، ولذلك كانوا يستنكرون حركات القومية العربية .

إن هذه الاتجاهات المختلفة ستفسر لنا الكثير من أحداث الحرب العالمية الأولى ، والبعض من أحداث ما بعدها .

٢

بين الهيئات العربية
في المحيط العربي الخاص

١ — إن الآراء والنزعات السياسية التي ظهرت في البلاد العربية قبل إعلان المشروطية ... كانت كثيرة ومتنوعة .

ومع ذلك ، يمكن أن تجمع في الأنواع الخمسة التالية :

(أ) — السعي لإقامة خلافة عربية تقوم مقام الخلافة العثمانية .

(ب) — المطالبة بإصلاحات خاصة بالبلاد العربية .

(ج) — الاشتراك مع أحرار الاتراك للمطالبة بإصلاحات عامة ، تشمل جميع الولايات العثمانية ، وتفيد في الوقت نفسه الولايات العربية .

(د) — الدعوة إلى انفصال البلاد العربية عن السلطنة العثمانية . لتأسيس دولة عربية مستقلة .

(هـ) — طلب الحماية من دولة أوروبية .

ولا حاجة إلى القول ، ان التيار الأول كان خاصاً ببعض الجماعات من المسلمين ، والتيار الأخير كان خاصاً ببعض الجماعات من المسيحيين

وأما التيارات الثلاثة الأخرى ، فكانت مما تشترك فيه الجماعات من المسلمين والمسيحيين (*) .

وكانت هذه التيارات والنزعات تظهر في أحاديث المجالس والجمعيات الخاصة ، وفي كتابات بعض المفكرين الذين ينشرون آراءهم خارج حدود الدولة بعيدين عن متناول وسائطها العقابية .

وقد ظهرت الدعوة إلى إقامة خلافة عربية بأجلى مظاهرها في كتاب « أم القرى » الذي صدر باللغة العربية في مصر سنة ١٣١٦ هجرية — كما ظهرت الدعوة إلى انشاء دولة عربية مستقلة ، بأجلى مظاهرها في كتاب « نهضة الأمة العربية » الذي صدر في باريس باللغة الفرنسية سنة ١٩٠٥ ميلادية .

كتاب أم القرى : كان من تأليف عبد الرحمن الكواكبي ، ولكن هذا المؤلف أراد أن يخفي اسمه ، فتكنى بالسيد « الفراتي » ، وكتب تحت عنوان الكتاب ما يلي : « أي ضبط مفاوضات ومقررات مؤتمر النهضة الاسلامية المنعقد في مكة المكرمة سنة ١٣١٦ » .

يتكلم المؤلف في كتابه هذا عن العوامل التي أدت إلى انحطاط العالم الاسلامي ، على شكل مناقشات تجري بين مفكرين منتسبين إلى مختلف البلاد الإسلامية ، ويخرج من هذه المناقشات بالدعوة إلى إقامة خلافة عربية في مكة المكرمة .

وأما كتاب « يقظة الأمة العربية في آسيا » ، فهو من تأليف « نجيب عازوري » .

كان المؤلف — قبل أن ينتقل إلى فرنسا — من الموظفين الإداريين في الدولة العثمانية ، وكان تولى وكالة متصرفية القدس . ولذلك كان مطلعاً على أحوال الدولة العثمانية بوجه عام ، وملماً بشؤون

---

* تفاصيل هذه التيارات ، في كتاب « نشوء الفكرة القومية » المحاضرة الخامسة عن نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية — حتى الحرب العالمية الأولى .

الطوائف المسيحية بوجه خاص . ولذلك نجده يصف في كتابه هذا ، أحوال البلاد العربية بشيء من التفصيل ، ثم يدعو إلى الأمور التالية :

1 توحيد الكنائس الكاثوليكية ، تحت اسم : « الكنيسة الكاثوليكية العربية » .

2 انفصال الولايات العربية عن الدولة العثمانية ، على أن تكون الحجاز مقراً لخلافة إسلامية عربية ، وأن تتكون من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين دولة عربية موحدة عصرية .

٢ — هذه كانت الخطوط الرئيسية للتيارات وللنزعات الفكرية والسياسية في الولايات العربية العثمانية ... قبل انقلاب المشروطية ، وبدء « الحياة النيابية الدستورية » سنة ١٩٠٨ .

إن إعلان الدستور وإنهاء الاستبداد وقيام عهد المشروطية في السلطنة العثمانية ... ولّد في جميع الولايات العربية — كما في سائر الولايات العثمانية — موجة طاغية من السرور والابتهاج . وقوّى آراء الذين كانوا يقولون بوجوب « إصلاح الأحوال وضمان التقدم » عن طريق التآزر مع أحرار الأتراك .

وصار يحدو الجميع أمل قوي في التقدم السريع ، في ظل القانون الأساسي ، وفق شعار « الحرية ، والعدالة ، والمساواة » الذي صارت ترردده ألسنة الجميع ، في كل الجهات :

ما دام سيكون هناك مجلس تمثيلي يراقب أعمال الحكومة ويوجهها ، وما دام سيكون في المجلس المذكور ممثلون عن البلاد العربية ... فسيكون من السهل القضاء على عوامل الفساد ، واستكمال وسائل النهوض والرخاء ، في جميع أنحاء البلاد .

ولكن ... السياسة التي أخذت تسير عليها جمعية الاتحاد والترقي وحكوماتها ، بعد إعلان المشروطية ... خيبت هذه الآمال ، واضطرت

مفكري العرب وساستهم إلى تغيير آرائهم واتجاهاتهم ، على ضوء التجارب والأحداث .

إن أهم العوامل في هذه التطورات ، نشأ عن تمسك الجمعية والحكومة بنظام المركزية ، وتشددها بأمر اللغة الرسمية ، تشدداً لا يكترث بما يلحق بالعرب من أضرار فادحة من جراء ذلك .

ولذلك حدثت وتوالت سلسلة طويلة من الاختلافات بين العرب والاتراك في داخل المجلس النيابي وخارجه . واستمرت هذه الاختلافات حتى نشوب الحرب العالمية الأولى .

٣ – ولا بدّ لي من أن أذكر بعض الأمثلة على الأهم من هذه الاختلافات :

(أ) – الانتخابات النيابية أثارت كثيراً من الاختلافات بين العرب والأتراك .

لأن قانون الانتخابات العثماني ما كان يحصر حق النيابة بسكنة المناطق الانتخابية وأهاليها . بل كان يسوّغ لأي شخص مستكمل لشروط الانتخاب أن يرشح نفسه عن أية منطقة شاء . وقد استرسلت حكومات الاتحاد والترقي في إساءة استعمال هذا المسوّغ القانوني ، وصارت ترشح في كثير من المناطق الانتخابية – في الولايات العربية – بعض منتسبيها الأتراك ، ومن ثم تستعمل نفوذها المادي والمعنوي لضمان انتخاب هؤلاء المرشحين . وهذه الترشيحات كانت تمر بسلام في بعض المحلات ، ولكنها كانت تصطدم بمقاومة عنيفة في بعض المحلات الأخرى . وخلال هذه الانتخابات كثيراً ما كانت تخرج الأمور من ساحة التنافس الشخصي أو التنافس الحزبي ، إلى ساحة التنافس العنصري والقومي ، وتأخذ شكل نضال وتنافس بين « التركي والعربي » ، وبتعبير أصح « بين العنصر التركي وبين العنصر العربي » . ولا حاجة إلى الإيضاح بأن توالي مثل هذه الأحوال كان يوسع هوة الخلاف بين العرب والاتراك .

وأرى أن أذكر مثالاً بارزاً على ما قلته في هذا المضمار :

رشحت الجمعية أحد محرري جريدة « طنين » الاتحادية للنيابة عن لواء الديوانية في ولاية بغداد ، وضمنت له الانتخاب . ولكن الرجل ما كان يعرف شيئاً عن الديوانية . وقد ذهب – بعد انتخابه بمدة – إلى دائرته الانتخابية ، وكتب سلسلة مقالات بعنوان « رسائل بغداد » وصف بها كل ما لاحظه خلال رحلته في البلاد التي مر عليها في طريقه إلى الديوانية . وأشار في إحدى رسالاته إلى جهل الناس هناك اللغة التركية ، وبين كيف كان يجد مشقة كبيرة للتفاهم مع الناس في بعض المحلات . لأنه ما كان يجد هناك ولا شخصاً واحداً يعرف اللغة التركية ...

وعندما اطلعت احدى الجرائد العربية على ما كتبه النائب المحترم في هذا الصدد ، انبرت للرد عليه ، قائلة : « الغريب ليس أن لا يعرف أهل الديوانية اللغة التركية ، ولكن الغريب أن يكون نائباً عنهم من لا يعرف العربية » .

(ب) – يلاحظ أن هذه القضية كانت ذات علاقة وثيقة بقضية أساسية أخرى ، هي : قضية مكانة اللغة العربية في الدولة العثمانية ، وهذه القضية ، ظلت تثير المشاكل تلو المشاكل في علاقات العرب مع الدولة العثمانية ، بعد انقلاب المشروطية .

لأن اللغة الرسمية في الدولة العثمانية كانت التركية، في جميع الولايات على حد سواء . كانت المعاملات الرسمية في المحاكم وفي سائر دوائر الدولة تجري باللغة التركية . كما أن التعليم في جميع المدارس الرسمية أيضاً كان يجري باللغة المذكورة .

وبديهي ان هذه السياسة كانت تسبب للناس مضايقات ومتاعب كثيرة . في الواقع أن هذه القاعدة لم تكن خاصة بالولايات العربية ، بل كانت شاملة لجميع الولايات ، ولجميع العناصر العثمانية . إلا أنها

كانت تضر البلاد العربية بوجه خاص ، من ناحية لغة التعليم . وذلك لأن سائر العناصر العثمانية - مثل الأروام والأرمن والبلغار - كانت تدرس في مدارسها الخاصة بلغاتها القومية ، بسبب تشكيلاتها الطائفية والامتيازات الخاصة بالتشكيلات المذكورة ، في حين أن العرب المسلمين كانوا محرومين من مدارس خاصة - بسبب حرمانهم من التشكيلات الطائفية ، والامتيازات المرتبطة بتلك التشكيلات - فكانوا مضطرين إلى دخول المدارس الرسمية التي تعلم باللغة التركية . وأما العربية فما كانوا يتعلمون منها شيئاً أكثر مما يتعلمه الأتراك في الولايات التركية ، ومن المعلوم أن بعض القواعد العربية كانت تعلم في المدارس التركية ، بسبب استعمالها في الإنشاء التركي والأدب التركي .

إن نتائج هذه السياسة التعليمية كانت غريبة في بابها : لأنها كانت تجعل التعليم باللغة العربية من خصائص المدارس المسيحية وحدها ، كما أنها كانت تجعل المدارس الأجنبية أكثر اهتماماً باللغة العربية من المدارس الرسمية بوجه عام .

وهذه السياسة كانت من أهم أسباب تذمر العرب من الحكم العثماني . ولذلك نجد أن « حق التعليم باللغة العربية » أحرز موقع الصدارة ، عندما أخذ العرب يطالبون الحكومة بمراعاة حقوقهم القومية .

٤ - هذا ، وقد حدثت أزمات عديدة ، حول شؤون البلاد العربية ، اضطرت النواب العرب إلى التكتل ، وحملتهم على الانضمام إلى المعارضة .

(أ) - كان من جملتها قضية منح امتياز الملاحة النهرية إلى شركة « لنج » الانكليزية . لقد اعترض نواب بغداد والبصرة على مشروع الامتياز قائلين : إن ذلك يضر باقتصاديات البلاد ، كما انه يزيد نفوذ الإنكليز في العراق . وفضلاً عن ذلك أظهر هؤلاء النواب

استعدادهم لتكوين شركة وطنية ، تتولى العمل المذكور ، وقد أيد هذه الاعتراضات جميع النواب العرب ، كما انضم اليهم عدد غير قليل من نواب العناصر الأخرى أيضاً ، ولكن الحكومة كانت وعدت الإنكليز بمنح الامتياز ، ولذلك تمسكت بالمشروع الذي قدمته ، واستطاعت في آخر الأمر أن تحصل على أكثرية ضئيلة من الأصوات ، ضمنت تصديق الامتياز . ولكن النواب العرب اتهموا الحكومة ـ من جراء ذلك ـ بالتفريط في حقوق الولايات العربية ومصالحها الأساسية .

(ب) ـ وكانت قد حدثت أزمة أخرى من جراء قضايا اليمن ، سببت استياءً شديداً بين نواب الولايات العربية : كانت الحكومة قد رأت ـ في أوائل انقلاب المشروطية ـ أن تضع حداً لثورات اليمن على أساس التفاهم مع الإمام يحيى حميد الدين . ووضعت مشروعاً يتضمن تقسيم اليمن إلى ولايتين ـ وتفويض احداهما ـ وهي المسكونة بالزيود ـ إلى الامام ، مع سلطات خاصة ، وقدمت المشروع المذكور إلى المجلس النيابي . والمجلس ألف لجنة خاصة لدرس المشروع .

وكان ذلك قبل تصفية الحركات الرجعية وخلع السلطان عبد الحميد .

ولكن بعد ذلك ، عندما تولى أحد زعماء جمعية الاتحاد والترقي وزارة الداخلية ... أسرع إلى المجلس النيابي ، وسحب منه المشروع بعد خطبة رنانة ، قال فيها : « إن الحكومة كانت وافقت على المشروع ، بسبب حراجة الموقف العام . غير إننا الآن ، وقد تخلصنا من تلك المواقف الحرجة ، أصبح في مقدورنا أن نرسل إلى اليمن القوة العسكرية اللازمة لإخماد الثورة واستعادة مهابة الدولة ، ونحن عازمون على ذلك بكل قوة واطمئنان ... »

وبهذه الصورة عادت الحكومة إلى التزام سياسة العنف في اليمن . وصارت تلك البلاد مرة أخرى مسرحاً لحروب وثورات جديدة ، أسالت

كثيراً من الدماء ، وأزهقت كثيراً من الأرواح .

يظهر إن نواب الولايات العربية ما كانوا استحسنوا الخطة التي عادت اليها الحكومة ، ولكنهم لم يروا من الحكمة أن يعارضوها . ومع هذا فإنهم لم يقدروا مبلغ الخطأ الذي ارتكبته الحكومة في هذه القضية إلاّ بعدما أغار الطليان على طرابلس الغرب . لأنهم عرفوا عندئذ فقط ، ان الحكومة كانت سحبت من هناك قوة عسكرية لا يستهان بها ، لإعداد القوة التي قررت إرسالها إلى اليمن ، بغية إخضاع الإمام .

والحركات العسكرية التي بدأت من جديد في اليمن ، بهذه الصورة ، لم تؤد إلى النتائج التي كانت تتوقعها الحكومة . لأنها أدركت في آخر الأمر ، ضرورة الاتفاق مع الإمام ، لتسوية قضايا اليمن .

وصار النواب العرب يلاحظون أن الخطة التي اتبعتها الحكومة في معالجة شؤون اليمن أدت إلى إضعاف الحامية العسكرية القائمة في طرابلس الغرب ، وسهلت بذلك للطليان سبل الاستيلاء على القطر المذكور .

(ج) – ومن الطبيعي إن الحرب الطرابلسية نفسها زادت نقمة العرب على الحكومة العثمانية . لأن نواب طرابلس تقدموا إلى المجلس بتقرير مفصل ذكروا فيه براهين عديدة على تهاون الحكومة في إعداد وسائل الدفاع عن تلك الولاية النائية ، في الوقت الذي كانت الأطماع الايطالية معلومة للجميع .

وفضلاً عن ذلك ، فإن الحرب الطرابلسية أعادت إلى الأذهان قضية المركزية واللامركزية بقوة جديدة ، مستمدة من شهادة الوقائع وبداهتها :

كان قد سبق أن تقدمت بعض الجهات إلى الحكومة باقتراح لتكوين حرس وطني في طرابلس الغرب . ولكن الحكومة كانت امتنعت عن

الاهتمام بذلك الاقتراح ، لأنها زعمت بأن تكوين جيش محلي هناك ، قد يؤدي إلى انفصال الولاية واستقلالها عن الدولة .

ولكن ... ها ان الدولة عجزت عن ارسال جيوشها إلى تلك الولاية بعد بدء غارة الطليان ، وها انها اضطرت إلى تكوين الجيش المحلي ، خلال الحروب . وذلك يعني : انها نفذت خلال الحرب الخطة التي كانت استبعدتها قبلاً .

أفلا يجب عليها ، والحالة هذه ، أن تتعظ بدروس هذه الوقائع المؤلمة ، وأن تغيّر طراز تفكيرها في أمور سائر الولايات العربية ؟

وبناء على هذه الملاحظات ، صار جماعة من ساسة العرب يعتبرون الحروب الطرابلسية دليلاً حاسماً على خطل سياسة المركزية ، وبرهاناً قاطعاً على وجوب العمل بمبدأ اللامركزية .

٥ – إن انتقال الحكم – قبيل الحرب البلقانية – إلى أيدي « حزب الحرية والائتلاف » ، الذي كان يدعو إلى اللامركزية ، أحيا الآمال في البلاد العربية ، ولا سيما إقدام الحكومة الجديدة على دعوة المجالس العمومية إلى الانعقاد والبحث ، قوّى هذه الآمال .

إلاّ أن عودة حزب الاتحاد والترقي إلى الحكم ، ومسارعة حكومته إلى تعطيل المجالس العمومية .. أنزلت على تلك الآمال ضربة قاضية .

ولذلك ، أخذ ساسة العرب وشبابهم ، يتوسّعون في تكوين الجمعيات السرية في كل الجهات ، كما أقدم جماعة منهم على عقد مؤتمر علني خارج البلاد العثمانية ، ليعلنوا مطالب العرب على رؤوس الأشهاد .

انعقد المؤتمر العربي في باريس ، في ١٧ حزيران سنة ١٩١٣ ، وظل منعقداً حتى ٢٣ منه .

اشترك في المؤتمر ممثلون عن مختلف الجمعيات العربية القائمة في مختلف المدن العربية ، وعن مهاجري العرب في المكسيك وفي الولايات المتحدة

الأميركية .

وتلقى المؤتمر « برقيات تهنئة وتأييد » كثيرة من المدن التي لم تستطع أن ترسل ممثلين .

ألقيت في المؤتمر عدة خطب ، جرت حولها مناقشات انتهت جميعها إلى اتخاذ سلسلة مقررات توضح مطاليب العرب .

وهذا كان أول صدام علني وصريح بين العرب والأتراك .

(تفاصيل مذكرات المؤتمر : في كتاب نشوء القومية)

٣

التفاوض والاتفاق

وأما سلوك الحكومة تجاه هذا المؤتمر ومطاليبه ، فقد اجتاز أطواراً جديدة :

فهي لم تكترث بالحركة في بادئ الأمر . وحاولت أن تحمل بعض الجماعات في الولايات العربية على استنكار سلوك الإصلاحيين بوجه عام وأعضاء المؤتمر بوجه خاص ، واستطاعت أن تستكتب وتستورد كثيراً من المقالات والبرقيات لهذا الغرض .

إلاّ أنها ... رأت في آخر الأمر ، إنه من الأصلح لها وللبلاد ، أن تتصل بزعماء المؤتمر ، وأن تتفاوض معهم في شؤون الإصلاحات . وأوفدت لباريس — لهذا الغرض — أحد أعضاء المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي . وقد اتصل الموما اليه هناك مع زعماء الحركة الإصلاحية ، وناقشهم في مختلف المسائل والمطالب ، وعندما رأى تقارب وجهات النظر في معظم المسائل الأساسية ، عاد إلى استانبول ، وبرفقته عبد الكريم خليل الذي كان « رئيس المنتدى الأدبي ومعتمد

الشبيبة العربية » في عاصمة الدولة . وذلك لإتمام المفاوضات مع طلعت بك نفسه – الذي كان اذ ذاك وزيراً للداخلية – وهذه المفاوضات انتهت باتفاقية وقّع عليها طلعت بك باسم المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي وعبد الكريم الخليل باسم الشبيبة العربية .

وهذا هو نص الاتفاقية ، مترجماً عن الاصل التركي :

« صورة الاتفاقية المعقودة بين المركز العام للاتحاد والترقي وبين هيئة الشبيبة العربية :

المادة ١ – يكون التعليم الابتدائي والإعدادي (أي الثانوي) باللغة العربية في جميع البلاد العربية . كما يكون التعليم العالي أيضاً بلغة الأكثرية . وإنما يكون تعليم اللغة العثمانية إجبارياً في المدارس الإعدادية .

المادة ٢ – يشترط في رؤساء المأمورين بوجه عام أن يكونوا واقفين على اللغة العربية . وأما سائر المأمورين فسيعينون من قبل الولاية ، إلا أن الحكام ومأموري العدلية الذين يتولون أعمالهم بإرادة سنية (أي بإرادة ملكية) سيعينون من المركز . وأما الولاة فمستثنون من القيد السالف الذكر .

المادة ٣ – إن العقارات والمؤسسات الوقفية المشروط صرفها إلى الجهات الخيرية المحلية ، ستترك إلى مجالس الجماعات المحلية ، على أن تدار من قبلها وفق شروطها الخاصة .

المادة ٤ – الأمور النافعة ستترك إلى الإدارة المحلية .

المادة ٥ – إن الأفراد العسكريين سيؤدون خدماتهم العسكرية – في وقت السلم – داخل البلاد العربية ، في دوائر مناطق الجيش التي ينتسبون إليها . إلا أن الجنود الذين لا بد من إرسالهم في الحالة الحاضرة إلى الحجاز والعسير واليمن ، سيرسلون من جميع الولايات العثمانية ضمن نسبة معينة .

المادة ٦ – إن المقررات التي تتخذها مجالس المديريات العامة ضمن صلاحيتها القانونية ستكون نافذة على كل حال .

المادة ٧ – سيقبل كمبدأ أساسي ، أن يكون في الوزارة ثلاثة من العرب على الأقل ، كما أنه سيكون في الدوائر المركزية عدد مماثل لذلك من العرب بصفة مستشارين أو معاونين . وسيعتبر من الأسس المقررة : ان يكون في كل لجان المأمورين ، وشورى الدولة ، ومجلس المشيخة الإسلامية ، ومجالس سائر الدوائر المركزية إثنان أو ثلاثة من العرب ، كما يكون في كل وزارة أربعة أو خمسة موظفين من درجات مختلفة أيضاً من العرب .

المادة ٨ – سيكون في الحالة الحاضرة خمسة ولاة وعشرة متصرفين من العرب ، كما أنه ستزال المغدوريات التي قد تكون لحقت بالموظفين في الدوائر الملكية والعدلية والعلمية الذين لم يرفعوا بالنسبة إلى سائر زملائهم . وأما فيما بعد فسيكون تعين الموظفين وترفيعهم وتأديبهم وفق قانون خاص .

المادة ٩ – سيعين في مجلس الأعيان من العرب بنسبة اثنين عن كل ولاية عربية .

المادة ١٠ – سيعين في كل ولاية ، مفتشون مختصون من الأجانب في الدوائر والمصالح التي تحتاج إلى ذلك . وستقرر صلاحيات هؤلاء المفتشين وواجباتهم بنظام خاص ، يكفل الحصول على الفوائد الأنضباطية والإصلاحية المطلوبة والمنتظرة منهم .

المادة ١١ – النقص الموجود حالياً في ميزانيات الدوائر التي تركت إدارتها إلى الولايات ، سيسد عن طريق إضافة الموارد الكافية لميزانية الولاية . وسيخصص نصف حصيلة ضريبة المسقفات إلى الإدارات المحلية على أن تصرف لأمور المعارف .

عبد الكريم الخليل طلعت

* * *

وقد تقرر أن تبقى هذه الاتفاقية مكتومة ، لكي تتخذ جمعية الاتحاد والترقي التدابير اللازمة لوضع وإصدار القوانين والأنظمة والقرارات والتعليمات التي تقتضيها المبادىء المقررة شيئاً فشيئاً ، بالأساليب التي تراها الحكومة ، مع ملاحظة أحوال العناصر العثمانية الأخرى .

وبعد هذا الاتفاق ، أولمَ « معتمد الشبيبة العربية » عبد الكريم الخليل مأدبة عشاء — باسم هيئة الشبيبة العربية — على شرف وزير الداخلية طلعت بك ، وسائر أعضاء المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي .

والقيت خلال هذه المأدبة خطب عديدة . وكان مما قاله طلعت بك في هذه المأدبة :

« أود أن أصرح للملأ بأن موقفنا من نظام اللامركزية كان مبنياً على أوضاع الشعوب البلقانية . إننا كنا نعلم نزعات تلك الشعوب ونواياها. وكنا نخشى أن يؤدي نظام اللامركزية إلى تسهيل وتسريع انفصالها عنا ... ولكن الآن ... وقد انفصلت تلك الشعوب عن الدولة فعلاً ، لم نعد نرى ما يستوجب الاستمرار في سياسة المركزية التي كنا نتبعها قبلاً — لأننا نعرف نزعاتكم الحقيقية ، فلا نتردد في المضي معكم إلى آخر حدود التساهل في سبيل تطمينكم على صيانة حقوقكم . لأننا نعتمد على أخوتكم ، فنستطيع أن نتفاهم معكم في جو من المودة الصحيحة ، على سياسة جديدة » ...

ظهر من هذه التصريحات الرسمية أن الدولة العثمانية أصبحت على أبواب حياة جديدة ، تقوم على التفاهم والتعاضد بين العرب والأتراك.

٤
خاتمة الأمور

إلا أن الحوادث التي توالت بعد ذلك ، ولا سيما الحرب العالمية الأولى التي نشبت قبل أن تقطع الحكومة شوطاً كبيراً في تنفيذ أحكام الاتفاقية ... غيّرت مجرى الأمور تغييراً كلياً .

والسبب في ذلك يعود في الدرجة الأولى إلى اختلاف الأتراك أنفسهم في هذه القضايا ، وعدم اطمئنان الكثيرين منهم على نظام اللامركزية .

في الواقع أن جماعة منهم كانت آمنت بضرورة تغيير الأوضاع على أساس الادارة اللامركزية . غير أن كثيرين منهم كانوا بقوا — بعكس ذلك — متمسكين بمذهبهم الأصلي ، مستسلمين إلى نزعتهم القديمة ، معتقدين بضرورة الاستمرار على حكم البلاد العربية ، بالقوة والقسر .

ولهذه الأسباب لم تظهر الحكومة في تنفيذ المبادئ المتفق عليها النشاط الضروري لكل حركة اصلاحية جدية . فصارت تماطل وتسوّف ، ولا تغيّر الأوضاع إلاّ شيئاً فشيئاً وببطء كبير جداً .

ولا حاجة إلى القول ، أن أعمال التنفيذ التي كانت تسير بطيئاً قبل نشوب الحرب العالمية ، توقفت تماماً بعد إعلان التعبئة العامة ، ولا سيما بعد إعلان الحرب بصورة رسمية .

غير أن تصرفات الحكومة في الشؤون العربية لم تتوقف عند حد « تأجيل الاصلاحات التي كان تم الاتفاق عليها سابقاً » بل تعدّت ذلك إلى « الانتقام من زعماء الحركة التي آلت إلى ذلك الاتفاق » .

لأن جمال باشا الذي كان عيّن قائداً عاماً على جبهة القنال ، مع سلطات فوق العادة ، لحكم سوريا بأجمعها ، كان من المتشبعين بالنزعة

التورانية . فالتزام سياسة الإرهاب : وأخذ يعتقل ، ويحاكم ، وينفي ، ويشنق الكثيرين من منوّري العرب .

إن زعماء «التفاهم» الذي شرحته آنفاً كانوا بين الذين لقوا حتفهم، خلال هذه الحركات الإرهابية .

إن عبد المجيد الزهراوي ، الذي ترأس المؤتمر العربي الأول المنعقد في باريس — والذي عيّن بعد ذلك في عضوية مجلس الأعيان — كان من جملة الذين أعدموا شنقاً بقرار من الديوان العرفي الذي ألفه جمال باشا .

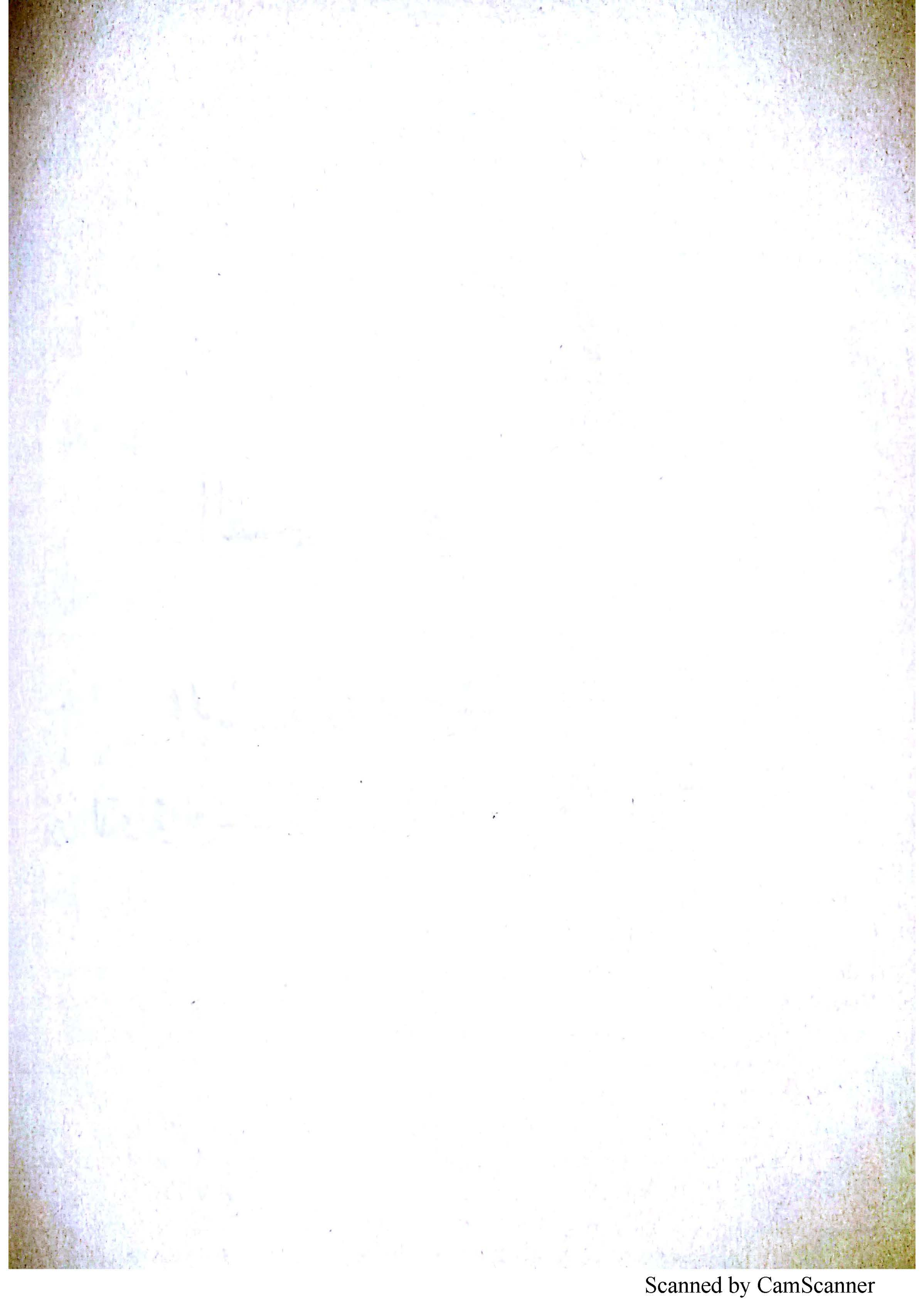
وكذلك عبد الكريم الخليل ، — الذي كان وقّع على اتفاقية التفاهم التي ذكرتها قبلاً ، والذي كان أولمَ المأدبة المشهورة على شرف أعضاء المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي بمناسبة تلك الاتفاقية ... هو أيضاً كان ممن لفظوا أنفاسهم الأخيرة على أعواد المشانق التي نصبها جمال باشا ، في بيروت وفي دمشق .

ونستطيع أن نقول : أن هذه الأعمال الارهابية والانتقامية التي أقدم عليها جمال باشا ، لعبت دوراً هاماً في انقطاع العلاقات بين البلاد العربية وبين الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى .

(والثورة العربية بدأت بعد ذلك)

القسم الثاني

البلاد العربية
بين الدولة العثمانية وبين الدول الأوروبية



انحسار الحكم العثماني

عن البلاد العربية

إن ثلاثة من الأقطار العربية انفصلت عن الدولة العثمانية واستقلت ، دون أن تتعرض إلى احتلال أوروبي ، هذه الأقطار هي : الحجاز ، اليمن ، ونجد .

وأما سائر الأقطار العربية ، فلم تنفصل عن الدولة العثمانية انفصالاً تاماً ، إلاّ عن طريق احتلالها من دول أوروبية .

كل من مصر وتونس ، كانت تتمتع بالحكم الذاتي والاستقلال الداخلي ، قبل أن تمنى بالاحتلال الأوروبي .

ولبنان ، تمتع بنظام إداري خاص ، قبل أن يحتل من الفرنسيين .

وسوريا ، اجتازت فترة قصيرة من الاستقلال ، قبل أن تنكب بالاحتلال الفرنسي .

وأما سائر البلاد العربية ، فقد انتقلت رأساً من الحكم العثماني المباشر إلى الاحتلال الأوروبي المباشر .

إن الصحائف التالية تستعرض وقائع احتلال الأوروبيين للبلاد العربية التي كانت تابعة إلى الدولة العثمانية .

Capetolation

تدخل الدول الاوروبية

في شؤون الدولة العثمانية الداخلية

كانت الدول الأوروبية الكبرى لا تنفك عن التدخل في شؤون الدولة العثمانية ، بطرق وأساليب مختلفة ، وذلك استناداً إلى « الامتيازات الأجنبية » المعروفة باسم الـ « كابيتولاسيون » . كاپتولیشن

إن الامتيازات المذكورة كانت قد نشأت من الفرامين التي أصدرها، والمعاهدات التي أبرمها سلاطين آل عثمان ، في تواريخ مختلفة في شتى الظروف والمناسبات .

إنها كانت أخذت شكل « نظم تعهدية » ، لم تعد الدولة العثمانية تملك حق الغائها أو تعديلها من تلقاء نفسها ، ولا سيما بعد أن وصلت إلى ما وصلت اليه من الضعف والانحطاط .

فصارت الدول المذكورة تعتبر تلك الامتيازات بمثابة «حقوق مكتسبة» لها ولرعاياها ، وحتى لكل من تشملهم بنعمة « حمايتها » من تبعة الدولة العثمانية نفسها .

ولهذه الاسباب قد لعبت الامتيازات المذكورة دوراً هاماً في تاريخ الدولة العثمانية ، خلال عهودها الأخيرة : إنها عرقلت كثيراً جهود

التنظيم والتقدم في عهد التنظيمات ، وصارت موضوعاً لشتى المساومات في عهد المشروطية ، وانتهت إلى نتائج خطيرة قبيل نشوب الحرب العالمية .

وطبيعي ان البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية تأثرت كثيراً من المداخلات والمساومات المذكورة ، مثل سائر الولايات العثمانية ، بل وأكثر من معظم تلك الولايات .

فلا بد لنا من أن نلقي نظرة سريعة إلى أنواع هذه الأمتيازات ، وإلى آثارها المختلفة ، قبل أن نستعرض صفحات « احتلال الولايات العربية » المذكورة ، ونتتبع كيفية اقتسامها بين الدول الأوروبية .

١

١ – إن الأوروبيين الذين يؤمون البلاد العثمانية – ويعملون فيها ، ويرتزقون منها – ، كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة ، تجعلهم «مفضلين» على أهل البلاد ، في ميداني القضاء والاقتصاد .

وبناء على هذه الامتيازات ، ما كان يحق لسلطات الأمن والعدل أن تفتش مسكن أحد من هؤلاء الأجانب لأي سبب كان ، ولا أن تحقق معه أو تحاكمه ... إلا بحضور ممثل عن قنصلية الدولة التي ينتسب اليها .

وغني عن البيان ، ان ذلك كان يفتح مجالاً واسعاً لتطويل وتعقيد المعاملات ، وكثيراً ما كان يعرقل سير العدالة ويحول دون احقاق الحق أو انزال العقاب .

كما أنه ، ما كان يحق للحكومة العثمانية – بناء على تلك الامتيازات – أن تجبي من الأجانب أية ضريبة مباشرة . فكانت المتاجر والمصانع والمصارف الأجنبية ، تعمل في البلاد العثمانية بكل حرية ، وتتصرف بأرباحها كما تشاء ، دون أن تدفع أية ضريبة عن تلك الأرباح ، للحكومة

أو للبلدية .

حتى الضرائب غير المباشرة كانت مقيدة بقيود الامتيازات الأجنبية : فان الرسوم الجمركية كانت مقررة على أساس « ثمانية في المائة » من قيمة البضائع المستوردة ، مهما كان نوعها . فما كان يحق للدولة العثمانية أن تزيد نسبة هذه الرسوم ، ولا أن تستعيض عنها بتعرفة جمركية تقرر لكل صنف من أصناف السلع نسبة خاصة بها .

٢ — لقد سعى رجال الدولة العثمانية كثيراً ، في أوقات مختلفة ، وبشتى المناسبات ، إلى رفع الرسوم الجمركية . غير أن الدول الأوروبية الكبرى لم توافق على تغيير شيء من ذلك ، إلا في أواخر عهد السلطان عبد الحميد ، سنة ١٩٠٧ .

في السنة المذكورة — بعد المفاوضات الطويلة والعسيرة — وافقت الدول على زيادة الرسوم الجمركية بنسبة ثلاثة في المائة — وإبلاغها بذلك إلى ١١ في المائة — غير انها حددت مدة هذه الزيادة بسبعة أعوام فحسب ، وفضلاً عن ذلك ، اشترطت تخصيص حصيلة هذه الزيادة على تمويل ما كانت تطالب به من الاصلاحات في « الولايات الثلاثة »المعروفة باسم ماكدونيا : سلانيك ، مناستر ، وقوصوه .

٣ — لقد ضاعف رجال الدولة العثمانية جهودهم في هذا المضمار ، بعد اعلان المشروطية . واغتنموا فرصة بعض الأحداث لقطع بعض الخطوات في سبيل إلغاء هذه الامتيازات .

أولاً : خلال المفاوضات التي جرت بين السلطنة العثمانية وبين الامبراطورية النمساوية المجرية ، لتسوية قضايا البوسنة والهرسك — سنة ١٩٠٩ — حصلوا على موافقة الدولة المذكورة — مبدئياً — على الغاء الامتيازات الأجنبية على شرط أن يتم ذلك بعد موافقة الدول الكبرى الاخرى .

ثانياً : حصلوا على موافقة مبدئية مماثلة لذلك من ايطاليا — سنة ١٩١٢ —

خلال تسوية قضية طرابلس الغرب وبنغازي .

وبما ان ألمانيا كانت قد أبدت استعداداً لذلك قبلاً ، فقد بقي على رجال الدولة أن يحصلوا على موافقة الدول الثلاث الأخرى : روسيا ، وفرنسا وبريطانيا .

ولكن جهودهم في هذا السبيل اصطدمت بموانع قوية ، وقوبلت بمطاليب خطيرة ، حتى عندما قصروا مطلبهم على أمر إبلاغ الرسوم الجمركية إلى ١٥ في المائة

وكانت الحكومة البريطانية أشد اعتراضاً على هذه الزيادة . لأنها كانت تقول : ان ثلث تجارة السطلنة العثمانية الخارجية تجري مع الامبراطورية البريطانية . وذلك يعني : ان ثلث ما ستحصل عليه الحكومة العثمانية من زيادة الرسوم الجمركية ستخرج من جيوب رعاياها، ولذلك يحق لها أن تطلب — مقابل هذه التضحية — بعض التعويضات ولا سيما أنه يجب عليها أن تتأكد من أن حصيلة هذه الزيادة لن تصرف لتحقيق مشاريع مضرة بمصالح بريطانيا ، مثل سكة حديد بغداد ، التي كانت الدولة العثمانية منحت امتيازها إلى الألمان .

وهذه القضية ستبقى معلقة ، حتى انتهاء الحرب البلقانية ، وستلعب دوراً هاماً في المفاوضات التي ستجري والاتفاقيات التي ستعقد بعد ذلك: أي : في النصف الأخير من سنة ١٩١٣ والنصف الأول من سنة ١٩١٤

وسترى أن مصالح البلاد العربية ستكون أهم موارد « التعويضات » ، في تلك المفاوضات .

٢

١ — كان في الممالك العثمانية عدد غير قليل من المؤسسات الأجنبية — الاقتصادية والثقافية والدينية والخيرية — مدارس ، مياتم ، مشاغل ،

مستوصفات ، مستشفيات ، كنائس ، أديرة ، نواد اجتماعية وثقافية ورياضية ، ارساليات تبشيرية ، جمعيات خيرية ...

وطبيعي ان هذه المؤسسات كانت تستفيد من الامتيازات الأجنبية ، وتنال ضروباً من التشجيع والتوجيه والحماية من الدول التي تنتسب اليها.

انها كانت تخدم مصالح دولتها — بصورة مباشرة أو غير مباشرة — وتساهم مساهمة كبيرة في توسيع وتقوية نفوذها من الوجهتين المادية والمعنوية .

٢ — إن الشركات التي تنشيء السكك الحديدية وتشغّلها ، كانت تحتل مكانة الصدارة بين المؤسسات الأجنبية ، وذلك لأسباب عديدة .

أولاً ، إنها كانت تضمن لمساهميها ربحاً مغرياً ، منذ اليوم الأول من بدء النقليات على السكة التي تنشئها .

لأن الامتيازات التي كانت تمنح لانشاء السكك الحديدية ، كانت تقترن — بوجه عام — بما يسمى « الضمانة الكيلومترية » : كانت الدولة العثمانية تضمن للشركة حداً أدنى من الربح عن كل كيلو متر من السكة وتتعهد بأن تدفع لها كل سنة ، ما يلزم من المبالغ لسد العجز الذي يظهر بين الربح الفعلي وبين الربح المتفق عليه حسب طول السكة .

وفضلاً عن ذلك ، كانت الشركات المذكورة تلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية ، بالتعرفة التي تقررها لنقل أنواع البضائع ،وبالتسهيلات التي توفرها لأصحاب المصالح . وكثيراً ما كانت تجد سبيلاً لجعل التعرفة المذكورة أكثر مساعدة لاقتصاديات الدولة التي تنتسب اليها .

هذا ، وكانت الشركات المذكورة تحصل — في بعض الظروف — على منافع وامتيازات اضافية ، تتجاوز حدود أعمال السكة الحديدية . مثلاً الشركة الألمانية التي نالت امتيازاً لانشاء سكة حديد بغداد ، كانت قد حصلت — في الوقت نفسه — على حق « التنقيب عن المعادن واستغلال ما تكتشفه منها » ، في نطاق عشرين كيلو متراً عن كل جانب من

جانبي السكة .

ولهذه الأسباب ، صارت امتيازات بعض السكك الحديدية موضوعاً لمفاوضات ومساومات ، ومنافسات ومنازعات سياسية ودولية خطيرة .

٣ ـ كانت كل دولة من الدول الكبرى تسعى إلى تكثير مؤسساتها الاقتصادية والثقافية في الممالك العثمانية . وكانت تركز معظم جهودها في هذا السبيل في المناطق التي تطمح في امتلاكها ، يوماً من الأيام .

إن النفوذ الاقتصادي والثقافي الذي اكتسبته بعض الدول بواسطة هذه المؤسسات ، كثيراً ما كان يسبق الاحتلال السياسي والعسكري ، بل يمهد له السبيل .

٣

إن تدخل الأوروبيين في شؤون الدولة العثمانية الداخلية كان يجري على الأكثر من قبل دولة واحدة ، على الانفراد ، لتسوية قضية تخص الدولة المذكورة وحدها أو تتعلق برعاياها .

ولكن « التدخل » كان يأخذ ـ في بعض الأحوال ـ شكلاً جماعياً ، تشترك فيه مجموعة من الدول ، من أجل قضية اتفقوا عليها .

وكان هذا التدخل كثيراً ما يترافق بالتهديد والوعيد ، حتى انه كان يدعم ، في بعض الأحوال ، بحركات عسكرية وأعمال احتلالية .

إن وقائع تدخل الدول الأوروبية في قضايا مصر ، واليونان ، ولبنان معلومة لدى الجميع . فلا لزوم إلى تفصيلها هنا . ولكني أرى من المفيد أن أذكر مثالين آخرين ، أحدث عهداً من تلك ، لأن أحداثهما تعود إلى العقد الأول من القرن الحالي .

(أ) ـ كانت الحكومة العثمانية قد اقترضت بعض المبالغ من « اورلاندو وتوبيني وشركائه » في استانبول في أواخر عهد السلطان

-عبد العزيز وأوائل عهد السلطان عبد الحميد . وبما ان الدين المذكور كان يعود إلى أيام خلع السلطان عبد العزيز وسيتصل بتصرفات الحكومات التي كانت قائمة في ذلك الزمان ، لم يجرؤ الوزراء على مفاتحة السلطان عبد الحميد في الأمر . ولذلك بقي الدين المذكور معلقاً مدة ربع قرن . وتضخم – بطبيعة الحال – من جراء تراكم الفوائد خلال هذه السنوات الطويلة ، حتى أنه أصبح يزيد على نصف مليون ليرة ذهبية .

وبما أن الدائنين المذكورين كانوا من تبعة فرنسا ، أخذت الحكومة الفرنسية تهتم بـه اهتماماً كبيراً ، وتلح على الباب العالي لتسريع تسويته . ولكنها عندما رأت استمرار الحكومة على التسويف ، قررت – سنة ١٩٠١ – أن تلجأ إلى القوة لتحقيق مطلبها هذا . وسفيرها أبلغ الباب العالي بأنه سيغادر العاصمة ، وان حكومته ستحتل جزيرة «مدللي–ميتيلن» وتضع يدها على جماركها ، استيفاءً لما كان عليها من ديون إلى الشركة المذكورة . وفعلاً وصلت قوة عسكرية على ظهر بوارج حربية فرنسية، واحتلت الجزيرة ووضعت يدها على جمركها .

عندئذ سارع الباب العالي إلى تسوية الدين المذكور ، لتخليص الجزيرة من هذا الاحتلال .

غير ان فرنسا أرادت أن تستغل هذا الحادث إلى أقصى حدود الامكان ، وقدمت إلى الباب العالي قائمة طويلة بالمدارس والمؤسسات الافرنسية التي ظلت بدون رخصة رسمية ، أو تعرضت إلى بعض المشاكل ، وطلبت تسويتها بصورة عاجلة ، وأعلمته بأنها لن تجلو عن الجزيرة قبل تسوية المسائل المذكورة برمتها .

والحكومة العثمانية اضطرت إلى تلبية جميع طلبات فرنسا المتعلقة بتلك المؤسسات .

وكان معظم المؤسسات والمدارس المدرجة في القائمة يقع في سوريا .

ومما تجدر الأشارة اليه بهذه المناسبة : ان فرنسا عندما فتحت باب المفاوضات مع ممثلي الجمهورية السورية – قبل الجلاء – ، حول « الاتفاقية الثقافية » التي كانت تريد أن تفرضها عليها ، أشارت إلى ما أسمته باسم « اتفاقيات مدللي » ، وحاولت أن تبرر طلبها بها ، ولكن سوريا رفضت طلبها هذا رفضاً باتاً * .

(ب) – سنة ١٩٠٥ ، كانت الدول الأوروبية الخمس قد طلبت إخضاع مالية الولايات الثلاث – التي تكوّن ما يسمونه « ماكدونيا » – إلى مراقبة دولية . ولكن السلطان عبد الحميد امتنع عن الموافقة على هذا الطلب ، وتمسك بموقفه هذا تمسكاً شديداً .

عندئذ لجأت الدول المذكورة إلى « القوة » ، فأرسلت اسطولاً مشتركاً لاحتلال جزيرة « مدللي » الواقعة مقابل سواحل ازمير ، وعندما رأت عدم تزحزح عبد الحميد عن موقفه ، احتلت جزيرة « ليمني–ليمنوس » – الواقعة بالقرب من مدخل الداردنيل – أيضاً ، وأظهرت بذلك أنها مصممة على توسيع نطاق الاحتلال ، إلى أن تقبل الحكومة العثمانية « مشروع المراقبة المالية » المعروض عليها .

عندئذ ، اضطر عبد الحميد إلى الموافقة على ما طلبته منه الدول المذكورة .

* * *

أعتقد ان الوقائع الآنفة الذكر ، تكفي لاعطاء فكرة واضحة عن مبلغ « الغرابة » التي كانت تتسم بها « العلاقات العثمانية الأوروبية » ، في أوائل هذا القرن .

---

* قضية الاتفاقية الثقافية مذكورة في الجزء الثاني من « تقارير الحصري » المطبوعة سنة ١٩٤٥ .

تنافس الدول وتفاهمها

حول الممالك العثمانية

١ — كانت الدولة العثمانية قد وصلت ، في أوائل القرن التاسع عشر إلى درجة من الضعف والانحطاط والفساد ، أصبح معها ، في مقدور أية دولة من الدول الاوروبية الكبرى ، أن تستولي على ما تشاء من أراضيها .

ولكن ، من حسن حظها ، ان مصالح تلك الدول ومطامحها كانت تتضارب في معظم الميادين . فاذا أقدمت احدى الدول على احتلال بعض الأقطار العثمانية ، كثيراً ما كانت تعارضها دول أخرى ، معارضة فعلية ، فتعمل كل ما في وسعها لارغامها على الجلاء .

والدولة العثمانية عاشت ، وحافظت على ممالكها الشاسعة عدة عقود من السنين ، بفضل ما كان يقوم حولها من التنافس والتعارض بين الدول الكبرى .

إن التاريخ الحديث يعطينا أمثلة كثيرة على ذلك ، نذكر في ما يلي أهمها :

(أ) — في أواخر القرن الثامن عشر ، عندما أرسلت فرنسا إلى مصر

حملتها العسكرية المشهورة ، تحت قيادة نابوليون بونابارت ، سارعت انكلترة إلى تحريك أساطيلها للحيلولة دون نجاح الحملة.وباغتت الأسطول الفرنسي في أبي قير وأبادته ، فقطعت بذلك اتصال الحملة ببلادهـا الأصلية . ثم شجعت الدولة العثمانية على مواصلة الدفاع والحرب ، وساعدتها على ذلك بأساليب ووسائل شتى ، إلى أن اضطر الفرنسيون على الجلاء عن مصر ، بصورة نهائية .

(ب) – عندما أخذت روسيا تضغط على الدولة العثمانية ضغطاً شديداً ، في أواسط القرن التاسع عشر ، شجعت بريطانيا وفرنسا الدولة العثمانية على المقاومة . وعندما نشبت الحرب بين الدولتين – سنة ١٨٥٤ – ، وهجم الاسطول الروسي على الاسطول العثماني الذي كان راسياً في ميناء سينوب ، ودمره تدميراً ، هبت بريطانيا إلى مساعدة العثمانيين ضد روسيا ، بكل ما لديهـا من قوة ، وأقنعت دول فرنسا وساردنيا وبروسيا للاشتراك معها في ارسال حملة عسكرية قوية إلى شبه جزيرة قريم ، لضرب روسيا في بلادها نفسها .

ومعلوم أن حرب القريم خلّصت الدولة العثمانية من مخالب الدولة الروسية . وفضلاً عن ذلك ، صارت سبباً لتقرير مبدأ « تمامية السلطنة العثمانية » في مؤتمر باريس الذي عقد سنة ١٨٥٦ لاعادة الصلح والسلام بين المتحاربين .

(ج) – عندما نشبت الحرب بين روسيا وبين الدولة العثمانية سنة ١٨٧٦ ، وتغلبت الجيوش الروسية على الجيوش العثمانية ، حتى وصلت إلى ضواحي العاصمة ، وأملت على العثمانيين معاهدة « سان استفانو » .. تدخلت بريطانيا في الأمر ، وأرغمت روسيا على حضور مؤتمر برلين . ومعلوم ان المؤتمر المذكور أبطل المعاهدة السالفة الذكر ، وأعاد إلى الدولة العثمانية أهم الولايات التي كانت تنازلت عنهـا عند توقيع المعاهدة .

٢ – بناء على هذه الأحوال والأحداث وأمثالها العديدة ، صارت كل دولة أوروبية تحسب حساباً جدياً لما ستفعله الدول الأخرى ، إذا أقدمت هي على احتلال قطر من البلاد العثمانية .

وهذا ما حمل الدول الأوروبية على التفاوض والتفاهم فيما بينها ، قبل الاقدام على تغيير شيء من أوضاع البلاد العثمانية .

ان التنافس بين الدول الاوروبية الكبرى على مختلف الأقطار العثمانية اشتد بوجه خاص خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

والتنافس – في كثير من الميادين – فتح باباً للتفاوض ، وكثيراً ما انتهى إلى التفاهم والاتفاق .

وقد تم التفاهم والاتفاق ، بالنسبة إلى أوروبا العثمانية ، على أساس منح شعوبها الحكم الذاتي فالاستقلال ، وتقسيم بلادها وفق ما يقتضيه مبدأ القوميات ، على قدر الامكان .

ولكن التفاهم بالنسبة إلى آسيا العثمانية وافريقيا العثمانية ، قد تم على أساس آخر : اقتسام النفوذ والسيطرة والمصالح ، بين الدول الأوروبية، عن طريق التساوم والتعويض المتقابل .

ومما يلفت النظر ان التفاهم على اقتسام الولايات العثمانية الافريقية واحتلالها ، قد سبق التفاهم على اقتسام الولايات العثمانية الآسيوية ، وجرى تحت ظروف خاصة ، أقل تعقيداً من الظروف التي لابست قضايا آسيا العثمانية .

ولذلك يجدر بنا أن نتتبع أولاً : كيفية احتلال الولايات والايالات الافريقية وانتزاعها من السلطنة العثمانية ، ثم ندرس ما تم في هذا المضمار في آسيا العثمانية .

احتلال الجزائر

١ – إن حركات انتزاع الولايات والأيالات العربية من « السلطنة العثمانية » ، واحتلالها بصورة نهائية ، بدأت سنة ١٨٣٠ ، وذلك بغزو فرنسا للجزائر ، التي كانت تقع في منتهى الجناح الافريقي للسلطنة المذكورة .

وقد أعدت فرنسا لهذا الغرض ، اسطولاً مكوناً من ١٠٠ سفينة حربية و ٥٠٠ سفينة نقل ، وجيشاً مؤلفاً من ٣٦٠٠٠ جندي ، مع كمية وافية من الجنود والمدافع ، والذخائر المتنوعة .

وصلت الحملة العسكرية المذكورة أمام ميناء الجزائر في ١٩ حزيران سنة ١٨٣٠ ، وأخذت تقصف قلاعها بالمدافع ، ثم أنزلت جنودها إلى البر ، وحاصرت المدينة من البر والبحر ، وضيقت عليها الخناق ، حتى اضطرت حاميتها إلى الاستسلام ، في ٥ تموز ١٨٣٠ .

وحاكم الجزائر « حسين داي » ، غادر المدينة –بعد الاستسلام– على ظهر بارجة فرنسية ، مع حاشيته وعائلته المؤلفة من ١١٠ أشخاص . كما ان نحو ٢٥٠٠ من جنود الانكشارية الذين كانوا مرابطين هناك ، ركبوا على ظهور أربع سفن فرنسية ، تولت نقلهم إلى الانضول . وبذلك ، انتهت « سيادة الدولة العثمانية على الجزائر » .

٢ – وأما الأحداث السياسية التي أدت إلى هذا الغزو ، فكانت قد بدأت قبل نحو ثلاث سنوات .

كانت فرنسا مدينة لحكومة الجزائر بمبالغ كبيرة ، عن أثمان الحبوب التي اشترتها منها في عهد حكومة « الديركتوار » .

ولكن فرنسا ظلت تتلكأ في تأدية تلك الديون مدة طويلة ، بحجج واهية . وحاكم الجزائر « حسين داي » كان قد سئم هذه التسويفات . وخلال حديثه مع قنصل فرنسا يوم ٣٠ نيسان سنة ١٨٢٧ ، احتدم غضباً ، وألقى مروحته التي كانت بيده على وجه القنصل . وفرنسا اعتبرت هذا العمل إهانة خطيرة ، تمس شرفها في الصميم ، فطلبت ترضية علنية على هذه الاهانة . ولاظهار مبلغ اهتمامها بالأمر ، استدعت قنصلها إلى باريس ، وأرسلت اسطولاً صغيراً إلى ميناء الجزائر ، ليضرب حصاراً بحرياً عليها ، إلى أن تتم الترضية المطلوبة بالاحتفالات اللازمة لها .

ولما لم تحصل على ما تطالب ، أخذت تعد العدة للغزو الذي ذكرنا آنفاً .

٣ – كانت الجزائر – حتى ذلك التاريخ – تابعة إلى الدولة العثمانية بصورة رسمية .

فيجدر بنا أن نستقصي الخطة التي اتبعتها الدولة المذكورة في هذه القضية.

إن المؤرخ الرسمي « لسلاطين آل عثمان » ، – في تلك الحقبة من الزمان – خصص لواقعة الجزائر صفحتين ونصف صفحة – (المجلد الثاني من تاريخ لطفي) . إلا أنه ذيل بحثه هذا بوثيقتين هامتين ، الأولى : نص الكتاب المرسل إلى والي مصر محمد علي باشا حول قضية الجزائر (وهو يقع في أربع صفحات) ، والثانية : نص التعليمات التفصيلية الموجهة إلى طاهر باشا الذي عهد اليه بمهمة السفر « لتأليف ين » ، (وهي تقع في سبع صحائف) .

يتبين من هذه النصوص ان « الدولة العلية » لم تشأ أن تتدخل ـ في بادئ الأمر ـ في النزاع القائم بين فرنسا وبين الجزائر . لأنها كانت مشغولة ـ بحرب الروس وثورة اليونان ، فضلاً عن ان « وجاقات الجزائر » كانت ـ منذ القدم ـ تقرر وتحل بنفسها « أمور الحرب والصلح » بينها وبين « الدول الأجنبية » باستثناء الدول « الداخلة في معاهدة الدولة العلية ، مثل روسيا والنمسا » .

ولكنها ، عندما لاحظت ان الخلاف تفاقم ، ووصل إلى حد قد يؤدي إلى نشوب الحرب ، رأت أنه لا يجوز لها أن تقف موقف المتفرج من القضية . لأن « خطة الجزائر ملك للدولة العلية ، وأهاليها وسكانها من تبعتها » ، كما ان « الدولة الفرنسية أيضاً صديقة مصالح الدولة العلية » * فقررت أن تقوم بواجب « الفتوى وحسن النية » نحو الطرفين واستدعت مفتي الجزائر السابق محمود أفندي ـ الذي كان مقيماً في إزمير ـ وأوفدته إلى الجزائر ـ بعد تزويده بالوصايا المقتضية ، « لاصلاح ذات البين » .

وسفير فرنسا عندما علم بالأمر ، أظهر امتنانه لهذه الهمة السنية » التي وقعت دون « سابق التماس » .

ولكنه ، بعد مدة ، طلب الملاقاة مع « رئيس الكتاب » ** ، وقال ان فرنسا أيضاً ترغب في تسوية النزاع القائم بينها وبين الجزائر ، واقترح احالة الامر إلى والي مصر محمد علي باشا لينصح حكام الجزائر ، حتى إذا لم ينتصحوا تصدر الدولة العلية فرماناً بوجوب تأديبهم ، وتحيل هذه المهمة أيضاً إلى محمد علي باشا .

غير ان « الدولة العلية » لم تر ما يسوّغ أو يبرّر ذلك بوجه من

---

* ان معظم الكلمات العربية التي استعملتها في ترجمة هذه الفقرات موجودة في النص التركي نفسه: « خطة جزائر دولت عليه تك ملكي ، وأهالي وسكنه سي كندي تبعه سي » ـ « فرنسا دولتي دخي دولت عليه تك دوست مصالحي »

** ان وزير الخارجية في الدولة العثمانية ، كان يسمى بهذا الاسم ، في ذلك الزمان .

الوجوه . لأن أهل الجزائر وحكامها « مسلمون ، ومطيعون للدولة ، ومنقادون لارادتها » و « لم يصدر منهم إلى الآن أية حركة تخالف الرضاء العالي للسلطنة السنية » . فلا يجوز ، شرعاً ولا عقلاً ، سوق العسكر عليهم . ولذلك قررت الدولة العمل على انهاء النزاع بلا سفك الدماء وألقت هذه المهمة على عاتق « طاهر باشا » الذي كان من كبار امراء البحرية ، وزودت المشار اليه بالتعليمات اللازمة ، ووضعت تحت امرته بارجة لايصاله إلى مرسيليا والجزائر ، لاداء هذه المهمة .

٤ — ولكن ، قبل سفر طاهر باشا ، بلغ الباب العالي ، أولاً من سفير انكلترة ، ثم من سفير النمسا ، أن فرنسا فاوضت محمد علي باشا في شأن الجزائر ، واتفقت معه على القيام بحركات عسكرية .

لقد شك رجال الدولة — في بادئ الأمر — في صحة هذه الأخبار، إلاّ أنهم صاروا — بعد ذلك — ميالين إلى تصديقها ، فقرروا تأجيل سفر طاهر باشا إلى حين انجلاء الحقيقة ، كما قرروا أن يرسلوا إلى محمد علي باشا كتاباً ، ليستفسروا منه حقيقة الأمر ، ويحذروه من الانصياع إلى دسائس الافرنسيين وتسويلاتهم .

وكان مما جاء في هذا الكتاب : ان الدولة العلية لم تصدق هذا الخبر . لأنها تعرف ان محمد علي باشا « من كبار رجال الدولة، ومن ذوي الآراء الصائبة » . وهو « ممن يدققون مواطن الخطأ والصواب في كل مصلحة بعين بصيرة تمتد إلى النتائج البعيدة » . فلا يعقل « أن يستعمل قوته العسكرية — معاذ الله — ضد ايالة الجزائر » التي هي « خطة اسلامية، ومطمح أنظار الدول الأجنبية » . كما ان « أهاليها من تبعة الدولة العلية » . ومما لا يقبله العقل أن يقدم محمد علي باشا « في وقت شيخوخته » على سفك دماء المسلمين « دون وجه شرعي » وبلا « اذن عالي » فيرتكب مثل هذه « السيئة » التي تغاير « رضا الباري » ، وتنافي « ارادة السلطان » . ومع هذا ، ربما كان محمد علي باشا ، قد اختار اسلوب المجاملة

المقصود بالدولة العليا هنا (الدولة العثمانية) .

خلال حديثه مع قنصل فرنسا ، مما جعل هذا الأخير يتوهم انه وافق على المقترحات المعروضة عليه . ولذلك رأت الدولة أن تشرح لمحمد علي باشا الخطة التي قررت اتباعها في قضية الجزائر ، ليحيط علماً بها ، ويكلم الفرنسيين على ضوئها ، إذا مست الحاجة إلى ذلك .

٥ – واما الخطة التي قررتها « الدولة العلية » ، فتتلخص بما يلي ، حسب صراحة الكتاب الموجه الى محمد علي باشا ، والتعليمات الموجهة الى طاهر باشا :

يذهب طاهر باشا الى فرنسا فالجزائر . ويدرس مطاليب الفرنسيين فاذا رأى ان الترضية المطلوبة معتدلة نصح « داي الجزائر » بالانصياع اليها . وأما اذا رآها ثقيلة ، عمل لحمل فرنسا على تعديلها وتخفيفها .

ولكن ، اذا لم تتكلل مساعي طاهر باشا في هذا المضمار بالنجاح فانتهى الأمر الى نشوب الحرب بين فرنسا والجزائر ... تركت الدولة العثمانية « الطرفين وشأنهما » .

لأنه لا يجوز لها ان تعامل فرنسا بغير ما يقتضيه واجب « السلم والمصافاة » ، كما انه – من جهة أخرى – لا يسوغ لها ان تسوق عساكرها ضد الطرف الثاني ، لكونه من أهل الاسلام » .

فالخطة المعقولة الوحيدة التي يجب على الدولة العلية أن تتبعها في هذه القضية في نهاية الامر ، هي : « ترك الطرفين وشأنهما » .

ان هذه العبارة الأخيرة تكررت عدة مرات في الكتاب وفي التعليمات .

٦ – عندما وصل طاهر باشا الى مارسيليا ، واتصل بأميرال الاسطول الفرنسي ، كانت فرنسا قد استكملت معداتها العسكرية ، فقال له الاميرال : ان حكومته – بعد طول الانتظار – قررت الاستيلاء على الجزائر . وأمرته بتنفيذ هذا القرار . فلم يبق مجال للمكالمة أو المفاوضة في هذا لمضمار .

فاضطر طاهر باشا الى العودة دون أن يستطيع القيام بأي عمل كان.

والمدوّن الرسمي لوقائع « آل عثمان » ، يختتم بحثه في واقعة الجزائر، بالعبارات التالية :

« ان خبر الاستيلاء على الجزائر وصل الى السفارة الافرنسية في اثنين وعشرين يوماً ، وترجمان السفارة عندما أبلغ هذا الخبر البارد » (حرفياً: خبر بارد) الى الرئيس أفندي (أي : الى وزير الخارجية) ، أظهر مرامه بقوله : ها نحن خلصنا الدولة العلية من « غائلة الجزائر » .

٧ – يتضح من كل ما تقدم : ان الدولة العثمانية التزمت موقف الحياد التام » في الخصام الذي قام بين فرنسا وبين الجزائر . حتى انها لم تحتج على عمل فرنسا ، ولو احتجاجاً صورياً . وذلك على الرغم من تصريحاتها المتكررة بأن « القطر الجزائري ملك للدولة العلية » ، وبأن أهاليها من « تبعة الدولة العثمانية » ، وبأن حكام الجزائر « لم يأتوا بعمل يخالف رضاء الله وينافي ارادة السلطان » .

وكل شيء يدل على ان رجال الدولة كانوا قد زعموا ان واجبهم نحو فرنسا يعادل واجبهم نحو الجزائر ، ولذلك لم يجدوا في استيلاء الفرنسيين على تلك البلاد ما يستوجب التأثر والاعتراض .

وان كان المؤرخ الرسمي للدولة ، قد أظهر تأثره من ذلك بنعت « خبر الاستيلاء » بـ « البارد » ...

ألحوظة

من المعلوم ان الفرنسيين لم يستطيعوا ان يستولوا على سائر أقسام الجزائر بالسهولة التي استولوا بها على مدينتها الرئيسية ، بل انهم قوبلوا بمقاومة شديدة ، استمرت سنوات عديدة وكبدتهم خسائر فادحة ، وحملتهم على ارتكاب مظالم فظيعة للقضاء على تلك المقاومة .

الا أن حركات المقاومة هذه كانت أهلية ومحلية ، فلا تمت بأية صلة الى أعمال الدولة العثمانية ولذلك ، انها لا تدخل في نطاق أبحاث هذا الكتاب .

احتلال تونس

١ – لقد احتلت فرنسا تونس سنة ١٨٨١ ، ساقت عليها من البر جيشاً مؤلفاً من ٣٠،٠٠٠ جندي ومن البحر أسطولاً قوياً يحمل ٨٠٠٠ جندي ، وقامت بحركات عسكرية سريعة ، مكنتها من الاستيلاء على مدينة تونس بسهولة ، ومن اجبار الـ « الباي » على قبول حماية فرنسا، بموجب الاتفاقية التي وقع عليها في « قصر باردو » في ١٢–٥–١٨٨١.

وقد أعلنت فرنسا أنها تقوم بهذه الحركات العسكرية بغية « وضع حد للغارات التي كانت تقوم بها العشائر التونسية على الاراضي الجزائرية » .

ولكن ، في حقيقة الأمر ، انها أقدمت على تلك الحركات تحقيقاً لأمنية كانت تدغدغ مخيلة ساستها منذ عدة عقود من السنين : توسيع نطاق سيطرة فرنسا الاستعمارية في أفريقيا الشمالية ، بالاستيلاء على تونس الواقعة في شرق الجزائر ، ومراكش الواقعة في غربها .

وقد رأى « جول غره في » – سنة ١٨٨١ – ان الأوضاع السياسية العالمية أصبحت مساعدة على تحقيق الشطر الشرقي من تلك الأمنية ، دون احداث أزمة دولية .

لأنه ، في مؤتمر برلين الذي كان عقد قبل بضع سنوات كانت ثلاثة من دول أوروبا الكبرى حققت لنفسها مكاسب هامة من السلطنة العثمانية »

فان النمسا كانت تولت ادارة إيالتي البوسنة والهرسك .

وروسيا كانت استولت على مدن ومقاطعات هامة في شرق الأنضول وفي قافقاسيا ، فضلاً عن انها استطاعت أن تكون دويلات موالية لها ، في شمال نهر الدانوب وجنوبه .

وأما انكلترة ، فكانت قد حصلت على جزيرة قبرص، وأمنت بذلك سيطرتها على شرق البحر الأبيض المتوسط ، بعد أن كانت قد وطدت سيطرتها على غرب البحر المذكور ووسطه ، بواسطة جبل طارق وجزيرة مالطه .

فما كان من المعقول أن تعترض احدى هذه الدول على العمل الذي ستقوم به فرنسا في تونس ، بل كان من الطبيعي أن تعتبر ذلك بمثابة «عوض» مقابل المكاسب التي حققتها كل واحدة منها خلال المؤتمر المذكور .

واما المانيا ، فانها كانت صرحت لممثلي فرنسا — في أروقة المؤتمر — على لسان بيسمارك نفسه : بانها تعترف لفرنسا بحق امتلاك تونس ، وبانها مستعدة لتأييدها في الحركات التي قد تقوم بها في هذا السبيل :

والدولة الوحيدة التي كانت تطمح في امتلاك تونس ، والتي كان من المتوقع أن تعترض على فرنسا ، كانت ايطاليا . لأن تونس كانت قريبة من سواحلها ، كما ان الجالية الايطالية المقيمة في تونس كانت كبيرة نسبياً، تفوق مجموع جاليات الدول الأوروبية الأخرى .

ولكن ايطاليا كانت — عندئذ — دولة ناشئة ضعيفة ، لم يمض على اتمام وحدتها إلاّ نحو عقد واحد من السنين ، فكان باستطاعة فرنسا أن لا تعبأ بالمعارضة التي قد تأتي منها .

وفعلاً ، قد غضبت ايطاليا غضباً شديداً ، من جراء احتلال فرنسا لتونس ، الاّ انها لم تستطع أن تفعل شيئاً ، غير الانضام إلى الاتفاق الثنائي السري الذي كان عقد بين المانيا والنمسا،وتحويل الاتفاق المذكور

إلى ثلاثي .

ولهذه الاسباب كلها ، نستطيع أن نقول : ان فرنسا احتلت تونس، وبسطت حمايتها عليها ، دون أن تثير بعملها هذا أزمة دولية .

٢ – ولكن ، تونس كانت « أيالة » تابعة للدولة العثمانية ، ومعدودة من « الممالك العثمانية » بصورة رسمية .

وحكام تونس لم ينفكوا عن الاعتراف بسيادة الدولة العثمانية عليهم حتى انهم كانوا يشتركون في الحروب التي كانت تخوض غمارها الدولة المذكورة ، بجيوشهم وسفنهم ، متى طلبت منهم ذلك ، فاحتلال تونس من قبل فرنسا ، كان يعني – والحالة هذه – التعدي على حقوق الدولة العثمانية ، والاخلال بتماميتها . وهذا كان من شأنه أن يولد أزمة سياسية بين الدولتين .

غير ان فرنسا تخلصت من هذه المشكلة ، بسهولة أعظم بكثير مما كانت تتوقع :

فان السلطان عبد الحميد ، احتج على فرنسا ، إلاّ أنه لم يردف احتجاجه هذا بأي عمل سياسي ، أو اقتصادي ، أو اداري . ولم يغير شيئاً من الصلات الحسنة التي كانت قائمة بين الدولة العلية وبين فرنسا ، حتى انه لم يكرر الاحتجاج ، ولم يطلب من فرنسا أن تجلو عن تلك البلاد .

٣ – ان التساهل الذي أظهره السلطان عبد الحميد في قضية تونس ، كان أثار استغراب الكثيرين . ومحافل الأحرار في الآستانة لم تستطع أن تعلل هذا التساهل ، إلاّ بالرغبة الجنونية التي كانت تملك مشاعر عبد الحميد في التخلص من مدحت باشا ، بأي ثمن كان .

والوثائق السياسية التي نشرتها الحكومة الفرنسية بعد ذلك ، لم تترك مجالاً للشك في صحة هذا التعليل :

من المعلوم ان مدحت باشا كان على رأس الجماعة التي خلعت السلطان

عبد العزيز ، فالسلطان مراد ، واجلست السلطان عبد الحميد ، وحملته على اصدار الدستور الذي عرف باسم « القانون الأساسي » .

ولهذا السبب كان عبد الحميد يخاف من مدحت باشا ، ويتوهم بأنه قد يقدم على خلعه هو أيضاً ، في يوم من الايام .

ولذلك ، كان نفاه إلى خارج البلاد ، ثم اضطر — خلال الحرب الروسية — إلى السماح له بالعودة إلى الممالك العثمانية ، وعينه والياً على سورية . وبعد ذلك نقله إلى ولاية ازمير .

ومع هذا لم ينفك عن التفكير في ايجاد طريقة للتخلص منه ، بصورة نهائية .

وبطانته استطاعت أن تمهد السبيل لتحقيق أمنيته هذه : انها اصطنعت طائفة من شهود الزّور ، الذين أخذوا يؤكدون بأن السلطان عبد العزيز لم ينتحر بعد خلعه ، كما أذيع ذلك في حينه ، بل قتل غدراً ، بأمر مدحت باشا وجماعته .

وعندما تمت الترتيبات المتعلقة بذلك ، أصدر السلطان أمره باعتقال مدحت باشا ، لمحاكمته بتهمة قتل السلطان عبد العزيز .

ولكن مدحت باشا — الذي كان لا يزال والياً في أزمير — علم بهذا الأمر ، قبل تنفيذه ، فالتجأ إلى القنصلية الفرنسية الكائنة في المدينة المذكورة .

إن التجاء مدحت باشا إلى القنصلية الفرنسية بهذه الصورة — قبل اعتقاله — أغاظ عبد الحميد كثيراً ، وأربكه ارباكاً شديداً . فاستدعى سفير فرنسا ، وأبلغه شدة اهتمامه بهذا الأمر ، وطلب منه أن يعمل على عدم ابقاء مدحت باشا في القنصلية . والسفير أبرق بالأمر إلى وزير خارجيته ، بطبيعة الحال .

كان حدث ذلك ، خلال الاسبوع الأول من احتلال فرنسا لتونس . فأى وزير الخارجية أن يستغل هذا الموقف : يقدم للسلطان عبد الحميد

جميلاً في قضية مدحت باشا ، ليضمن لفرنسا تساهله في قضية تونس .

فسارع الوزير في ارسال برقية إلى القنصل مباشرة ، يأمره فيهـا بعدم إبقاء مدحت باشا في القنصلية ، كما أبرق إلى السفير ، يعلمه بأنه ارسل الأوامر اللازمة إلى القنصل رأساً ، تسريعاً للمعاملة .

إن هذه الخطة ، قد أثمرت الثمرة الـتي كان يتوقعها منهـا وزير الخارجية : فقد تلقى ، في اليوم التـالي ، برقية من السفير، يقول فيهـا :

« إن السلطان تحسس كثيراً من الخطة التي اتبعناها في حادث مدحت باشا ، فقد قال لي أحد رجال القصر : ان السلطان إنما احتج على احتلال تونس ، ليتخلص من المسؤولية تجاه المسلمين ، وليحتفظ بمكانته كخليفة ، لا غير . وكان السلطان قـد أبلغني يوم أمس – بالواسطة – ان قضية تونس لن تكون بيننا إلاّ سحابة عابرة » .

وفعلاً قد أهمل السلطان عبد الحميد قضية تونس تماماً ، بعد احتجاجه الأول ، ولم يعد إلى إثارتها أبداً .

ويتبين من ذلك ان « التشفي من مدحت باشا » كان في نظره أهـم وأوجب من « الدفاع عن تونس » .

* * *

بهذه الصورة ، استولت فرنسا على تونس ، وصارت تحكمهـا وتستعمرها تحت قناع « الحماية » . وان كانت الدولة العثمانية ظلـت تعتبرها تابعة لها ، وظلت تذكر اسمها – في حوليتهـا الرسمية – بين « الممالك العثمانية » ، ذكراً مجرداً من كل ايضاح وتفصيل .

احتلال مصر

١ – إن احتلال بريطانيا لمصر ، قد بدأ في ١١–٧–١٨٨٢ ، بانزال جيوشها إلى مدينة الاسكندرية وثم ، بدخول الجيوش البريطانية إلى القاهرة ، بعد اندحار الجيش المصري ، في موقعة التل الكبير ، في ١٣–٩–١٨٨٢ .

كانت بريطانيا العظمى قد أقدمت على هذا العمل دون أن تتفق أو تتفاوض مع دولة من الدول الأوروبية الكبرى . بل انها كانت تعرف جيداً ان عملها هذا سيثير ثائرة الدول المذكورة ، وان فرنسا – مع روسيا – ستكون في مقدمة الثائرات .

ولذلك كانت اتخذت كل ما يمكن اتخاذه من التدابير الاحتياطية لتهدئة خواطر ساسة أوروبا ، وتخدير أعصابهم : فأعلنت – منذ اليوم الأول – بأنها لم تنزل جيوشها للأراضي المصرية بقصد احتلالها بل انما أنزلتها بغية اقرار الأمن فيها ، وذلك « لصيانة أرواح وأموال رعاياها ، ورعايا الدول الأوروبية الأخرى » ، كما أكدت انها لن تتأخر في الجلاء عن مصر ، حالما يستتب الأمن فيها .

وفضلاً عن ذلك ، انها التزمت خطة سياسية بالغة البراعة : أحاطت أعمالها – منذ بداية الأزمة المصرية – ، بكل ما يلزم من مظاهر « حسن

النية » ، دون أن تحيد قيد شعرة عن هدفها الأصلي ، ودون أن تتخلى عن شيء من مراميها الحقيقية .

فانها أشركت فرنسا معها ، عندما تقدمت إلى الخديو بطلب إقصاء عرابي باشا عن الحكم .

واشتركت في المؤتمر الذي انعقد في الاستانة من سفراء الدول الكبرى لمعالجة القضية المصرية ، ودعت الجميع – خلال ذلك المؤتمر – إلى القيام بعمل مشترك .

وعندما قررت ضرب القلاع في الاسكندرية ، لإيقاف أعمال التحكيم فيها ، دعى أمير اسطولها ، زميليه أميري الاسطول الفرنسي والاسطول الايطالي للاشتراك معه في عمليات القصف ، ولكنهما امتنعا عن الاشتراك في هذه العمليات ؛

وفي الأخير ، عندما قررت ارسال حملة عسكرية إلى السويس ، دعت الحكومة الفرنسية إلى الاشتراك معها في هذه الحملة . إلاّ أن الحكومة المذكورة لم تستطع أن تحصل من البرلمان على الاعتمادات اللازمة لذلك . فلم تستطع أن تلبي دعوة بريطانيا في هذا الأمر .

بهذه الصورة ، كانت بريطانيا قد حصلت على سلسلة من الحجج والمبررات للانفراد بالعمل في مصر .

وفضلاً عن ذلك كله ، انها اهتمت بالوجهة الشرقية من القضية أيضاً : فقد حملت السلطان عبد الحميد على اصدار بيان يستنكر فيه أعمال عرابي باشا ، ويعتبره « عاصياً يجب تأديبه » . كما انها حصلت من الخديو على رسالة شكر ، يعرب فيها عن امتنانه من المساعدة الثمينة التي قام بها الجيش البريطاني لاعادة الأمن إلى بلاده . وبهذه الصورة ، أظهرت بريطانيا أعمالها على شكل « تنفيذ لارادة السلطان العثماني » ، و « تلبية لرغبة الخديو المصري » .

٢ – إني لن أسرد هنا ، ما جرى في الميدان الدولي من المناقشات

والمفاوضات ، حول هذا الاحتلال ، لأن ذلك خارج عن أهداف هذا الكتاب ، فضلاً عن انه كان قد وجد ما يستحقه من الاهتمام في الكتب والمنشورات العربية . وسأحصر بحثي في موقف الدولة العثمانية من هذا الاحتلال ، لأن ذلك يدخل في صميم أغراض هذا الكتاب، فضلاً عن انه لم يجد إلى الآن ما يستحقه من الاهتمام في الكتب والمنشورات العربية .

فان موقف الدولة العثمانية من احتلال بريطانيا لمصر ، لم يكن من المواقف المشرفة لها ، بوجه من الوجوه .

إن مؤرخي الأتراك الحديثين أنفسهم ، يعترفون بأن هذا الموقف كان مشوباً بالشيء الكثير من التردد والتخبط ، وكان بعيداً عن التبصر بالعواقب وعن الاهتمام بالصالح العام .

فان التفاصيل التالية ، تظهر هذه الحقيقة بكل وضوح وجلاء :

(أ) — عندما بدأت الثورة العرابية ، أرسل السلطان عبدالحميد ياوره الأكرم درويش باشا إلى مصر ، والتزم جانب عرابي ، حتى أنه أنعم عليه بالدرجة الأولى من الوسام المجيدي .

لأنه أراد أن يستفيد من الحركة العرابية ، لتقليل امتيازات الخديوية المصرية وسلطاتها .

ولكنه ، بعد مدة وجيزة ، أصدر أمراً باعتبار عرابي عاصياً يجب تأديبه ، وذلك نزولاً عند رغبة البريطانيين .

(ب) — خلال انعقاد مؤتمر سفراء الدول الكبرى في الاستانة ، لمعالجة الأزمة المصرية ، أرسل السلطان عبد الحميد كاتبه الخاص رشيد باشا إلى السفارة البريطانية ، لمكالمة السفير في المسألة المصرية .

فسأل رشيد باشا السفير : ما هو رأي بريطانيا العظمى ومقاصدها ، بالنسبة إلى أحوال مصر الحاضرة ومستقبلها .

والسفير أجابه بأن رأي حكومته في هذا المضمار يتلخص بالامور

التـالية :

– يجب أن يصان ما للسلطان من حقوق سيادة على مصر ، وما لبريطانية من مصالح حياتية فيها .

– يجب أن تضمن حرية الملاحة في قناة السويس .

– يجب أن لا تكون الادارة المصرية فاسدة إلى حد يستوجب تدخل الدول الأجنبية فيها .

عندئذ قال له رشيد باشا : – إن السلطان عبد الحميد يكره فرنسا ، ويفكر في ايداع ادارة مصر بأكملها إلى الحكومة البريطانية ، على أن تبقى حقوق سيادة السلطنة على مصر محفوظة .

ثم سأله : – على توافق بريطانيا على ذلك ؟

ولكن السفير أجاب بأنه يشك في موافقة حكومته على ذلك ، وأشار إلى ما لهذه القضية من صبغة دولية ، تستوجب تفاهم الدول الكبرى عليهـا .

(ج) – عندما اقترحت الدول الأوروبية على الباب العالي ارسـال جيش عثماني إلى مصر ، لتوطيد الأمن فيهـا ، – بغية عدم افسـاح المجال لانفراد بريطـانيا في هـذا الأمر – ، قرر مجلس الوزراء العمل بهذا الاقتراح . ورأى أن يعهـد بهـذه المهمة إلى الجيش السـادس المرابط في دمشق الشام . والسلطان عبد الحميد ، وافـق على هـذا القرار ، في بادئ الامر . ولـكنه عـدل عن ذلك في اليوم التـالي فترك المجال أمـام بريطانيا العظمى للانفراد في احتلال مصر ، بحجة توطيد الأمن فيها .

ويتبين مما جاء في المذكرات السياسية الـتي نشرها كل من سعيد باشا وكامل باشا – اللذين كانا تناوبا على الحكم والصدارة خلال الأزمـة المصرية المذكورة – ، ان العامل الأساسي لوقوف السلطان عبد الحميد هذا الموقف السلبي ، كان تخوفه من مصر . إذ كان يقول : إذا أرسلنا

جيشاً إلى مصر ، أخشى أن يعجب بأحوال مصر ، وينجذب اليها ، فلا يعود يرتضي ادارتنا .

ومن المؤكد ان الأوهام التي استولت على ذهن السلطان عبد الحميد ، قد سهّلت على بريطانيا تحقيق أمانيها المتعلقة بمصر ، تسهيلاً كبيراً :

٣ — لهذه الأسباب كلها ، انفردت بريطانيا في احتلال مصر .

في الواقع ، ان الدول الأوروبية ، ولا سيما فرنسا ، لم تنفك عن الاعتراض على هذا الاحتلال : وظلت تطالب بريطانيا بتعيين موعد لجلاء جيوشها عن البلاد المصرية .

ولكن ، مما يلفت النظر ، ان اهتمام الدول المذكورة بهذا الأمر ، كان يفوق كثيراً اهتمام الدولة العثمانية فيها ، على الرغم من كونها صاحبة « السيادة الشرعية » على مصر .

وأما بريطانيا ، فقد ظلت تكرر ، بكل مناسبة ، ان احتلالها لمصر ما هو إلاّ تدبير موقت ، ولكنها لم تنفك — مع ذلك — عن العمل على ترسيخ أركان حكمها فيها ، تحت ستار هذا « الاحتلال الموقت » ، بواسطة جماعة من الموظفين المدنيين والعسكريين ، الذين ظلوا يعملون هناك ، بصفة قواد ، أو خبراء ، أو مديرين أو مستشارين .

وظلت بريطانيا تحكم مصر ، مدة تناهز ثلث قرن ، دون أن تتظاهر بالتنكر لسلطة الخديو ، ودون أن تعدل عن الاعتراف بسيادة السلطان العثماني على تلك البلاد .

٤ — إن النزاع القائم بين فرنسا وبين بريطانيا على القضية المصرية ، استمر طوال القرن التاسع عشر ، وبلغ ذروة الخطر عندما وصل « مارشان » — على رأس كتيبة فرنسية — إلى « فاشودا » .

ولكن ، منذ بداية القرن الحالي أخذ ساسة الدولتين المذكورتين ، يدركون وجوب حل الخلافات القائمة بينهما ، ليستطيعوا الوقوف أمام قوة ألمانيا البرية والبحرية والاقتصادية التي صارت تتعاظم بسرعة كبيرة .

وتزداد خطراً عليهما .

إن وزير خارجية فرنسا « دلقاسه » كان أشد الشاعرين بالخطر الألماني ، وأقوى القائلين بوجوب التفاهم والاتفاق مع الدولة البريطانية .

ولذلك أخذ يسعى في هذا السبيل ، بعد تسوية حادثة فاشودا ، والمفاوضات التي جرت بينه وبين ساسة بريطانيا ، انتهت سنة ١٩٠٤ إلى عقد اتفاقية سياسية هامة .

إن قضية مصر ، كانت من أهم المسائل التي تم حسمها بالاتفاقية المذكورة : فقد اعترفت فرنسا لبريطانيا بموقع ممتاز ومصالح خاصة في مصر . ومقابل ذلك ، اعترفت بريطانيا لفرنسا بموقع ممتاز ومصالح خاصة في مراكش . وذلك يعني : ان فرنسا تركت لبريطانيا حرية العمل والتصرف في مصر ، كما ان بريطانيا تركت لفرنسا حرية العمل والتصرف في مراكش .

ومع هذا ، لم تر بريطانيا لزوماً لتغيير الخطة السياسية التي كانت تسير عليها في الشؤون المصرية ، وظلت تحكم البلد تحت ستار «الاحتلال الموقت» . حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، ودخول الدولة العثمانية في الحرب المذكورة بجانب ألمانيا .

٥ ــ ومما تجدر الاشارة اليه : ان اللورد كيتشنر ــ الذي كان مندوباً سامياً على مصر ــ ، اقترح على وزير الخارجية البريطانية « السير أدوار غراي » اجراء بعض التغييرات في السياسة المذكورة . وذلك عقب انهزام الجيوش العثمانية أمام الجيوش البلقانية . فقد أرسل اليه مذكرة ــ في ٣ــ١١ــ١٩١٢ ــ قال فيها ما مآله :

إن الخديو ، والحكومة ، والوطنيين يستعملون « حقوق سيادة السلطنة العثمانية على مصر » كسلاح لمقاومتنا ، ويتخذونها ذريعة لعرقلة تنفيذ ما لا يعجبهم من مشاريعنا . وأنا أعتقد ان حالة الدولة العثمانية الحاضرة تساعدنا على التفاهم معها مباشرة ، في هذه القضايا .

وأرى أن نطلب منها الموافقة على الأمور التالية :

١ – سيادة السلطان على مصر تبقى محفوظة كما كانت قبلاً ، إلا انه لا يستعمل هذا الحق دون علم الحكومة البريطانية وموافقتها .

٢ – تنصيب الخديو يكون : إما من قبل الحكومة البريطانية بعد أخذ رأي السلطان ، وإما من قبل السلطان ، بموجب نصيحة الحكومة البريطانية .

٣ – براءة القناصل تعطى – من الآن فصاعداً – من قبل مصر مباشرة ، دون الرجوع إلى وزارة الخارجية العثمانية .

٤ – قاضي مصر ، يعين – في الحالة الحاضرة – من قبل حكومة مصر نفسها ، لا من قبل الدولة العثمانية . (ان القاضي الحالي ، المعين من قبل الدولة العثمانية لا يعرف العربية) .

٥ – تلغى الكوميسرية العثمانية ، وتترك أمور رعاية شؤون التبعة العثمانية إلى المفوضية البريطانية .

٦ – تتنازل الدولة العثمانية لبريطانيا ، عن كل ما يمكن أن يكون لها من حقوق ومطالب في السودان .

ويقول اللورد كيتشنر – بعد سرد هذه المواد الست – : إذا حصلنا على موافقة الدولة العثمانية على هذه الأمور ، نستطيع أن لا نفكر في « إلحاق مصر » في الحالة الحاضرة .

ولكن السير « ادوار غراي » لا يحبذ العمل بهذه المقترحات في تلك الظروف ، فيقول في الجواب الذي أرسله بتاريخ ١٤–١١–١٩١٢

« يلوح لي أن الدول الأوروبية لا تميل في الحالة الحاضرة – إلى استغلال أحداث البلقان لتحقيق مكاسب خاصة بها ، فاذا تقدمنا نحن الآن إلى الدولة العثمانية بمثل هذه المطالب ، نكون قد فتحنا باباً لتقدم الدول الأخرى بمطالب خاصة بها ، وربما فسحنا المجال لمحاولة « المقاسمة العامة » . وذلك قد يعود علينا بأضرار تفوق النفع الذي نستطيع

أن نناله في الشؤون المصرية » .

ولهذا السبب لم يتقدم السير أدوار غراي إلى الدولة العثمانية بأي طلب جديد يتعلق بالقضية المصرية .

ولكننا سنرى فيما بعد ، انه ـ قبل أن يمضي عام واحد على ذلك ـ سيفتح باب « استغلال نتائج الأحداث البلقانية » على مصراعيه. وسيحصل السير أدوار غراي نفسه ـ من الدولة العثمانية ـ على مكاسب هامة لبلاده . إلاّ انه لن يسعى وراء « مكاسب في الشؤون المصرية » ، لأنه كان يعتبر مصر « مكسوبة » فعلاً لبريطانيا ، بل « داخلة في جيبها » . انما سيوجه جهوده لتحقيق مكاسب جديدة في آسيا العثمانية ، ولا سيما في ما بين النهرين كما سيتضح ذلك من الأبحاث التي سينتهي بها هذا الكتاب ، حول المفاوضات التي جرت والاتفاقيات التي عقدت ، خلال الفترة الزمنية التي مضت بين انتهاء الحروب البلقانية ، وبين ابتداء الحرب العالمية ، أي : خلال النصف الأخير من سنة ١٩١٣ ، والنصف الأول من سنة ١٩١٤ .

* * *

وخلاصة القول : ان بريطانيا العظمى لن تعلن انتهاء السيادة العثمانية على مصر ، إلاّ عند قيام حالة الحرب بينها وبين السلطنة العثمانية ، سنة ١٩١٤ .

والدولة التركية ستعترف بذلك في معاهدة لوزان ، وستعلن تنازلها عن كل ما كان لها من حقوق ومطالب في مصر .

احتلال طرابلس الغرب

لقد احتلت ايطاليا مدينة طرابلس في ١١-١٠-١٩١١ ، ثم « درنة » في ١٣-١٠-١٩١١ ، وخمس في ١٨-١٠-١٩١١ ، وبني غازي في ٢٠-١٠-١٩١١ .

وبعد حروب ومفاوضات استغرقت أحد عشر شهراً ، أصبحت مالكة للقطر الطرابلسي ، بموجب المعاهدة التي تم التوقيع عليها بين ممثلي المملكة الايطالية وبين ممثلي السلطنة العثمانية في ١٥-١١-١٩١٢ ، في مدينة اوشي ، الكائنة على ساحل بحيرة ليمان ، في سويسرة .

٢ - إن طرابلس الغرب لم تكن - قبل هذا الاحتلال - من الأيالات العثمانية التي تتمتع بامتيازات ادارة خاصة ، تجعلها صاحبة حكومة محلية وجيش محلي - مثل الجزائر وتونس ومصر ، التي شرحنا كيفية احتلالها في الصحائف السابقة - ، بل كانت « ولاية عثمانية » بكل معنى الكلمة ، وجميع أمورها كانت تدار ، مثلما تدار أمور سائر الولايات الكائنة في القسمين الأوروبي والآسيوي من السلطنة العثمانية ، وما كان يوجد أي فرق بينها وبين سائر الولايات ، لا من وجهة التشكيلات الادارية ولا من وجهة النظم المالية والقضائية .

وكذلك « بني غازي » ، انها كانت « متصرفية عثمانية » ، لا تختلف

عن سائر المتصرفيات ، في أمر من الأمور الادارية .

فاذا كانت مسؤولية احتلال الايالات السالفة الذكر لا تقع بكاملها على عاتق الدولة العثمانية نفسها ، بل كان قسم كبير أو صغير منها يقع على عاتق الحكومات المحلية التي كانت قائمة فيها ... فان مسؤولية احتلال طرابلس الغرب وبني غازي تقع بكاملها — وعلى وجه الانحصار — على عاتق الدولة العثمانية نفسها ، لأنه ما كان يوجد هناك لا حكومة محلية ، ولا جيش محلي ، بل كانت أزمّة جميع الامور في تلك البلادمتركّزة في أيدي رجال السلطنة المقيمين في عاصمة الدولة ، والمأمورين المنصوبين والموفدين من قبلهم مباشرة .

ولا نغالي إذا قلنا : ان الدولة العثمانية ، ما كانت قامت بعمل يستحق الذكر ، لا في سبيل استكمال وسائل الدفاع عنها ، ولا في سبيل توفير وسائل العمران فيها .

إنها كانت ولاية نائية ، محصورة بين مصر — المحتلة من الانكليز — وبين تونس — المحتلة من الفرنسيين — .

والمواصلة بينها وبين عاصمة الدولة أو بين سائر أقسام الممالك العثمانية ما كانت تتم إلا بالطرق البحرية الطويلة والملتوية . والدولة ما كانت استطاعت أن تؤسس خطاً ملاحياً واحداً ، يضمن هذه المواصلة ، ولو في الشهر مرة . ولذلك كان الموظفون الذين يعينون ويوفدون اليها ، يضطرون إلى السفر بالسفن الأجنبية ، فضلاً عن انهم كانوا يضطرون إلى الانتقال من سفينة إلى سفينة عدة مرات ، قبل أن يصلوا إلى مركز الولاية ، لوقوع المدينة خارج طرق الملاحة التجارية العامة ، فكان الموظفون يسافرون — عادة — بباخرة إلى « بيره آ » في اليونان ، وينتقلون هناك إلى باخرة ثانية ، تتولى ايصالهم إلى « كاتانيا » في جزيرة صقلية ، وهناك ينتقلون إلى سفينة ثالثة ، تضمن المواصلة بين الجزيرة المذكورة وبين جزيرة مالطة . وفي الأخير ، يركبون على ظهر سفينة رابعة .

توصلهم من مالطه إلى طرابلس الغرب .

واما السفن العثمانية المحدودة العدد ، فما كانت تسافر إلى طرابلس – عادة – إلاّ مرة في السنة ، وذلك لنقل جنود الاستبدال . وكانت تذهب ، في بعض الأحيان ، لنقل جماعة من المنفيين ، الذين يتقرر ابعادهم عن عاصمة السلطنة ، بحجة كونهم خطرين على أمن الدولة ، أو مظنون بعدم ولائهم للسلطان ، وبالانتساب إلى جمعيات الأحرار :

لأن طرابلس الغرب – ولا سيما قلعة « فزان » التي تقع في أقصى الجنوب من الولاية ، على حدود الصحراء الكبرى – ، كانت تعتبر أقسى « المنافي » وأنآها عن العمران .

واما المشروطية الثانية – التي كانت اعلنت قبل الاحتلال المذكور ، بمدة لا تزيد على السنتين إلاّ بضعة أشهر – فلم تستطع أن تحدث في أحوال الولاية تغيراً ذا بال ، سوى : انها أطلقت سراح الأحرار المبعدين اليها ، وأزالت صبغة « المنفى » عنها .

وبقيت طرابلس الغرب وبني غازي ، ولاية ومتصرفية ، مهملة ومتأخرة ، بكل معنى الكلمة :

٣ – وكانت ايطاليا تطمع في امتلاك واستعمار تلك البلاد ، منذ العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر .

إنها كانت وجهت أنظار مطامعها ، في بادئ الأمر ، نحو تونس : غير انها ، عندما فقدت الأمل في تحقيق تلك الأمنية ، بسبب استيلاء فرنسا على الأيالة المذكورة ، حولت أنظارها إلى طرابلس الغرب ، وأخذت تعد العدة لاستملاكها ، بكل همة ونشاط .

فرأت ، أولاً ، أن تتفاوض مع الدول الأوروبية في هذا الشأن ، لتحصل على موافقة بعضها ، ومساعدة بعضها الآخر ، لتحقيق أمنيتها هذه . فاستطاعت أن تعقد سلسلة اتفاقيات سرية لهذا الغرض ، مع كل من بريطانيا ، واسبانيا ، وفرنسا ، والنمسا ، وألمانيا وروسيا .

أنا لا أرى لزوماً لاستعراض جميع تلك الاتفاقيات — التي تتراوح تواريخها بين سنة ١٨٨٧ ، وبين سنة ١٩٠٩ . وسأكتفي بذكر أهم أحكام الأهم منها :

(أ) — ان اولى الاتفاقيات التي تناولت مسألة طرابلس الغرب ، كانت الاتفاقية السرية التي عقدت بين ايطاليا وبين بريطانيا في ١٢—٢—١٨٨٧ .

وقد جاء في هذه الاتفاقية ما يلي :

« سيعمل الطرفان المتفقان على ادامة الـ « ستاتوكو » — (أي : على ابقاء ما كان على ما كان) — على قدر الامكان ، في الأوضاع القائمة في البحر المتوسط ، والادرياتيك والايجه والبحر الأسود . وسيحولان دون حدوث تغير فيها يضر بمصالحهما ، عن طريق الالحاق ، أو الحماية ، أو أية طريقة أخرى .

« غير انه ، إذا استحال ذلك — أي : إذا لم يعد في الامكان ابقاء ما كان على ما كان — فسيتفق الطرفان على ما يجب عمله في هذا الشأن .

« وستؤيد ايطاليا أعمال بريطانيا في مصر ، ومقابل ذلك ستدعم بريطانيا الأعمال التي تقوم بها ايطاليا في أية ناحية من سواحل شمال افريقيا ، ولا سيما في طرابلس الغرب وبني غازي ، وذلك في حالة استيلاء دولة ثالثة على أي جزء من أجزاء تلك السواحل .

« وفي كل الأحوال ، سيساعد الطرفان بعضهما البعض ، في جميع الأمور التي تتعلق بالبحر المتوسط . »

(ب) — كانت ايطاليا تخشى — أكثر ما تخشى — منافسة فرنسا لها في طرابلس الغرب أيضاً . ولذلك سعت إلى ضمان مساعدة النمسا وألمانيا لها في هذا المضمار ضد فرنسا ، وذلك أولاً بالانضمام إلى الاتفاق الثنائي الذي كان قائماً بين الدولتين المذكورتين ، وتحويله إلى اتفاق ثلاثي .

ثم باضافة بعض الفقرات أو المواد الجديدة إلى نصوص المعاهدة المتعلقة بذلك : أو بإردافها باتفاقيات سرية جديدة، توسيعاً أو تفسيراً لأحكامها، وذلك خلال تجديدها وتمديد مدتها ، في تواريخ مختلفة ، ولا سيما في السنوات ١٨٨٧ ، ١٨٩١ ، و ١٩٠٢ .

(ج) — ومع كل ذلك ، رأت ايطاليا من الأوفق أن تتفاوض مع فرنسا أيضاً في هذا الأمر ، فاستطاعت أن تعقد معها اتفاقية سرية ، في ١٤–١٢–١٩٠٠ ، ضمنت بها عدم منافسة فرنسا لها في طرابلس الغرب .

إذ نصت الاتفاقية المذكورة على أن : « إيطاليا تعترف لفرنسا بالأولوية في مراكش ، كما ان فرنسا تعترف لايطاليا بالأولوية في طرابلس وبني غازي . فإذا أقدمت فرنسا على استحصال منافع جديدة في مراكش ، فسيحق لايطاليا أن تقوم بما تراه من اجراءات في طرابلس وبني غازي . »

وبعد مرور نحو سنتين على تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ، عقدت الدولتان اتفاقية سرية أخرى ، أكثر صراحة وشمولاً من الأولى ، وذلك في ٢–١١–١٩٠٢ .

وقد نصت هذه الاتفاقية على ما يلي :

« إذا تعرض أحد الطرفين المتعاقدين إلى تعدٍّ من طرف آخر ، أو إذا اضطر إلى الحرب دفاعاً عن شرفه وكرامته ... يبقى الطرف الثاني على الحياد » .

كما صرحت الاتفاقية « ان الحقوق التي اعترفت بها فرنسا لايطاليا في طرابلس الغرب وبني غازي تشمل فزان أيضاً . »

(د) — وبعد جميع هذه الاتفاقيات ، رأت ايطاليا أن تكسب روسيا أيضاً إلى جانبها ، وعقدت معها الاتفاقية السرية المؤرخة بتاريخ : ٢٤–١٠–١٩٠٩ ، وذلك خلال الملاقاة التي تمت بين قيصر روسيا وبين

ملك ايطاليا ، في راكوينتشي ».

وكان مما نصت عليه هذه الاتفاقية :

« يعمل الطرفان على حل مسائل البلقان وفق مبدأ القوميات » .

و « تتعهد روسيا أن تنظر بعين العطف إلى مصالح ايطاليا في طرابلس ، كما تتعهد ايطاليا أن تنظر بعين العطف إلى مصالح روسيا في المضايق » .

(ﻫ) – يظهر من هذه الاتفاقيات : ان ايطاليا حصلت على الاعتراف بحقها في طرابلس ، من بريطانيا مقابل مصر ، ومن فرنسا مقابل مراكش ، ومن روسيا مقابل المضايق . ولكنها حصلت على الاعتراف من ألمانيا والنمسا دون تعويض معين ، بل في نطاق اتفاق عام ، يشمل جميع العلاقات الخارجية الأساسية .

ويلاحظ ان طائفة من هذه الاتفاقيات ، كانت ضمنت لايطاليا أمراً أهم من الاعتراف : ضمنت لها التأييد والمساعدة ، عند الاقتضاء .

٤ – عندما كانت ايطاليا تبذل الجهود الكبيرة لعقد هذه الاتفاقيات السرية ، بهذه الصورة ، كانت ، – من جهة أخرى – لا تنفك عن السعي وراء بسط نفوذها على تلك البلاد ، عن طريق توسيع العلاقات التجارية معها ، وانشاء المؤسسات الاقتصادية والثقافية فيها .

والجرائد الايطالية صارت تهتم بشؤون طرابلس الغرب وبني غازي ، أكثر من اهتمام الجرائد التركية نفسها . وكثيراً ما كانت تخصص الحقول العديدة لنشر الأبحاث والأخبار عن نشاط الجاليات والمؤسسات الايطالية العاملة فيها من ناحية ، وعن سوء تصرفات الموظفين العثمانيين القائمين على ادارتها من ناحية أخرى .

حتى ان وزير الخارجية ، الكونت « سان جوليانو » – لم يتورع عن القاء بيان في البرلمان – سنة ١٩١٠ – شرح فيه ما لايطاليا من

مصالح خـاصة وموقع ممتاز في طرابلس الغرب وبني غازي ، وأعلن على الملأ ان الحكومة مصممة على صيانة تلك المصالح الخاصة وصون ذلك الموقع الممتاز ، بكل ما لديها من قوة .

وكان ممـا أذاعه وزير الخارجية في ذلك البيان ، عن نشاط « بانكو دي روما » في تلك البلاد : ان معاملاته النقدية هناك بلغت ٢٤٤ مليون فرنكاً . كما ان موجود خزائنه بلغ ٣٨ مليوناً ، وحساباته الجارية بلغت ٨١ مليون فرنكاً .

(ان الليرة الذهبية كانت تعادل في ذلك الحين نحو ٢٣ فرنـكاً وربع فرنك) .

وكان مما أذاعه عن الأمور الثقافية : ان للحكومة الايطالية هناك عشر مدارس ، يدرس فيها ١٧٧٠ طالبـاً .

وبعد ذكر هذه الأمور ، قال الوزير : « ان الحكومة الايطاليـة تحرص حرصاً شديداً على تمامية السلطنة العثمانية ، ولا تتوخى فصل تلك البلاد عنها .. الاّ انها تحرص – في الوقت نفسه – كل الحرص على صيانة موقعها الممتاز فيها ، ولا ترضى أن تنازعها فيه أية دولة أخرى.

ولكن ، في حقيقة الأمر ، كانت الحكومة الايطالية تستعد على الدوام لانتزاع ذلك القطر من السلطنة العثمانية ، لاستعماله لصالح الأيطاليين .

٥ – عندما تولى « جيوليتي » رئاسة الوزارة الايطالية ، – في أوائل سنة ١٩١١ – رأى أن الوقت قـد حان للاستيلاء على طرابلس الغرب وبني غازي .

لأن فرنسا كانت قد انتهت من مفاوضاتها ومساوماتها مع ألمانيا ، وباشرت احتلال المدن المراكشية ، كما ان اسبانيا شرعت في احتلال منطقة « الريف » . فأصبح من حق ايطاليا أن تستولي على القطر الطرابلسي بموجب اتفاقياتها السابقة .

ولذلك شاور جيوليتي قواد الجيش وأمراء الاسطول في هذا الأمر ،

وبناء على المعلومات التي حصل عليها منهم ، قرر أن تبدأ حركات الاحتلال والاستيلاء في أوائل الخريف ، حيث تصبح أحوال الجو والبحر بالغة المساعدة لاتمام عمليات نقل الجنود إلى السواحل الأفريقية، وانزالهم إلى البر هناك .

وبعد ذلك أخذت الحكومة الايطالية تتصل بكل واحدة من الدول الأوروبية الكبرى على حدة ، وتعلمها بأنها ترى نفسها مضطرة إلى القيام بحركات عسكرية ، لصيانة مصالحها في طرابلس الغرب وبني غازي .

وعندما حل الموسم الذي اختارته وحددته الهيئات العسكرية ، كانت الحكومة الايطالية قد استكملت كل ما يلزم من الاستعدادات المادية والمعنوية . ولذلك أرسلت إلى الباب العالي بواسطة سفيرها في الاستانة - في يوم ٢٨ ايلول سنة ١٩١١ - مذكرة انذار تعلم الحكومة العثمانية بأنها قررت احتلال طرابلس الغرب وبني غازي ، وتطلب منها أن تأمر موظفيها المدنيين والعسكريين بعدم معارضة هذا الاحتلال ، وتعطيها لذلك مهلة ٢٤ ساعة تبدأ من تاريخ تسليم مذكرة الانذار .

وأما الحجج التي سردتها تبريراً لهذا القرار وهذا الطلب ، فتتلخص بما يلي :

« إن الحكومة العثمانية تركت تلك البلاد في حالة تأخر فادح ، وحرمتها من نعم التقدم والعمران التي حظيت بها سائر أقطار افريقيا الشمالية . والحكومة القرالية لفتت انظار الحكومة العثمانية إلى ذلك عدة مرات ، لأن تقدم تلك البلاد من الوجهة الحضارية تهم ايطاليا بوجه خاص ، نظراً لقصر المسافة التي تفصل بينها وبين سواحلها ، ويعتبر من الامور الحيوية بالنسبة اليها .

« فضلاً عن ان الحكومة القرالية ، لم تتأخر عن مؤازرة الدولة العثمانية في الأزمات السياسية التي تولت خلال السنوات الأخيرة ،

ولكن الحكومة لم تقدر هذه المؤازرة حق قدرها ، بل فسحت المجال لعرقلة الأعمال والخدمات الانسانية التي يقوم بها الايطاليون في طرابلس الغرب وبني غازي .

« وفي المدة الأخيرة أخذ الموظفون والضباط العثمانيون يهيجون الأهالي ، فأوجدوا هناك حالة نفسية تعرض إلى الخطر ، ليس مصالح وحياة الايطاليين وحدهم ، بل مصالح وحياة سائر الأجانب أيضاً .

« ولهذه الأسباب ، رأت الحكومة الايطالية نفسها مضطرة إلى احتلال البلاد المذكورة لتصون كرامتها ومصالحها فيها . »

وأما الباب العالي ، فقد أرسل رده على هذه المذكرة في اليوم التالي وقال فيه ما ملخصه :

« إن أسباب تأخر القطر الطرابلسي ، تعود إلى اهمال حكومات العهد البائد . فليس من الانصاف معاتبة حكومة العهد الجديد على ذلك . فان الحكومة العثمانية ، أخذت تهتم بذلك القطر ، منذ بداية عهدها الدستوري ، على الرغم من الأزمات التي تعرضت اليها ، ولم تتأخر عن تلبية طلبات الحكومة الايطالية المشروعة .

« ومع ذلك ، انها مستعدة لتلبية ما قد يقدم اليها من مطالب جديدة على شرط أن لا تكون مخلة بتمامية الدولة العثمانية . وتقترح البدء بالمفاوضات اللازمة لذلك ، وتتعهد بأن لا تحاول تغيير شيء من الأوضاع العسكرية القائمة في تلك البلاد . وتأمل موافقة الحكومة الإيطالية على هذا الاقتراح . »

ولكن الحكومة الايطالية اعتبرت هذا الجواب ، بمثابة « الامتناع عن تلبية المطالب المصرّح بها في مذكرة الانذار » ، فأمرت القائم بأعمال سفارتها في الآستانة أن يبلغ الباب العالي « بأن الحكومة القرالية تعتبر نفسها في حالة حرب مع الدولة العثمانية ، اعتباراً من

هذه اللحظة . »

وبعد ذلك ، أعلنت الحصار على السواحل الطرابلسية ، وحركت أساطيلها ، ثم احتلت المدن الساحلية الأربع التي ذكرتها في بداية هذا البحث .

٦ – يتبين من المذكرات التي نشرها جيبوليتي بعد مدة ، ان القوة العسكرية التي عهد اليها بأمر الاستيلاء على طرابلس الغرب وبني غازي كانت تتألف من : ٣٥,٠٠٠ جندي ، و ٦٠,٠٠٠ خيال ، و ١٠٣ مدافع ، و ٨٠٠ سيارة نقل ، و ٤ طيارات .

ولكن عدد الجنود زيد بعد ذلك ، بصورة تدريجية ، إلى أن بلغ الـ ٨٠,٠٠٠ .

وأما القوة العسكرية العثمانية المرابطة هناك ، فقد كانت عبارة عن بضعة آلاف ، ويقول بعض الكتّاب ، انها كانت أقل من ثلاثة آلاف. لأن الحكومة كانت سحبت قسماً من القطعات العسكرية المخصصة لتلك الولاية ، وأرسلتها إلى اليمن ، بغية محاربة الامام يحيى ، وارغامه إلى الاستسلام .

ويتبين مما تقدم ان الحرب الطرابلسية ، بدأت في أسوأ الظروف : كان الجيش المرابط في الولاية قليل العدد وقليل العتاد ، وما كان في امكان الدولة أن ترسل اليها قوى عسكرية جديدة ، لحرمانها من اسطول يستحق الذكر .

ولذلك فكرت الحكومة أن تسعى لتكوين قوة محاربة من أهالي الولاية نفسها ، وقررت اتباع الخطة التالية : يذهب إلى هناك جماعات من الضباط العثمانيين ، بصورة سرية وبملابسهم المدنية ، يدخلونها غرباً عن طريق تونس ، وشرقاً عن طريق مصر ، ثم يتولون هناك مهمة تكوين جيش محلي ، من الأهالي . وفي الوقت نفسه تتخذ تدابير متنوعة، لتزويد الجيش المذكور بالأسلحة والعتاد ، عن طريق التهريب .

وكان على رأس الضباط الذين ذهبوا إلى طرابلس عن طريق تونس « فتحي بك » ، الذي كان ملحقاً عسكرياً في باريس ، وكان على رأس الذين ذهبوا إلى درنة وبني غازي « أنور بك » الذي كان ملحقاً عسكرياً في برلين .

إن هذه الترتيبات أثمرت الثمرات المرجوة منها بسرعة ، لأن الجيش الذي تكوّن بهذه الصورة من أهالي تلك البلاد وقبائلها . أظهر من روح التضحية والاستبسال ما أثار إعجاب جميع المشاهدين : انه استطاع أن يوقف زحف الجيش الايطالي نحو البلاد ، ثم أخذ يهجم عليه ويرده على أعقابه . ولذلك بقي الجيش الايطالي — في آخر الأمر — محصوراً في المدن الساحلية التي ذكرناها آنفاً ، ولم يستطع أن يتقدم إلى داخلية البلاد أبداً .

ومع هذا ، رأت الحكومة الايطالية ، ان تستصدر أمراً ملكياً يعلن الحاق طرابلس الغرب وبني غازي بالمملكة الايطالية ، ثم أيدت ذلك بقانون صادق عليه البرلمان .

وكان قصد الحكومة من إعلان الالحاق ، اولاً رفع معنويات الشعب الايطالي ، وثانياً إرهاب أهالي القطر الطرابلسي .

لأن إعلان الحاق تلك البلاد بالمملكة الايطالية بصورة رسمية ، وجعلها جزءاً من المملكة يفسح مجالاً لاعتبار كل من « يشترك في الحرب » من أهالي البلاد ، عاصياً على دولته المتبوعة ، يستحق الاعدام . وفقاً للقوانين المرعية ، فاذا اعتقل لا يعامل معاملة « أسير حرب » ، بل يعامل معاملة « العاصي على الدولة » فيعدم رمياً بالرصاص .

وبالفعل أقدمت ايطاليا على اعدام عدد غير قليل من المحاربين المجاهدين — باعتبارهم عصاة . ولكن هذه المعاملة ، أتت بنتائج معكوسة لما كانت تتوخاه الحكومة الايطالية ، لأنها أثارت الرأي العام الأوروبي ، وزادت في نفور الأهالي من ايطاليا .

وغني عن البيان ان إعلان الحاق الإيالة بالمملكة قبل الاستيلاء عليها تماماً لا يكسب الدولة الغازية أي حق قانوني باعتبار المحاربين عصاة .

٧ — ولكن الحركات العسكرية دخلت بعد بضعة أشهر ، في مأزق : الجيش الايطالي يعجز عن التقدم في داخلية البلاد ، والجيش العثماني لا يستطيع أن يسترد المدن الساحلية ويطرد الايطاليين منها ، لحرمانه من المدافع التي تستطيع أن تضرب الأساطيل والتحصينات .

فكان لا بدّ من البحث عن « حل وسط » لإنهاء هذه الحرب .

وأخذ الساسة يبتكرون ضروباً من الحلول :

— ترك المدن الساحلية المحتلة لايطاليا ، والاحتفاظ بالاقسام الباقية للدولة العثمانية .

— ترك طرابلس الغرب لايطاليا ، والاحتفاظ ببني غازي للدولة .

— مبادلة طرابلس بأريتريا ، لكي تأخذ ايطاليا طرابلس من الدولة العثمانية ، وتعطيها مقابل ذلك أريتريا التابعة لها . على أن تبقى بني غازي تابعة للدولة .

— إنشاء حكومة محلية تحت سيادة الدولة العثمانية ، على أن تبقى تحت الاحتلال الايطالي ، كما هي الحالة في مصر ، الواقعة تحت الاحتلال البريطاني .

— جعل طرابلس وبني غازي خديوية ، وإذا اقتضى الأمر توجيه هذه الخديوية إلى خديو مصر الحالي ، ليكون خديواً على مصر تحت الاحتلال البريطاني ، وعلى طرابلس تحت الاحتلال الايطالي .

— تكوين حكومة محلية برئاسة السنوسي ، على أن تبقى تحت سيادة الدولة العثمانية ، وتعقد مع الحكومة الايطالية معاهدة تضمن مصالحها ، وتحدد شروط احتلالها للبلاد .

— يعهد لايطاليا بمهمة إدارة طرابلس وبني غازي بالوكالة عن الدولة

العثمانية ، اسوة بالوكالة التي كانت اعطيت إلى النمسا والمجر ، لادارة أيالتي البوسنة والهرسك .

— ولكن ، كان بين رجـال الدولة جمـاعة لا توافق على أمثـال هذه الحلول ، بل تقول بوجوب مواصلة الحرب ، حتى النهاية .

غير ان الوقـائع التالية ، ستبرهن على استحالة ذلك استحالة مطلقة :

لأن ايطاليا ، بعد أن أدركت عجزها عن اتمام احتلال طرابلس وبني غازي ، قررت أن تضرب الدولة العثمانية من أضعف نواحيهـا ، وتوجهت — لهذا السبب — نحو الجزر الاثنتي عشرة ، التي كانت تؤلف الولاية المعروفـة باسم « ولاية جزائر بحر سفيد » بمعنى : « ولاية جزائر البحر الأبيض » .

وكانت لا تشك في انها ستنجح في احتلال تلك الجزر بسهولة : لأن الدولة العثمانية ما كانت تستطيع ان تمدها بالجنود ، نظراً لما هو معلوم من ضآلة اسطولها ، كما أنـه كان من الطبيعي أن يرحب الأهالي بهذا الاحتلال ، لأنهم من الأروام .

وقد بدأت — فعلاً — عمليات احتلال الجزر المذكورة في ٢٣ نيسان سنة ١٩١٢ ، وتمت في مدة تقل عن الشهر ، لأن الحامية العثمانية المرابطة في جزيرة رودوس — التي كانت مركز الولاية — اضطرت إلى الاستسلام في ١٧ أيار سنة ١٩١٢ .

وقد أعلنت ايطاليا بأنها استولت على الجزر المذكورة لاتمام حصار السواحل ، والحيلولة دون تهريب الأسلحة إلى طرابلس . كما صرحت بانها لن تجلو عنها ، ما لم تسحب الحكومة العثمانية جنودها وضباطها من طرابلس الغرب وبني غازي .

وغني عن البيان ان هذا الوضع الجديد، قوى مركز ايطاليا في النزاع القائم بينها وبين الدولة العثمانية .

٨ — كانت الحرب الطرابلسية ، قد جرّت الدول الأوروبية الكبرى

إلى بعض المواقف الحرجة جداً ، لأنها كانت ترى من واجبها أن تداري الطرفين ، فلا تقوم بعمل يؤدي إلى استياء أحدهما . ولكنها ما كانت تجد إلى ذلك سبيلاً ، إلاّ بصعوبة كبيرة . وذلك باستثناء روسيا ، التي كانت ترى في الحرب المذكورة وسيلة مؤاتية لتصفية قضايا البلقان ، مع فتح قضية المضائق .

وفعلاً ، كانت الدول البلقانية أخذت تتفاوض فيما بينها ، للقيام بحركات مشتركة ترمي إلى إقصاء الدولة العثمانية عن القارة الأوروبية ، وذلك بالاستفادة من الحرب القائمة بين الدولة المذكورة وبين ايطاليا ، ومن الحصار – البحري المضروب على سواحلها .

والدول الأوروبية ازدادت قلقاً من أخبار هذه المفاوضات والاتجاهات ، وصارت تحسب حساباً للعواقب الخطيرة التي قد تنجم عن ذلك على التوازن الأوروبي ، والسلم العام .

في الواقع ان كلاً من الطرفين كان قد طلب من الدول الأوروبية الكبرى أن تتوسط لإنهاء الحرب ، وذلك قبل اقدام ايطاليا على احتلال الجزر الاثني عشرة . ولكن الدول المذكورة ، عندما استطلعت رأي الطرفين في الشروط التي يمكن أن يقبلا بها لحل النزاع ، وجدت انه لا مجال للقيام بوساطة مثمرة ... لأن ايطاليا كانت قالت انه لا يمكنها ان تحيد عن « قرار الالحاق » ، كما ان الحكومة العثمانية كانت صرحت بأنها « لا تستطيع أن تعترف بذلك القرار » .

ومع ذلك ، عندما زادت الأحوال تعقداً ، ووصلت إلى حد الخطر الداهم ، رأى بعض السفراء أن يلفتوا أنظار العثمانيين إلى خطورة الأحوال ، ويبينوا لهم – عن طريق النصح الخالص – ضرورة حل النزاع ، بشكل من الاشكال .

وكان سفير فرنسا في الاستانة ، « بومبار » ، من أشدهم اهتماماً بهذه الأمور .

فيجدر بنا أن نقف قليلاً عند بعض التقارير التي أرسلها المشار اليه إلى وزارة الخارجية عن نتائج أحاديثه مع بعض الوزراء العثمانيين ، لدلالتها على البلبلة الفكرية التي كانت قائمة بينهم ،وعلى غرابة الخطط السياسية التي كانت توجه أعمالهم وتصرفاتهم :

(أ) – وقد كتب بومبار في تقريره المؤرخ ١٥–٥–١٩١٢وقائع ملاقاته مع الصدر الأعظم سعيد باشا .

نفهم منه ان السفير قال للباشا : اني استغرب عدم اكتراث الدولة باستيلاء الطليان على الجزر الايجية ، لأني أعتقد ان توسيع نطاق النزاع بهذه الصورة ، من شأنه أن يثير مشاكل دولية هامة ، تعرض كيان السلطنة للخطر ، ولا سيما أن الاحوال الداخلية أيضاً لا تسير على ما يرام . ولذلك أرى من واجب الصداقة أن أنصح الحكومة العثمانية باللجوء إلى طريق المصالحة .

وأما الصدر الأعظم ، فقد قال له : أنا أيضاً أرى رأيكم تماماً . ولكنني لم أستطع أن أقنع البعض من وزرائي ، ولا سيما وزير الخارجية عاصم بك .

ثم أخذ يشرح للسفير وجهة نظر الوزير المشار اليه ووجهات نظر بعض الوزراء الآخرين . انهم يقولون : ان هجوم ايطاليا على طرابلس الغرب أوجد هياجاً شديداً بين العرب بوجه خاص ، وبين المسلمين بوجه عام . والحكومة مضطرة إلى أخذ هذه الأحوال بنظر الاعتبار ، وإذا لم تدافع عن المسلمين التابعين لها ، فتتعرض حتماً إلى هزات وثورات أشد عنفاً وأكثر ضرراً من الحرب التي يراد الانتهاء منها .

عندئذ تكلم بومبار عن بعض الحلول الممكنة ، ووجه إلى الصدر الأعظم هذا السؤال :

– هل تقبلون مبدأ التقسيم من حيث الأساس ، على أن يبحث في التفاصيل بعد ذلك ؟

وأما سعيد باشا فقال : — هذه المسألة اعرضوها على وزرائي. احملوا عاصم بك على التساهل . أنا اريد أن أقنع وزرائي بقبول فكرة التفاهم . ولكنني أحتاج إلى مساعدة الخارج ، لكي أنجح في هذا المضمار .

وفضلاً عن ذلك ، قال بصراحة أعظم :

— إن البعض من وزرائي شبّان ، قليلو الخبرة ، ولذلك أكون مسروراً جداً ، إذا ساعدتموني في هذا المسعى ، باقناع هؤلاء بضرورة تقدير الأوضاع بنظرات واقعية .

(ب) — وقد كتب بومبار في تقريره المؤرخ في ٢٥—٥—١٩١٢ ، تفاصيل ملاقاته مع عاصم بك وجاويد بك :

انه اقترح على وزير الخارجية عاصم بك حل القضية بطريقة تشبه الطريقة التي كانت اتبعت في قضية البوسنة والهرسك ، سنة ١٨٧٨ ، وشرح ما يقصده من ذلك بشيء من التفاصيل .

وعاصم بك أظهر ميلاً إلى قبول ذلك ، فقال : — سأعرض القضية على الصدر الأعظم ، وإذا وافق عليها فسأرفعها إلى مجلس الوزراء .

وأضاف إلى قوله هذا الملاحظة التالية :

— ولكن الحكومة لا يمكنها أن تتقدم بمثل هذا المشروع من تلقاء نفسها . فالاقتراح يجب أن يأتي من الدول الاوروبية . وفضلاً عن ذلك ، فان الدول المذكورة يجب أن تضغط على الحكومة العثمانية ، لحملها على القبول .

وأما جاويد بك ، فلم يقبل — خلال حديثه مع بومبار — مثل هذا الحل . وقال : إن جميع نوادي الاتحاد والترقي تطلب الاستمرار — في المقاومة والحرب ، حتى النهاية .

(ج) — ويلاحظ مما سبق : ان رجال الدولة كانوا بعيدين عن الاتفاق في قضية الحرب والصلح .

فالصدر الأعظم يشكو زملاءه للسفير الفرنسي ، ويطلب منه أن يسعى لإقناعهم .

ووزير الخارجية ، يقول بوجوب ضغط الدول الأوروبية على حكومته لتستطيع أن تقرر مبدأ التساهل والتفاهم .

٩ — إن الحكومة العثمانية ظلت مترددة ومتذبذبة ، بهذه الصورة، إلى أن لاحظت بوادر اتفاق الدول البلقانية ، وعلمت ان الدول المذكورة استعدت لشن الحرب عليها ، عقب انقضاء موسم الأمطار والثلوج في جبال البلقان .

عندئذ ، رأت من الضروري أن تتفاوض مع ايطاليا ، للوصول إلى حل ، يحفظ لها ماء وجهها ، على قدر الامكان .

والمفاوضات التي بدأت بين ممثلي الدولتين المتحاربتين في سويسرة — أولاً في « كو » ، ثم في « اوشي » — سارت بعسر كبير ، وتعرضت لخطر الانقطاع في بعض الأحيان ، ولكنها تمخضت — في آخر الأمر — عن « اتفاقية » — تم التوقيع عليها في « اوشي ».

١٠ — تتألف معاهدة اوشي من أقسام سرية ، وقسم علني :

الأقسام السرية ، تقوم الحكومتان بتنفيذ أحكامها ، كأنها تفعل ذلك بمحض ارادتها ، دون أن تكون مرغمة عليها بموجب المعاهدة .

وأما القسم العلني ، فيؤلف الجزء الأخير من المعاهدة ، غير انه ينشر ويعلن وحده ، كأنه معاهدة قائمة بذاتها ، لا جزء من معاهدة .

والمعاهدة السرية تبدأ بمقدمة قصيرة توضح الغرض الذي استهدفه المتفاوضون من ترتيب المعاهدة على هذا الشكل ، ثم تذكر الأمور التي تم الاتفاق عليها .

وهذا ما جاء في المعاهدة السرية المذكورة :

« إن الحكومة الايطالية لا يمكن أن تخالف القانون المؤرخ في :

٢٥-٢-١٩١٢ الذي ألحق طرابلس وبنغازي بالمملكة الايطالية ، والدولة العثمانية لا تستطيع أن تعترف بالقرار المذكور اعترافاً صريحاً :

ولهذا السبب اتفق الطرفان المتعاقدان على اتباع الطريقة التالية ، للتغلب على المشكلة المتولدة من ذلك :

(١) – ينشر السلطان ، خلال ثلاثة أيام فرماناً ، وفق الملحق رقم (١) .

(٢) – ممثل السلطان يعين بعد أخذ رأي الحكومة الايطالية ، ويتقاضى رواتبه من الخزينة المحلية . وكذلك القاضي الشرعي ونوابه ، فانهم أيضاً يتقاضون رواتبهم من الخزينة المحلية . على ان عددهم لن يزيد على عدد الذين كانوا موجودين قبل الحرب .

(٣) – خلال الأيام الثلاثة التي تلي صدور الفرمان السلطاني ، تصدر الحكومة الايطالية قراراً ملكياً وفق الملحق رقم (٢) .

(٤) – وخلال الأيام الثلاثة التي تعقب ذلك ، تصدر الحكومة العثمانية تصريحاً ، وفق الملحق رقم (٣) .

(٥) – وبعد ذلك مباشرة يوقع على المعاهدة المدرجة في الملحق رقم (٤) ، وتذاع على الناس .

(٦) – لا ترسل الحكومة العثمانية بعد الآن ، إلى طرابلس الغرب وبنغازي ، لا أسلحة ، ولا ذخائر ، ولا ضباطاً .

الملحق رقم (١) :

وأما الملحق رقم (١) المذكور في هذه الاتفاقية فانه عبارة عن نص « فرمان سلطاني » ، يمنح أهالي طرابلس الغرب وبنغازي « المختارية التامة » .

وقد صدر الفرمان المذكور فعلاً ، بتاريخ ٥ ذي القعدة سنة ١٣٣٠ هجرية ، المصادف ١٦ تشرين الأول سنة ١٩١٢ ميلادية .

وفيما يلي ترجمة الفرمان :

« إلى أشراف وأعيان وأهالي طرابلس الغرب وبنغازي ،

« فليكن معلوماً ، عندما يصل التوقيع الرفيع الهمايوني هذا ،

« لما كانت الحكومة غير متمكنة من إسداء المعونة المثمرة التي تحتاجون اليها للدفاع عن بلادكم ،

« ولما كانت ، — من جهة أخرى — ، تفكر في سعادتكم الحالية والآتية ،وتريد استبعاد دوام الحرب التي تسبب الإضرار بكم وبعائلاتكم، وتوجب الأخطار على دولتنا ،

« وبناء على امنيتنا في تقرير الصلح وسعادة الحال في بلادكم ،

« واستناداً إلى ما لنا من حقوق وسيادة ،

« أمنحكم وأعطيكم مختارية تامة » .

وغني عن البيان ، ان الغرض الأصلي من اصدار مثل هذا الفرمان في تلك الظروف كان : أن لا يقال ان الدولة العثمانية سلمت طرابلس الغرب وبنغازي إلى ايطاليا ، بل يقال : ان الدولة منحت الأهالي المختارية التامة ، والأهالي هم الذين استسلموا إلى الطليان . مع أن عبارات الفرمان تعترف صراحة بعجز الدولة عن الدفاع عن تلك البلاد ، كما انها لا تكتم عن الأهالي رأيها في ضرورة ترك المقاومة وانهاء الحرب .

الملحق رقم (٢) :

وأما الملحق رقم (٢) ، فهو نص « قرار ملكي » يصدره ملك ايطاليا يعلن فيه العفو العام ، ويأمر باحترام الديانة الاسلامية ، ومراعاة تقاليد البلاد .

وهذا ماجاء في هذا القرار :

« إن ملك ايطاليا ،

« استناداً إلى القانون رقم ٨٣ المؤرخ بتاريخ ٢٠-٢-١٩١٢ الذي

يضع طرابلس وبنغازي تحت الحكم الايطالي ،

« وتسهيلاً لنشر السلام في تلك البلاد ،

« يأمر ما يلي :

(١) – يعلن العفو العام .

(٢) – يراعى شعائر الدين الاسلامي مراعاة تامة . يستمر على ذكر اسم السلطان في خطب الجمع والأعياد . كالسابق ، لكونه خليفة ،

ويكون للسلطان ممثل تدفع رواتبه من الواردات المحلية .

يحافظ على أوقاف المسلمين كالسابق ،

يعين شيخ الاسلام قاضياً شرعياً ، ليكون رئيساً دينياً للمسلمين . والقاضي المشار اليه ينتخب نوابه . على أن تدفع رواتبه ورواتب نوابه من الواردات المحلية .

لا تحدث أية عرقلة تحول دون اتصال المسلمين بالقاضي وبنوابه :

(٣) – يكون لممثل السلطان صلاحية النظر في شؤون رعايا الدولة العثمانية .

(٤) – تؤلف لجنة لوضع قانون ينظم الأحوال الشخصية الخاصة بالمسلمين ، في الولايتين ، على أن يكون في اللجنة أعضاء من أعيان البلد ، وعلى أن تأخذ اللجنة بنظر الاعتبار العرف والعادات المحلية . »

(ويلاحظ ان هذا القرار ، يحدد علاقة السلطان بالشؤون الدينية وحدها : ويمنح ممثل السلطان سلطة لا تختلف عن سلطة القنصل العام) .

الملحق رقم (٣)

الملحق رقم (٣) عبارة عن نص قرار يتعلق بالجزر الايجية . تعلن به الحكومة العثمانية العفو العام ، وتعد الأهالي بالاصلاحات ، وتصرح بأن الموظفين والقضاة سينتخبون ممن يعرفون لغة البلاد .

الملحق رقم (٤) :

تتضمن المعاهدة التي ستذاع ، بعد اتمام الامور المذكورة في الملاحق

السابقة ، وهي تتألف من عشر مواد .

تنص المادة الاولى على انتهاء الحرب وتقرر السلم .

وتقول المادة الثانية : أولاً سينسحب الجيش العثماني من طرابلس ، وبعد ذلك سينسحب الجيش الايطالي من الجزر الايجية .

وتنص المادتان الثالثة والرابعة على اطلاق سراح الاسرى ، وعلى اعلان العفو العام .

وتقول المادة الخامسة ، ان الاتفاقيات التي كانت معقودة بين الدولتين ستعود إلى السريان .

والمواد السادسة والسابعة والثامنة : تنص على ان الحكومة الايطالية توافق على الغاء الامتيازات الأجنبية وما يتبعها من نظم ومؤسسات ، وذلك عند موافقة سائر الدول على الالغاء .

والمادة التاسعة تنص على ان الايطاليين الذين كانوا اخرجوا من العمل في مختلف الممالك العثمانية سيعادون إلى الخدمة ، وسيعطون « رواتب المعزولية » عن مدة بقائهم دون عمل .

والمادة العاشرة تعين حصة طرابلس الغرب وبني غازي من الديون العمومية العثمانية .

* * *

وبهذه الصورة خرجت ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بني غازي من نطاق « سيادة الدولة العثمانية » ودخلت في نطاق « سيادة المملكة الايطالية » .

اقتسام مناطق النفوذ

في آسيا العثمانية

١ – في العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، كانت مناطق نفوذ ثلاث من الدول الاوروبية الكبرى قد ارتسمت بخطوط واضحة : فان الولايات الشرقية من الأناضول كانت أصبحت منطقة نفوذ لروسيا، وسورية منطقة نفوذ لفرنسا ، والعراق منطقة نفوذ لبريطانيا ، كما يتضح من التفاصيل التالية :

أ – روسيا كانت تهتم بالولايات الشرقية اهتماماً بالغاً ، لأنها كانت متاخمة لبلادها ، ومتصلة بها اتصالاً جغرافياً مباشراً ، فضلاً عن أنه كان بين سكان تلك الولايات جماعات كبيرة من الأرمن .

في الواقع ان روسيا ما كانت أنشأت هناك مؤسسات اقتصادية أو ثقافية تكسب لها النفوذ المادي والمعنوي ، الا انها عملت على منع الدول الأخرى من اكتساب نفوذ فيها . وحصلت من الحكومة العثمانية على وعد خطي يضمن لها ذلك بصورة صريحة :

فان وزارة الخارجية العثمانية كانت وجهت الى السفارة الروسية في الآستانة كتاباً بتاريخ ٣١–٣–١٩٠٠ قالت فيه :

« تتعهد الحكومة العثمانية أن لا تمنح امتيازاً لأية دولة أوروبية لإنشاء سكك حديدية في جهات البحر الأسود – في المنطقة التي تقع في شمال وشرق الخط الذي يمتد بين أركلي – أنقره – قيصرى – سيواس – خربوط – ووان » فإما ان تنشيء السكك المذكورة هي بنفسها ، واما ان تمنح امتيازها الى شركات روسية . »

وكان من المعلوم لدى الجميع ان الحكومة العثمانية كانت محرومة من الامكانيات المالية والفنية اللازمة لانشاء السكك الحديدية في تلك البلاد الوعرة ، فكان التعهد المذكور يستوجب – في حقيقة الامر – اما ترك الولايات المبحوث عنها دون سكك حديدية واما انشاءها على ايدي شركات روسية .

وذلك يعني : ان الولايات الشرقية من الأناضول أصبحت « منطقة مقفلة » دون نفوذ سائر الدول الاوروبية ، ومختصة بنفوذ روسيا وحدها .

ب – فرنسا كانت أسبق الدول إلى الاتصال بسوريا والاهتمام بها . كانت قد أنشأت فيها عدداً كبيراً من المؤسسات الثقافية وأسست أوثق الصلات مع كنائسها ، وسعت سعياً متواصلاً لتنشيط التجارة معها . وانشاء مؤسسات اقتصادية فيها . فان الشركات التي انشأت مرفأ بيروت وسكة حديد دمشق – بيروت ، وسكة حديد دمشق ، كانت كلها فرنسية ، وكانت فرنسا قد اكتسبت – بهذه الطرق والوسائل المختلفة – نفوذاً مادياً ومعنوياً في سوريا ، وكانت جعلت أمر توسيع هذا النفوذ وتقويته من أهم أهداف سياستها .

انها كانت تعتبر سوريا منطقة نفوذ خاصة بها وكانت تستعد استعداداً حثيثاً لاستكمال وسائل الاستيلاء عليها ، عندما تجد الظروف ملائمة لذلك .

ج – بريطانيا ، كانت صاحبة النفوذ الأوحد في ولايتي البصرة وبغداد .

انها كانت مسيطرة سيطرة تامة على الخليج ، من جانبيه العربي

والفارسي ، منذ مدة تزيد على القرن ، وكانت تولت مهمة التنوير والارشاد والتنظيم في شط العرب . وأصبحت مهيمنة على الملاحة والتجارة فيه هيمنة تامة .

وكان أكثر من تسعين في المائة من السفن التي تدخل شط العرب تحمل أعلام امبراطوريتها ، وكان نحو ستين في المائة من مبادلاتها التجارية تتم معها .

وفضلاً عن ذلك كله ، كانت القنصلية البريطانية في بغداد قد اكتسبت مكانة خاصة وأوضاعاً ممتازة ، لا مثيل لها في سائر القنصليات. كان لها حامية تتألف من خمسة وعشرين سياسياً وضابطاً ، وكان يرسو أمام القنصلية سفينة خاصة بها ، عليها خمسة وعشرون بحاراً وضابطاً .

وخلاصة القول ، كانت بريطانيا قد اكتسبت هناك نفوذاً سياسياً واقتصادياً كبيراً جداً ، وصار هذا النفوذ يزداد ويقوى ، دون منافس ومنازع .

* * *

غير انه في نهاية القرن ، فوجئت بريطانيا بظهور منافس خطير ، لم يكن في الحسبان : كان السلطان عبد الحميد قد منح شركة سكك حديد الأناضول الألمانية امتيازاً لتمديد الخط حتى بغداد ، فالبصرة ، فالخليج مع حق انشاء مرفأ هناك .

وغني عن البيان ان هذا الامتياز ، كان من شأنه أن يزعزع نفوذ بريطانيا زعزعة شديدة ، ويلحق بتجارتها أضراراً فادحة ، حتى انه كان يمكن أن يعرض امبراطوريتها الى أخطار جسيمة .

ولهذا السبب نجم عن هذا الامتياز خلافات سياسية خطيرة، استمرت حتى قبيل الحرب العالمية .

ولذلك يجدر بنا ان ندرس قضية سكة حديد بغداد وذيولها بشيء من التفصيل .

قضية سكة حديد بغداد

وذيولها

١ ـ ان الامتياز الذي منحه السلطان عبدالحميد الى الشركة الالمانية لتمديد سكة حديد الاناضول حتى بغداد ومنها الى البصرة والخليج ، أثار ثائرة بريطانيا ، وحمل ساستها على التفكير والتشاور فيما يجب عمله تجاه هذه المشكلة التي ظهرت فجأة .

وبعد البحث قرروا خطة تجمع بين التعقل والصرامة : ما كان من المعقول ان يعترضوا على الامتياز من أساسه ، وان يطلبوا الغاءه برمته . بل كان من الأوفق أن يجزئوا القضية ، ويعالجوا كل قسم من أقسام الخط على حدة ، حسب مبلغ مساسه بالمصالح البريطانية .

وبديهي ان أخطر أقسام السكة الحديدية المذكورة كان القسم الذي سيمتد بين البصرة وبين الخليج ، لأن اتمام هذا القسم كان يوصل الالمان الى البحر ، ويكسبهم اساً بحرياً ، يقضي على ما كان لبريطانيا من السيطرة التامة على مياه الخليج ، وربما أثر على نفوذ بريطانيا في الهند . ولهذا السبب يترتب على الحكومة البريطانية أن تمنع انشاء هذا القسم من الخط المتصور بصورة قطعية ، مهما كلفها هذا الأمر .

ولكن القسم الذي يمتد بين بغداد والبصرة ، لا يعترض على انشائه ، وانما يبذل كل ما يلزم من الجهود لتخليصه من احتكار الالمان .

وأما القسم الذي يمتد بين الاناضول وبين بغداد فلا يجعل مدار بحث واختلاف .

٢ ـ وتنفيذاً لهذه الخطة سارعت بريطانيا الى سد باب البحر أمام الألمان ، عن طريق عقد اتفاقية مع شيخ الكويت .

لأن الكويت كان الميناء الوحيد الذي يمكن ان تنتهي اليه السكة الحديدية ، عندما يمتد من البصرة الى الخليج . فالسيطرة على الكويت، كانت أنجح السبل ، لمنع وصول السكة الحديدية الى الخليج .

بموجب هذه الاتفاقية ، تعهد شيخ الكويت بأن لا يعقد أية اتفاقية مع دولة أخرى ، وان لا يتنازل عن أي جزء من أراضي الكويت ، ولا يؤجره لأية دولة أو شركة ، ومقابل ذلك تعهدت بريطانيا أن تمنح الشيخ مساعدة مالية سنوية ، وان تحميه من أي هجوم قد يقع عليه.

ولكن الكويت كانت في نظر الحكومة العثمانية قائمقامية تابعة للبصرة منذ ولاية مدحت باشا . والشيخ كان قائمقاماً منصوباً من قبلها ، بصورة رسمية . لذلك أرادت أن توطد حكمها هناك ، وقررت ان ترسل جيشاً لهذا الغرض .

غير ان بريطانيا سبقتها وأرسلت الى ميناء الكويت بارجة حربية ، وأعلنت بأنها لن تسمح بدخول الجيش العثماني الى هناك .

الحكومة العثمانية احتجت على ذلك ، بقولها : ان عمل بريطانيا هذا تدخل في شؤون الدولة الداخلية لأن الكويت من جملة الممالك العثمانية .

ألمانيا أيضاً احتجت على بريطانيا ، بقولها : ان هذا العمل يخالف أحكام معاهدة برلين ، التي أكدت على مبدأ « تمامية السلطنة العثمانية » .

غير ان بريطانيا لم تعبأ بهذه الاحتجاجات ، وأفهمت الباب العالي

بأنها ستدافع عن الكويت بموجب الاتفاقية المعقودة بينها وبين الشيخ ، وأنها لن تتردد في استعمال القوة واعلان الحرب ، اذا اقتضى الأمر .

ولم تسحب بارجتها الحربية من الكويت ، الا بعد ان حصلت من الباب العالي على تعهد صريح بأن الحكومة العثمانية لن ترسل جيشاً الى هناك .

وقد حاول العثمانيون بعد ذلك معالجة القضية بطريقة أخرى : شجعوا ابن الرشيد على الهجوم على الكويت ، غير ان بريطانيا وقفت موقفاً صارماً أمام محاولات ابن الرشيد أيضاً .

بهذه الصورة سدت بريطانيا باب البحر على سكة حديد بغداد سداً محكماً ، وحالت دون وصول النفوذ الألماني الى الخليج بصورة نهائية.

٣ — ومن جهة أخرى ، أخذت بريطانيا تعالج قضية السكة الحديدية التي ستمتد بين بغداد والبصرة أيضاً . اذ طلبت من الباب العالي منحها امتيازاً لانشاء خط حديدي آخر بين بغداد والبصرة ، من جهة نهر دجلة ، وبررت طلبها هذا بقولها : ان تجارة بريطانيا في ما بين النهرين تفوق كثيراً مجموع تجارة الدول الأخرى . فلا يمكنها أن تترك مصالحها التجارية تحت رحمة شركة ألمانية . وما دامت الحكومة العثمانية منحت الألمان امتيازاً بمد خط حديدي بين بغداد والبصرة من جهة الفرات ، فيجب عليها ان تمنح بريطانيا امتيازاً مماثلاً لذلك من جهة نهر دجلة.

ان هذا الطلب وضع الحكومة العثمانية أمام مشكلة جديدة ، انها كانت حائرة في كيفية تدبير مبالغ الضمانة الكيلومترية عن الخط الواحد . فكان يستحيل عليها أن تتعهد بضمانة كيلو مترية لخط ثان ، مواز للخط الأول ، ولا سيما ، فان اقتسام النقليات بين الخطين كان من الطبيعي أن ينقص موارد كل منهما ، فيزيد بذلك أعباء الحكومة من الضمانات الكيلومترية .

ولهذا السبب لم تستطع الحكومة ان تلبي مطلب بريطانيا ، مع انها

لم تستطع أن ترد على حججها رداً معقولاً .
فظلت القضية معلقة ، مثل الكثير من القضايا .

٤ ـ ولكن تعقد المسائل الناجمة عن امتياز سكة حديد بغداد ، لم يقف عند هذا الحد .

لأن فرنسا أيضاً رأت أن تتدخل في القضية ، وأن تطلب منحها بعض الامتيازات ، مقابل الامتياز الضخم الممنوح للشركة الألمانية .

فقدمت للباب العالي عدة طلبات منها امتياز لتمديد سكة حديد دمشق حماة ـ حلب ، مع حق انشاء بعض الفروع لهذا الخط ـ وامتيازاً لانشاء عدة موانيء على ساحل البحر المتوسط ، مثل طرابلس الشام وحيفا ويافا .

وفضلاً عن ذلك تقدمت بمشروع لمد سكة حديدية بين حمص وبغداد لربط بلاد ما بين النهرين بالبحر المتوسط ، ورأت ان تشترك بريطانيا معها في هذا الشأن . لأن هذه السكة ستكون أحسن واسطة لنقل وتصريف المنتوجات الزراعية التي ستزداد بسرعة من جراء عمليات الري التي تولتها شركة انكليزية في بلاد ما بين النهرين .

٥ ـ ان المشاكل الناجمة عن امتياز سكة حديد بغداد توسعت وتشعبت وتعقدت كثيراً بهذه الصور المختلفة . والحكومة الألمانية نفسها أخذت تقدر مبلغ إعضال القضية . لأنها علمت بأن الشركة ستجابه صعوبات عظيمة جداً في الحصول على الاموال الطائلة لاتمام السكة المذكورة اذا لم تسمح الحكومة الفرنسية بتداول تحويلاتها في بورصة باريس . كما علمت ان تداول تحويلات الشركة في بورصة لندن أيضاً لازمٌ لنجاح المشروع .

ولهذه الاسباب رأت ألمانيا أن تتساهل في الأمر وان تتنازل عن بعض الحقوق الممنوحة للشركة في نص الامتياز : وأظهرت استعدادها لترك حق انشاء الخط بين بغداد والبصرة الى شركة عثمانية تساهم فيها الدول الاوروبية ، على ان يمنح لها ـ مقابل ذلك ـ امتياز بمد خط بين حلب

واسكندرون لربط خط بغداد بالبحر .

والباب العالي أبدى موافقته على هذه التسوية . وأما بريطانيا فقد حبذت فكرة تشكيل شركة عثمانية تتولى مهمة انشاء السكة وتشغيلها بين بغداد والبصرة . الا أنها رأت ان تكون أسهمها في هذه الشركة أكثر من مجموع الاسهم الأخرى ، وذلك بغية ضمانة معاملاتها التجارية .

ولذلك ، بقيت هذه المسألة أيضاً معلقة ، مثل معظم القضايا التي تتضارب فيها مصالح الدول الكبرى .

٦ – بعد انقلاب المشروطية حاول رجال العهد الجديد أيضاً أن يعالجوا هذه القضايا المعلقة ، غير انهم لم ينجحوا في مساعيهم هذه .

وظلت الأمور معلقة ، حتى اجراء المفاوضات النهائية ، التي أدت الى عقد سلسلة من الاتفاقات السرية ، بعد انتهاء الحروب البلقانية ، وقبل بدء الحرب العالمية .

مفاوضات واتفاقات

١٩١٣ و ١٩١٤

١ ـ ان الفترة التي مضت بين انتهاء الحرب البلقانية وابتداء الحرب العالمية في النصف الأخير من سنة ١٩١٣ والنصف الأول من سنة ١٩١٤ ـ كانت فترة حاسمة في العلاقات العثمانية الاوروبية ، لأن ساسة أوروبا قد أدركوا ـ في تلك الفترة ـ وجوب اتباع سياسة جديدة ، لحل المسألة الشرقية .

فان كل دولة من الدول الاوروبية الكبيرة كانت تطمع في امتلاك بعض الاقطار من الممالك العثمانية ، وهذه المطامع كانت تتعارض وتتصادم في معظم تلك الاقطار ، وكانت كل دولة تتمسك بموقفها تمسكاً شديداً ، فلا تتنازل عن شيء من مطامعها ، ترضية لمنافساتها . ومع ذلك ، لا ترى لزوماً للتعجيل في حل الأمور بل كانت تكتفي بالعمل على توسيع نفوذها ، انتظاراً لحلول الفرص المؤاتية لتحقيق مطامعها بكاملها .

غير ان انهزام الجيوش العثمانية في البلقان ، جعل ساسة أوروبا يدركون وجوب التعجيل في حل الأمور لأنهم صاروا يعتقدون بأن عمر السلطنة العثمانية لن يطول كثيراً . لأن الحروب الطرابلسية والبلقانية كانت أنهكت

قواها . كما ان خروج الولايات الاوروبية من حوزة السلطنة العثمانية غير تركيبها الداخلي تغييراً جذرياً ، جعل من المستحيل عليها ان تبقى على حالتها السابقة طويلاً . فان النسبة بين العرب وبين مجموع سكان السلطنة زادت زيادة كبيرة ، كما ان نسبة الارمن الى المجموع أيضاً زادت زيادة محسوسة ، فكان لا بد من ان ينتج عن ذلك صعوبات وأزمات جديدة ، ولا يستبعد أن تؤدي احدى تلك الأزمات الى انهيار السلطنة بصور فجائية ، مثل انهزام جيوشها في الحروب البلقانية .

فاذا بقيت الدول الاوروبية الكبرى على ما هي عليه من ضروب الاختلاف والتنافس في أمور البلاد العثمانية انجرفت عند حدوث الانهيار الى حرب طاحنة ، تلحق بالجميع أضراراً فادحة .

فمن الخير لجميع تلك الدول أن تتصارح بمطاليبها وان تتفاهم فيما بينها على أساس التعويض المتقابل ، فتتفق على تحديد مناطق نفوذ كل منها استعداداً واحتساباً لليوم الذي يصبح فيه اقتسام البلاد العثمانية بين الدول الاوروبية أمراً محتوماً . والا فقد يتعرض الجميع الى كوارث خطيرة .

٢ ــ هذا ، ومن جهة أخرى ، كان رجال الحكومة العثمانية أيضاً قد أدركوا وجوب تسوية المسائل المعلقة بينها وبين الدول الاوروبية ، لصيانة الدولة من خطر الاضمحلال .

وكان حقي باشا على رأس القائلين بذلك ، والداعين الى اتباع «سياسة التسوية» ، للوصول الى اتفاق مع الدول الاوروبية ، وعلى الاخص مع الدولة البريطانية .

٣ ــ ولهذه الاسباب كلها ، بدأت سلسلة من المفاوضات بين الحكومة العثمانية وكل من روسيا ، وفرنسا ، وبريطانيا ، وألمانيا من جهة ، وبين كل واحدة من الدول المذكورة والدول الأخرى من جهة ثانية .

وبعد ذلك ، تقدمت ايطاليا أيضاً ببعض المطالب ودخلت في المفاوضات.

ان هذه المفاوضات كلها ، قد جرت في جو ملائم للتسوية كل الملاءمة . لأن المفاوضين كانوا يرغبون رغبة صادقة في الوصول الى « التفاهم والاتفاق » وفعلاً انتهت جميع المفاوضات بالتوقيع على اتفاقيات .

ان الاتفاقات التي عقدت مع كل من روسيا وايطاليا ، لا تهمنا في هذا المقام لأنها لم تتناول أمراً يتعلق بالبلاد العربية . ولذلك سنحصر بحثنا في الاتفاقيات التي عقدت مع كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا وحدها ؛

ان هذه الاتفاقيات تضمنت أحكاماً تشمل القسمين التركي والعربي من آسيا العثمانية .

ونحن سنترك ما يتعلق منها بالقسم التركي جانباً ، وسنستعرض الاحكام المتعلقة بالبلاد العربية وحدها . مع العلم بأن هذه الاحكام كانت تؤلف القسم الأعظم منها ، لأن القسم الأعظم والأهم من الاختلافات الدولية كان يحوم حول البلاد العربية .

٤ – ومما تجدر الاشارة اليه ، ان هذه الاتفاقيات كانت سرية ، فلم تذع حين عقدها . ثم ظلت مكتومة عن الرأي العام مدة طويلة . لأن المدة التي مضت بين تاريخ عقدها كانت قصيرة : أقل من سنة بالنسبة الى بعضها ، وأقل من أربعة أشهر بالنسبة الى بعضها الآخر ولذلك لم يبق لها قيمة عملية مباشرة .

والاتراك أنفسهم لم يذيعوها الا سنة ١٩٥١ ، حيث خصص « يوسف حكمت بابور » أحد مجلدات كتابه عن « تاريخ الانقلاب التركي » لبحث هذه المفاوضات والاتفاقيات ، مستنداً الى محفوظات وزارة الخارجية .

ان المجلد المذكور نشر في السنة المذكورة ، بين مطبوعات « لجنة التاريخ التركي » ويقع في ٥١٢ صفحة من القطع الكبير .

وأنا اقتبست المعلومات المدرجة فيما يلي ، من المجلد المذكور .

التفاهم والاتفاق مع بريطانيا

١٩١٣ – ١٩١٤

ان المفاوضات بين العثمانيين وبين البريطانيين ، جرت كلها في لندن وكان قد تولاها – موفداً من قبل الحكومة العثمانية – « حقي باشا » الذي كان أحرز قبلاً مناصب وزارة الخارجية ، فالصدارة العظمى.

وقد تناولت المفاوضات سلسلة طويلة من المسائل ، كان بعضها يتضمن مطالب العثمانيين . وبعضها الأخر يتضمن مطالب البريطانيين .

وقد نجمت عن هذه المفاوضات مجموعة من الاتفاقيات مع عدة بيانات تم التوقيع عليها في تواريخ مختلفة – بين ٢٩ تموز ١٩١٣ و٢٦ آذار سنة ١٩١٤

وكان البعض من هذه الاتفاقيات يختص بمنطقة معينة (مثل اتفاقية الخليج ، واتفاقية شط العرب) ، ولكن القسم الأعظم منها كان يشمل جميع بلاد آسيا العثمانية ، كما ان بعضها كان يحوم حول مسائل عامة (مثل الامتيازات الأجنبية ، والرسوم الجمركية) .

نحن سنستعرض فيما يلي ما جاء في تلك الاتفاقيات من أحكام تتعلق بالبلاد العربية .

اتفاقية الخليج

تم التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل المفاوض العثماني حقي باشا ، ووزير خارجية بريطانيا السير « أدوار غراي » في ٢٩ تموز سنة ١٩١٣ ؛ ومما جاء في هذه الاتفاقية :

عن قطر

« تتنازل الدولة العثمانية عن كل ما كان لها من حقوق ومطالب في قطر . وتتعهد بسحب كل ما كان لها من موظفين وجنود هناك .

عن البحرين

تتنازل الدولة العثمانية عن كل ما كان لها من حقوق ومطالب في جزر البحرين ، بما في ذلك جزيرتا لبنان العالية ولبنان السافلة

عن الكويت

الكويت يبقى تحت سيادة الدولة العثمانية . ولكن الدولة لا تتدخل في شؤونه ، بأية وسيلة كانت ولا ترسل اليه جنوداً .

(وجاء في بيان سري ملحق بهذه الاتفاقية : ان المقصود من تعبير « عدم التدخل في شؤون الكويت يشمل شؤونه الداخلية والخارجية » ؛

– يستعمل شيخ الكويت العلم العثماني . واذا أراد يستطيع أن يضيف الى زاويته كلمة « الكويت » .

– تعترف الدولة العثمانية بالاتفاقيات التي سبق ان عقدها شيخ الكويت مع بريطانيا .

– لا تنشأ في الكويت ، دوائر بريد جديدة ، غير دائرة البريد البريطانية الموجودة الآن .

– لا يطرأ أي تغيير على العلاقات البريطانية الكويتية فتستمر كالسابق.

* * *

يلاحظ ان الاحكام الواردة في الاتفاقية عن الكويت مشوبة بالمتناقضات الغريبة :

فأن الاتفاقية تصرح بأن الكويت يبقى تحت سيادة الدولة العثمانية . ولكنها تصرح في الوقت نفسه ، ان الدولة العثمانية لا تتدخل في شؤون الكويت الداخلية والخارجية . وبديهي ان ذلك لا يترك للسيادة العثمانية أي معنى .

فضلاً عن ذلك تقول الاتفاقية ان الدولة العثمانية تعترف بالاتفاقات المعقودة سابقاً بين شيخ الكويت وبين الحكومة البريطانية . ومن المعلوم ان الاتفاقات المذكورة كانت ربطت الكويت الى بريطانيا ربطاً محكماً.

على كل حال ، هذه الاتفاقية لم تترك في الكويت أي أثر للسيادة العثمانية ، سوى كلمة « السيادة » .

ويظهر ان المفاوض العثماني نفسه كان شعر بذلك ، فترك المادة المتعلقة «بعدم التدخل في الشؤون » مطلقة ، ولم يذكر تعبير « الشؤون الخارجية الا في البيان السري الملحق » وذلك – ولا شك – بغية ايهام القارئين بأن ما تعهدت به الدولة ينحصر في الشؤون الداخلية .

اتفاقية شط العرب

تم التوقيع على هذه الاتفاقية أيضاً من قبل حقي باشا والسير ادوار غراي ، في ٢٩ تموز سنة ١٩١٣ . وعنونت الاتفاقية بالعنوان التالي :

« اتفاقية لتشكيل لجنة لاصلاح شرائط سير السفن في شط العرب .

ندرج فيما يلي أهم مواد هذه الاتفاقية :

– ان شط العرب سيبقى مفتوحاً لسير السفن التي تنتسب الى جميع الملل .

– ستؤلف الحكومة العثمانية لجنة لتنظيم وادارة شؤون السير والسفر في شط العرب ، من القورنة الى الخليج .

– تتألف اللجنة المذكورة من عضوين تنتخبهما وتعينهما الحكومة العثمانية . ولما كانت الحكومة المذكورة ترغب في ان يكون أحدهما من التبعة البريطانية ستقترح على الحكومة البريطانية أن تعرض عليها مجموعة من المرشحين لتنتخب أحد العضوين من بين هؤلاء .

– سيتقاضى كل واحد من العضوين المذكورين مرتباً سنوياً قدره ألفا ليرة عثمانية . وستدفع هذه الرواتب من صندوق اللجنة .

– ان تعيين المهندسين والمفتشين والمستخدمين سيكون من اختصاصات اللجنة . ولكن ، لما كانت الحكومة العثمانية ترغب ان يكون رئيس المهندسين ورئيس المفتشين في الادارة النهرية من التبعة البريطانية ستقترح على الحكومة البريطانية أن تزودها بقائمة للمرشحين لتنتخب الموظفين المذكورين من بين هؤلاء . والحكومة العثمانية ستعين – من تبعتها – معاوناً لرئيس المهندسين ومعاوناً لرئيس المفتشين . وسيتقاضى جميع هؤلاء رواتبهم من اللجنة .

– اللجنة ستقوم بالمهام التالية :

أ – اجراء كل نوع من العمليات التي يقتضيها ضمان سير السفن بدون عوائق . وذلك في مجرى النهر وفي منتهاه وفي جميع المجاري الأخرى التي تنتهي اليه .

ب – الاستمرار في ازالة العوائق من النهر لضمان سير السفن بدون انقطاع .

ج – إقرار كل ما يلزم من الانظمة المتعلقة بسير السفن وبانضباط الملاحة وبالاراضي والمنشآت التي تكون تحت تصرفها ، ونشر هذه الانظمة وتنفيذها .

د – وضع العوامات المرشدة وتنويرها في النهر وفي القنوات التي تنصب على النهر .

(وقد ألحق بالاتفاقية جدول يتضمن تفصيلات ذلك) .

هـ – انشاء الارصفة والمخازن اللازمة ، و تفتيشها وصيانتها . (على شرط أن يحتفظ بما يعود للحكومات الاجنبية بموجب المقاولات)؛

و – اذا أنشيء مرفأ في البصرة ، تتولى اللجنة أمور المرفأ المذكور أيضاً .

– للجنة ان تقرر في الانظمة التي ستضعها الغرامات النقدية التي تفرض على المخالفين للانظمة . ان قضايا المخالفات من اختصاصات اللجنة على وجه الانحصار . وسيكون للجنة حق تحويل الغرامة الى الجيش بنسبة مناسبة في حالة عدم التأدية ، وذلك أسوة بما هو جار في المجالس البلدية .

– سيكون لموظفي اللجنة حق اعتقال الاشخاص وتسليمهم الى الدوائر المختصة .

– ان حق تفتيش الحسابات منحصر باللجنة .

– عجز ميزانية اللجنة ، تدفعه الحكومة العثمانية .

– تتصل اللجنة بالحكومة العثمانية مباشرة ، دون توسيط مأموري الحكومة المحلية .

– لا يحق للمأمورين المحليين ان يتدخلوا في شؤون اللجنة .

– للجنة حق استخدام الضباط الكبار من الاجانب .

امتياز الملاحة النهرية

إن الامور التي تم الاتفـاق عليهـا بين حقي باشا وبين البريطانيين بشأن الملاحـة في نهري دجـلة والفرات ، لم تـدرج في اتفاقية خاصة . إنما صارت موضوع « بيان » وقّع عليه توفيق باشا في ٢٩ تمـوز سنة ١٩١٣ .

قد نص البيان المذكور في مادته الأولى على ما يلي :

« تمنح الحكومة العثمانية امتيازاً لشخص بريطاني ترشحـه الحكومة

البريطانية ، لتأسيس شركة تتولى تسيير السفن في نهر دجلة من القورنة حتى الموصل على الأقل ، وفي نهر الفرات من القورنة حتى مسكنة » .

وبعد ذلك ذكر البيان شروط هذا الامتياز :

« الامتياز يختص بالسفن التي تسير بوسائط ميكانيكية — مثل البخار والكهرباء — ، ولا يشمل السفن الشراعية .

« يختص حق تسيير هذا النوع من السفن بالشركة المذكورة .

« ويستثنى من هذا الانحصار السفن البخارية الانكليزية التي كانت تشتغل في النهرين قبل تاريخ البيان وتستمر السفن المذكورة على العمل كالسابق وبالشروط التي كانت مقررة لها قبلاً .

وفضلاً عن ذلك ، نص البيان على الامور التالية :

— نصف أسهم الشركة تخصص للبريطانيين .

— الحكومة العثمانية تتخلى للشركة عن كل ما كان لها من المرافق — مثل الاساكل ، والأرصفة ، والمخازن . والمباني المختصة بشؤون الملاحة النهرية ، بشروط عادلة .

— كل اختلاف يحدث بين الشركة وبين الحكومة العثمانية يحال إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي .

* * *

وقد جاء في ملحق سري ارفق بالبيان فقرة تخول الشركة المذكورة حق نقل زم البريد البريطانية .

وبديهي ان سبب ترك هذه الفقرة إلى الملحق السري هو : ان الحكومة العثمانية كانت تطالب منذ مدة طويلة ، الغاء دوائر البريد الأجنبية بما فيها دوائر البريد البريطانية .

* * *

إن المفاوضات التي جرت بين بريطانيا وبين ألمانيا ، أضافت إلى ما سبق الأمرين التاليين :

(أ) – تعطى حصة للألمان من أسهم الشركة. فيصبح توزيع الأسهم كما يلي: ٥٠ في المائة للبريطانيين، ٢٠ في المائة للألمان، ٣٠ في المائة للعثمانيين.

(ب) – يمنح للشركة المذكورة حق انشاء سكاك حديدية محلية قصيرة لربط مناطق الري والزراعة بالنهرين من طرفيها، على أن لا يتجاوز طول كل واحد من الخطوط المذكورة ٢٠٠ كيلو متر.

* * *

وقد تم منح امتياز تأسيس هذه الشركة إلى اللورد اينجه كوت البريطاني الجنسية، في ١٢ كانون الأول ١٩١٣. وذلك بتوقيع حقي باشا. و – طبعاً – بموافقة الحكومة البريطانية.

اتفاقية السكك الحديدية

إن المفاوضات التي جرت في لندن حول شؤون سكك حديد الأنضول انتهت إلى اتفاقية، وقّع عليها في ١٢ آب سنة ١٩١٣ كل من حقي باشا، وأحد كبار رجال الوزارة الخارجية البريطانية «الميستر باركر» على أن تعتبر معلقة إلى حين انتهاء المفاوضات التي كانت تجرى بين البريطانيين وبين الألمان.

لقد اهتمت هذه الاتفاقية، قبل كل شيء، وأكثر من كل شيء، في تقرير مبدأ «المعاملة المتساوية» وتضمنت عدة أحكام، تحتم على الشركة عدم تفضيل بضائع دولة على بضائع دولة أخرى.

وقد نصت على وجوب معاملة البضائع بالمساواة – في الأجور والتسهيلات –، دون أن يؤخذ بنظر الاعتبار منشأ البضاعة وجنسية موردها أو مصدرها. وذلك في جميع أنواع النقليات – من ادخالات أو اخراجات وترانسيت.

وصرحت على ان تعرفة اجور النقليات يجب أن تقرر على أساس الوزن والحجم، والسرعة المطلوبة. فلا يجوز ان تتفاوت الأجور باختلاف منشأ البضاعة.

وقد تضمنت الاتفاقية مادة أخرى ، تحول دون مخالفة مبدأ المساواة الذي ذكرناه آنفاً ، بطرق ملتوية : إذ نصت المادة المذكورة على انه لا يجوز للشركة أن تعقد مقاولات خاصة مع شركات النقل الأخرى.

وغني عن البيان : ان الغرض الأصلي من جميع هذه الاحكام ، كان « منع الشركة الألمانية من معاملة بضائع بلادها بشروط أفضل من معاملتها للبضائع الانكليزية » .

ومما يدل على ذلك بصراحة تامة : ان الاتفاقية تضمنت مادة خاصة تنص على ما يلي :

« إذا خالفت الشركة هذه الشروط فسيكون لبريطانيا حق الاعتراض والاستنكار ، وعلى الحكومة العثمانية واجب اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة القضية » مراعاة لأحكام الاتفاقية .

هذا ، وقد نصت الاتفاقية — في مادة أخرى — على ان النقليات المتعلقة بالجيش ، والاسلحة والذخائر الحربية .. تستثنى من هذه الأحكام فيجوز أن تعامل معاملة خاصة .

وقد نصت مادة أخرى ، على ان جميع هذه الأحكام ستنطبق على جميع السكك الموجودة حالياً والتي ستنشأ فيما بعد ، بموجب امتياز سكة حديد الانضول وتمديداتها ، وإذا أحيل بعض الأقسام والفروع من السكة المذكورة إلى شركة أخرى ، فجميع هذه الأحكام ستسري عليها أيضاً .

* * *

وفضلاً عما تقدم ، فقد نصت الاتفاقية على الأمور الهامة التالية :

— تتعهد الحكومة العثمانية أن يكون في مجلس ادارة الشركة عضوان بريطانيان ، على أن يكون انتخابهما بالاتفاق مع الحكومة البريطانية .

— إن تمديد السكة الحديدية إلى ما بعد البصرة لا يكون إلاّ بعد اتفاق الحكومة العثمانية مع الحكومة البريطانية ، وبالشروط التي ترضى

بها الحكومة المذكورة .

* * *

وقد الحق بالاتفاقية « بيان » جاء فيه :

« تعلن الحكومة العثمانية بأن شركة حديد بغداد ، قد تخلت عن جميع الحقوق التي كانت منحت لها لتمديد السكة الحديدية إلى ما بعد البصرة ، ولانشاء مرفأ في الخليج » .

اتفاقية المحميات وحضرموت

ان قضايا جنوب الجزيرة العربية أيضاً صارت موضوع مفاوضات ، وانتهت إلى اتفاقية وقع عليها كل من حقي باشا والسير ادوار غراي ، في ١٩ آذار سنة ١٩١٤ .

وقد تضمنت الاتفاقية المذكورة الأمور التالية :

(أ) — تم تعيين الحدود بين ولاية اليمن ، وبين عدن والمحميات التسع .

(ب) — منطقة « جبل نعمان » (وتشمل ٥٥٠ ميلاً مربعاً) بقيت داخل حدود السلطنة العثمانية . غير أن الحكومة العثمانية تعهدت بأن لا تترك المنطقة المذكورة إلى دولة أخرى .

(ج) — تخلت الدولة العثمانية عن كل ما كان لها من حقوق ومطالب في حضرموت .

المفاوضات البريطانية الالمانية

كان البريطانيون يتفاوضون مع الألمان لحل قضايا مصالحهم ومطالبهم في آسيا العثمانية ، في الوقت الذي كانوا يتفاوضون مع العثمانيين في القضايا المذكورة .

والسير ادوار غراي ، وزير الخارجية البريطانية ، كان يبلغ حقي

باشا ـ المفاوض العثماني ـ في لندن ، من وقت إلى آخر ، الأمور التي تم الاتفاق عليها بينهم وبين الالمان ، والأمور التي بقيت موضوع خلاف وتفاوض .

وقد تم الاتفاق بين البريطانيين وبين الالمان على ما يلي :

في شؤون النفط في ١٩ آذار سنة ١٩١٤ .

وفي شؤون السكك الحديدية في ٢٦ آذار سنة ١٩١٤ .

ولكن المفاوضات في الشؤون الاخرى استمرت حتى منتصف حزيران .

و « الاتفاقية العامة » لم توقع إلاّ في ١٥ حزيران سنة ١٩١٤ .

(ومن المعلوم ان حادثة مقتل ولي عهد النمسا ، التي صارت سبباً لاشعال نيران الحرب العالمية الأولى ، كانت وقعت في ٢٨ حزيران ، وذلك يعني ان المدة التي مضت بين تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية وبين تاريخ بدء الأزمة العالمية الكبرى ، كانت أقل من اسبوعين .)

أنا لا أرى لزوماً للبحث ـ هنا ـ في أحكام هذه الاتفاقيات . لأن ما يخص البلاد العربية منها لا يخرج عن نطاق أحكام « الاتفاقيات العثمانية البريطانية » التي فصلناها آنفاً .

وسأكتفي بذكر الأمور الثلاثة التالية ، التي لم يرد ذكرها في أبحاثنا السابقة :

(أ) ـ في مشاريع الري وامتيازاتها : ـ الألمان لن يتدخلوا في مشاريع الريّ وامتيازاتها ، في بلاد ما بين النهرين ، والبريطانيون ـ مقابل ذلك ـ لن يتدخلوا في مشاريع الري وامتيازاتها العائدة إلى سهول كيليكيا .

وذلك يعني ان البريطانيين والالمان ، اتفقوا على اقتسام مشاريع الري الكبرى في آسيا العثمانية ، وعدم منافسة بعضهم بعضاً فيها .

فقد اختص البريطانيون بما يدخل في نطاق القسم العربي من آسيا العثمانية ، واختص الألمان ، بما يدخل في نطاق القسم التركي منها .

(ب) – الحقُ الممنوح لشركة سكة بغداد الألمانية – بموجب الامتياز المعلوم – في أمر التنقيب عن المعادن واستغلالها ، داخل نطاق عشرين كيلو متراً من طرفي السكة ، يبقى محفوظاً للألمان . غير انه يستثنى من ذلك النفط .

وتم الاتفاق بين الطرفين على تشكيل شركة جديدة للنفط ، يساهم فيها الألمان بنسبة الربع ، والبريطانيون بنسبة الثلاثة ارباع . ويتألف مجلس ادارتها من ثمانية أعضاء ، يكون اثنان منهم ألمانيين ، والستة الباقون بريطانيين.

(ج) – كان من جملة الأحكام الأساسية الواردة في الاتفاقية العامة :

لا يتدخل الألمان في الامتيازات والمشاريع التي تتعلق بما للبلاد الواقعة غرب بحيرة « بكشهري » .

ولا يتدخل البريطانيون في الامتيازات والمشاريع التي تتعلق بالبلاد الواقعة بين البحيرة المذكورة غرباً ، وبين حدود ولاية الموصل شرقاً .

وذلك يعني : ان بحيرة بكشهري تعتبر حداً فاصلاً بين المنطقة المختصة بالبريطانيين وبين المنطقة المختصة بالألمان . كما ان حدود ولاية الموصل تعتبر حداً فاصلاً بين المنطقة المختصة بالألمان ، وبين المنطقة التي سيشترك فيها نفوذ الطرفين .

نظرة اجمالية

يتبين مما سبق : ان الاتفاقيات التي عقدت بين الدولة العثمانية وكل من بريطانيا وألمانيا من ناحية ، وبين الدولتين المذكورتين من ناحية أخرى ... حددت مناطق نفوذ كل من الألمان والبريطانيين ، على الشكل التالي : (ندرج المناطق من الغرب إلى الشرق) :

(أ) – منطقة مختصة بالانكليز . ومقفلة في وجه الألمان : في غرب بحيرة بكشهري – يعني في ولاية ازمير .

(ب) — منطقة مختصة بالألمان ، ومقفلة في وجه البريطانيين : بين البحيرة المذكورة غرباً ، وبين حدود ولاية الموصل شرقاً .

(ج) — منطقة مفتوحة للطرفين ، على أساس الاشتراك في الأعمال مع شيء غير قليل من الاختصاص : الري والملاحة النهرية للانكليز ، والسكك الحديدية للألمان ، على أن يكون للانكليز حصة الأقلية في السكك الحديدية . وللالمان حصة الأقلية في الملاحة النهرية .

(وغني عن البيان ان المقصود من حصة الأقلية المقررة بهذه الصورة ، هو : تمكين كل واحد من الطرفين المتعاقدين من الاطلاع على ما يقوم به الطرف الآخر . وطبيعي أن ذلك يضمن عدم انحراف الطرفين عن الأسس المقررة في الاتفاقيات) .

وهذه المنطقة تمتد من حدود ولاية الموصل إلى البصرة .

(د) — منطقة مختصة بالبريطانيين ومقفلة في وجه الألمان : وهي شط العرب والخليج .

التفاهم والاتفاق مع فرنسا

١٩١٣ – ١٩١٤

١ – إن مواضيع المفاوضات بين العثمانيين وبين الفرنسيين قسمت إلى ثلاثة أقسام :

(أ) – الأمور العامة ، مثل الامتيازات الأجنبية ، والرسوم الجمركية ، ودوائر البريد ، والقروض ، وغيرها من الشؤون المالية .

(ب) – القضايا المتعلقة بالسكك الحديدية والمرافئ البحرية .

(ج) – القضايا المتعلقة بالمؤسسات الفرنسية .

المفاوضات عن القسمين : الأول والثاني ، من المسائل التي جرت في باريس ، وانتهت إلى اتفاقيتين وقع على كل منهما المفاوض العثماني «جاويد بك» ووزير خارجية فرنسا « دومرغ » ، بالحرف الأول من اسميهما . وذلك في تاريخ ١١ أيلول سنة ١٩١٣ .

وأما المفاوضات عن القسم الثالث من القضايا ، فقد جرت في الآستانة وانتهت إلى عقد اتفاقية وقع عليها الصدر الأعظم سعيد حليم باشا وسفير فرنسا المسيو « بومپار » ، بالحرف الأول من اسميهما ، وذلك في ١٨ كانون الأول سنة ١٩١٣ .

٢ – ولكن فرنسا كانت تتفاوض مع ألمانيا أيضاً في شؤون آسيا العثمانية .. وانتهت مفاوضاتهما هذه إلى اتفاق ، تم التوقيع عليه في ١٥ شباط سنة ١٩١٤ .

إن الفرنسيين لم يكتموا أخبار هذه المفاوضات عن العثمانيين ، حتى انهم طلبوا عدة مرات ، تأجيل بحث بعض القضايا ، إلى حين اتمام مفاوضاتهم بشأنها مع الألمان . وعندما وقعوا على الاتفاقية المتعلقة بالسكك الحديدية طلبوا اعتبارها موقتة ، ليعاد النظر فيها ، بعد انتهاء المفاوضات الفرنسية الألمانية ، إذا اقتضى الأمر ، وفعلاً أعيد النظر في الاتفاقية المذكورة ، وتم التوقيع عليها من جديد في ٩ نيسان ١٩١٤ .

وقد اضيف إلى الاتفاقية – عند ذاك – مادة خاصة تنص على ان « الحكومة العثمانية تتعهد بأن لا تعرقل تنفيذ الاتفاقية الفرنسية الألمانية » .

ولذلك ، يمكن القول بأن الاتفاقية المذكورة أصبحت بمثابة ملحق للاتفاقية العثمانية الفرنسية .

ولهذا السبب ، يجدر بنا أن نستهل بحثنا عن الاتفاقيات الفرنسية العثمانية ، بنظرة سريعة إلى الاتفاقية الفرنسية الألمانية :

الاتفاقية الفرنسية الألمانية

قد جرت المفاوضات بين ممثلي مجموعة من المؤسسات الألمانية وممثل وزارة الخارجية الألمانية ، وبين ممثلي مجموعة من المؤسسات الفرنسية وممثل وزارة الخارجية الفرنسية .

وفيما يلي أهم الامور التي اتفق عليها الطرفان ، فيما يخص البلاد العربية :

– الألمان سيطلبون امتيازاً لمد سكة حديدية بين حلب واسكندرون ، مع ربط هذه السكة بسكة حديد بغداد .

والفرنسيون لن يعترضوا على ذلك ، وان ينافسوا الألمان فيها .

والفرنسيون سيطلبون امتيازاً لمد سكة حديدية تربط حماه بطرابلس الشام من جهة وبدير الزور من جهة أخرى ، مع ربط هذه السكة بسكة حديد بغداد .

والألمان لن يعترضوا على ذلك ، ولن ينافسوا الفرنسيين فيها .

– ان أعمال الفرنسيين ومشاريعهم لن تتعدى من جهة الشمال خطاً يبعد ستين كيلو متراً عن خط طرابلس الشام من دير الزور .

– وأعمال الالمان ومشاريعهم لن تتعدى ، من جهة الجنوب ، خطاً يبعد ستين كيلو متراً عن خط اسكندرون حلب وتمديداته .

– وأما المنطقة الواقعة بين هذين الخطين ، فلا يختص بها أحد الطرفين .

إذا وجب انشاء خط فيها ، اتفق الطرفان على كيفية تنفيذ المشروع وشروطه .

يلاحظ مما تقدم : ان هذه الاتفاقية حددت منطقة كل من الالمان والفرنسيين بكل وضوح .

منطقة حلب – المحددة آنفاً – مع كل ما يقع في شمالها، لألمانيا ،

ومنطقة حماه – المحددة آنفاً – مع كل ما يقع جنوبها لفرنسا .

وقد تعهد الطرفان أن لا ينافسا بعضهما بعضاً في هاتين المنطقتين .

وفضلاً عن ذلك ، اتفق الطرفان على تنظيم أمر أولوية المشاريع أيضاً : ليأخذ الطرفان بنظر الاعتبار امكانيات مالية الدولة العثمانية ، وسيتفقان على ترتيب الأولية بالطريقة التي تضمن استفادتهما من الامكانيات على وجه المساواة . وكذلك في أمر الاستفادة من القروض التي قد تعقدها الحكومة العثمانية لتنفيذ المشاريع ، فتكون الاستفادة منها مناصفة .

الاتفاقيات الفرنسية العثمانية

يهمنا منها الاتفاقية المتعلقة بالسكك الحديدية ، والاتفاقية المتعلقة بالمؤسسات الفرنسية .

اتفاقية السكك الحديدية والمرافيء البحرية

أهم أحكام الاتفاقية – بالنسبة إلى البلاد العربية تتلخص بما يلي :

(أ) – تمنح الحكومة العثمانية الشركات الفرنسية امتيازاً :

– لانشاء مرافئ طرابلس الشام وحيفا ويافا .

– لمد سكة حديدية بين الرياق واللد .

– ولمد سكة حديدية تمتد من طرابلس الشام إلى يافا ، عن طريق بيروت – حيفا .

(ب) – ستعهد الحكومة العثمانية بأمور إدارة وتشغيل سكة حديد دمشق – حيفا ، وفروعها إلى مدير عام فرنسي ، ينتخب من بين مديري السكك الحديدية الفرنسية ، وذلك لمدة عشر سنوات .

ويعطى المدير العام المذكور الصلاحيات اللازمة لأداء مهمته ، ويعهد اليه كذلك بشؤون ميناء حيفا أيضاً .

(الاتفاقية تذكر السلطات التي ستمنح للمدير العام بتفصيلات وافية) .

(ج) – إذا أرادت الحكومة العثمانية أن تستخدم مديرين ومهندسين أجانب ، في السكك الحديدية المتعلقة بخط دمشق – حماه ، فتنتخبهم من الفرنسيين ، على وجه الانحصار .

(د) – إن سكة حديد دمشق – معان ، ستستمر الحكومة العثمانية في تشغيلها بنفسها . إلاّ انها إذا أرادت لسبب من الأسباب – احالة هذه المهمة إلى شركة ، فيجب عليها أن تحيلها إلى شركة دمشق – حماه .

(يلاحظ ان الاتفاقية ذكرت سكة حديد دمشق – حيفا ، مع ان السكة الممتدة من دمشق إلى درعا ما هي إلاّ القسم الأول من سكة حديد الحجاز ، والسكة الممتدة من درعا إلى حيفا فرع لها . ان أسباب عدم ذكر الاسم الأصلي للسكة المذكورة يتبين من تفاصيل المفاوضات : قد طلب الفرنسيون تشغيل هذه الأقسام من سكة حديد الحجاز . إلاّ ان المفاوض العثماني قال ان السكة الحديدية المذكورة انشئت باعانات جميع المسلمين ، فلا يجوز لنا أن نعهد بأمر تشغيلها إلى مدير أجنبي . ومع ذلك ، قد وافق – في آخر الأمر – على طلب الفرنسيين ، على أن لا يذكر اسم سكة حديد الحجاز ، وأراد بهذه الصورة أن يستر الحقيقة بالألفاظ) .

اتفاقية المؤسسات الفرنسية

لقد الحقت بالاتفاقية قائمة تتضمن أسماء المئات من المؤسسات الفرنسية الموجودة في آسيا العثمانية .

ونصت الاتفاقية على ان الحكومة العثمانية ستصدر الفرامين والرخص اللازمة لتلك المؤسسات على الفور – إذا لم تكن قد أصدرتها قبلاً ، وذلك بدون رسم .

وفضلاً عن ذلك ، صرحت الاتفاقية على أن جميع تلك المؤسسات ستعفى من كل أنواع الرسوم والضرائب الحكومية والبلدية . كما ان كل ما تستوردها سيكون معفى من الضرائب الجمركية أيضاً .

وفي الاتفاقية مادة تنص على أن الحكومة العثمانية لن تحدث مصاعب وعراقيل في سبيل ازدهار أعمال المؤسسات المذكورة .

وفي الاتفاقية أحكام هامة ، تتعلق بالمدارس الفرنسية بوجه خاص :

– ستعامل الحكومة معلمي وطلبة المدارس الفرنسية كما تعامل معلمي وطلبة المدارس الحكومية ، في أمور الخدمة العسكرية .

ـ إذا طلبت المؤسسات التعليمية المذكورة ، ستعترف الحكومة بشهاداتها ، وستعتبرها معادلة لشهادات المدارس الحكومية المماثلة لها .

ـ سيتمتع حملة الشهادات المذكورة ـ حسب درجاتها ، بالحقوق التي يتمتع بها حملة الشهادات الحكومية .

ـ ومع هذا ، سيحق للحكومة أن تراقب امتحانات المدارس المذكورة ومناهجها « بمساعدة قنصل فرنسا » .

* * *

وتصرح هذه الاتفاقية ـ في آخر الأمر ـ بما يلي :

« تتعهد الحكومة العثمانية بأن تعتبر أهالي تونس وفاس ـ مثل أهل الجزائر ـ من تبعة فرنسا ، وأن تعاملهم على هذا الاساس »

(يلاحظ ان الحكومة العثمانية تكون قد اعترفت بحماية فرنسا على تونس وفاس) .

ملاحظة عامة

يلاحظ من الاتفاقيات التي لخصناها آنفاً ، انها تضمنت « اقتسام مناطق النفوذ » في سوريا ، بين فرنسا وألمانيا ، بموافقة الدولة العثمانية نفسها .

مع العلم بأن روسيا لم تقدم للحكومة العثمانية ـ (خلال مفاوضات ١٩١٣ ـ ١٩١٤) ـ أي طلب يتصل بالقسم المذكور من البلاد العثمانية :

كما ان بريطانيا كانت صرحت غير مرة ـ على لسان وزير خارجيتها ـ بأنها تعترف بما لفرنسا من موقع ممتاز ومصالح خاصة وأعلنت بأنها لا تطمح في شيء في سوريا .

ويتبين من كل ذلك : ان القسمة التي ذكرناها آنفاً أصبحت متفقاً عليها بين جميع الدول الاوروبية الكبرى ، تحت علم الحكومة العثمانية

وموافقتها .

ان الاتفاقيات المذكورة جعلت سوريا منطقة نفوذ لفرنسا، باستثناء منطقة حلب التي تركت لنفوذ ألمانيا .

إن قيام الحرب بين فرنسا وبين ألمانيا ، سيؤدي – بطبيعة الحال – إلى ضم هذا القسم من سوريا أيضاً إلى منطقة نفوذ فرنسا .

التفاهم والاتفاق مع ألمانيا

١٩١٣ - ١٩١٤

إن الحكومة العثمانية تفاوضت مع ألمانيا أيضاً في شأن قضايا آسيا العثمانية ، خلال النصف الأخير من سنة ١٩١٣ والنصف الأول من سنة ١٩١٤ .

وهذه المفاوضات أيضاً انتهت إلى « اتفاقيات » وقّع عليها ممثلو الدولتين .

غير اني لا أرى لزوماً لبحثها في هذا المقام .

لأن الأحكام الواردة فيها عن البلاد العربية تتجلى بوضوح كاف من خلال ما ورد عن ذلك في الاتفاقيات العثمانية الفرنسية ، والعثمانية البريطانية ، والبريطانية الألمانية ، والفرنسية الألمانية المسرودة في الصحائف السابقة .

نظرات ختامية

على اتفاقيات ١٩١٣ ـ ١٩١٤

بعد أن استعرضنا الخطوط الأساسية للاتفاقيات التي عقدت ــ خلال النصف الأخير من سنة ١٩١٣ والنصف الأول من سنة ١٩١٤ــ بين الدولة العثمانية وبين الدول الأوروبية الكبرى من ناحية ، وفيما بين تلك الدول ، من ناحية أخرى ، يجدر بنا أن نلقي نظرة اجمالية على أحكام تلك الاتفاقيات :

١ ــ كان المتفاوضون العثمانيون يسعون وراء الحصول على موافقة الدول الأوروبية الكبرى على الأمور التالية :

(أ) ــ الغاء الامتيازات الأجنبية .

(ب) ــ زيادة الرسوم الجمركية .

(ج) ــ الاستعاضة عن النظام الجمركي المقرر بتعرفة جمركية .

(د) ــ فرض رسوم الـ « اوكترووا » في المدن الرئيسية .

(هـ) ــ احتكار صنع وبيع بعض المواد .

(و) ــ الغاء دوائر البريد الأجنبية .

(ز) ــ الحصول على بعض القروض ، لسد عجز الميزانية من ناحية

ولتمويل بعض المشاريع العمرانية من ناحية أخرى :

وكان هؤلاء مستعدين للتساهل في حل المسائل المعلقة ، في سبيل تحقيق المطالب الآنفة الذكر .

وأما المفاوضون الأوروبيون ، فقد وافقوا على البعض من هذه المطالب ، مقابل الامتيازات التي نالوها والمنافع التي حققوها ، غير انهم أجّلوا حل بعضها الآخر ، إلى أن يتم اصلاح المحاكم وتنظيم البريد ، وفقاً للشروط التي عينوها .

٢ – ان الامتيازات التي نالها والمنافع التي حققها الأوروبيون بهذه الاتفاقيات كانت كثيرة ومتنوعة :

(أ) – بعضها كان من الأمور السياسية البحتة ، مثال :

– الاعتراف بحماية بريطانيا على جنوب الجزيرة العربية .

– الاعتراف بحماية فرنسا على تونس ومراكش .

– التخلي عن المطالب المتعلقة بالبحرين وقطر وحضرموت .

– تحديد الحدود بين ولاية اليمن وبين المحميات البريطانية .

– الاعتراف بالاتفاقية التي كان عقدها شيخ الكويت مع بريطانيا .

– التعهد بعدم التدخل في شؤون الكويت الداخلية والخارجية .

(ب) – وبعضها كان يجمع بين الاقتصاد والسياسة ، مثل :

– ايداع ادارة سكة حديد دمشق – درعا – حيفا إلى مدير عام فرنسي .

– تعيين رجال بريطانيين للمديرية ولرئاسة المفتشين ، ولرئاسة المهندسين ، في لجنة شط العرب . وذلك بموافقة الحكومة البريطانية .

(ج) – وكان بعضها ثقافية ، مثل الأحكام الواردة في الاتفاقية المعقودة مع فرنسا عن المدارس والمؤسسات الفرنسية المختلفة .

(د) – وأما بقية الامتيازات فكانت « اقتصادية المظهر » و « سياسية الأهداف » مثل الامتيازات التي منحت :

– لانشاء السكك الحديدية .

– لتسيير السفن النهرية .

– لانشاء المرافئ .

– للتنقيب عن المعادن واستغلالها .

– للتنقيب عن النفط واستغلاله .

– للقيام بمشاريع الري .

لا شك في أن هذه الامتيازات كانت تحوم حول الأمور الاقتصادية غير أن ظروف منحها وكيفية توزيعها كانت تدل على أهداف سياسية صريحة .

لأن الدول الأوروبية الكبرى كانت اتفقت فيما بينها على تعين وتحديد مناطق نفوذ كل منها في مختلف أقسام آسيا العثمانية ، وقررت أن لا تنافس بعضها بعضاً في تلك المناطق . والحكومة العثمانية منحت الامتيازات في كل منطقة ، إلى الدولة التي اعتبرت صاحبة الحق والنفوذ فيها ، بموجب الاتفاقيات المعقودة بين تلك الدول .

٣ – كان الصدر الأعظم سعيد حليم باشا ، قد شعر بما في المفاوضات التي تجري بين الدول الأوروبية من مساس بحقوق سيادة السلطنة العثمانية ولكنه حاول أن يعالج الأمر ، بصورة غريبة :

فقد كتب في احدى رسائله الرسمية : « ان المفاوضات التي تجري بين الدول الأوروبية حول الأمور التي تتعلق ببلادنا تخل بحقوق سيادتنا إخلالاً كلياً . ولذلك يجب علينا أن لا نتبلغ نتائج تلك المفاوضات ، بل يجب علينا أن نتجاهلها تماماً » .

ولكن ، غني عن البيان ، أن تجاهل رجال السلطنة العثمانية لا يغير شيئاً من حقائق الأمور ..

لأن المفاوضات التي تجري بين الدول الأوروبية ، هي التي كانت توجه المفاوضات التي تجري بين الدولة العثمانية وبين كل واحدة من

تلك الدول .

فان ممثلي كل من فرنسا وبريطانيا ، مثلاً ، ما كانوا يكتمون عن العثمانيين سير مفاوضاتهم مع الألمان، بل كانوا يطلعونهم عليها بين آونة وأخرى ، حتى انهم كانوا – في بعض الأحوال – يؤجلون مذاكرة بعض القضايا إلى حين انتهائهم من المفاوضة مع ألمانيا في تلك القضايا .. كما ذكرنا ذلك في أبحاثنا السابقة .

فان تجاهل المفاوضات المذكورة – والحالة هذه – يشبه « عمل النعامة التي تدفن رأسها في الرمال ، وتتوهم بأنها خفيت عن الأبصار » كما قال ذلك « يوسف حكمت بابور » مؤلف كتاب تاريخ الانقلاب التركي :

في الحقيقة ، ان المفاوضات التي جرت والاتفاقيات التي عقدت بين الدول الأوروبية كانت وضعت « أسس اقتسام آسيا العثمانية ، من الوجهتين : الاقتصادية والسياسية » ، ورسمت خطوط اقتسامها بصورة فعلية .

إنها كانت قسمت الولايات والمتصرفيات العربية ، التي تمتد بين سواحل الشام وحدود ايران ، إلى أربع مناطق نفوذ . وحققت ثلاثاً منها لكل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا ، وجعلت الرابعة مشتركة بين بريطانيا وألمانيا .

إن أحداث الحرب العالمية الاولى واتفاقياتها ، أقرت – بطبيعة الحال – ما كان مقرراً لكل من فرنسا وبريطانيا ، غير أنها أبطلت ما كان مقرراً لألمانيا ، وقسمتها بين فرنسا وبريطانيا .

ولذلك ، يمكن القول : ان أسس اقتسام البلاد العربية المذكورة كانت قد تقررت قبل الحرب العالمية الاولى ، تحت علم الحكومة العثمانية نفسها .



ملاحق

١ ـ الأيالات العربية

في أوائل القرن السابع.

٢ ـ الولايات العربية

في أوائل القرن العشرين.

٣ ـ التشكيلات العسكرية

في الولايات العربية

٤ ـ القانون الأساسي العثماني

الصادر سنة ١٨٧٦.

٥ ـ جدول سلاطين آل عثمان.

١ - الايالات العربية

في أوائل القرن السابع عشر

إن أشمل الوثائق التي اطّلعنا عليها عن التقسيمات الإدارية في الدولة العثمانية ، هي : رسالة تركية عنوانها « قوانين آل عثمان در مضامين دفتر ديوان » ، يعني « قوانين آل عثمان في ما يتضمنه دفتر الديوان » .

وقد ألف هذه الرسالة — سنة ١٠١٨ هجرية الموافقة سنة ١٦٠٩ ميلادية — « عين علي أفندي » ، الذي كان أميناً للدفتر الخاقاني » ، فكان لهذا السبب مطلعاً على جميع سجلات الدولة المتعلقة بالأمور الإدارية والمالية .

ويتبين مما جاء في الرسالة المذكورة : أن الدولة العثمانية كانت تقسم في ذلك التاريخ إلى ٣٢ ايالة . كما يفهم من إمعان النظر في هذه الايالات : ان ١٤ منها كانت عربية .

في الواقع أن هذه التقسيمات الإدارية لم تجر على آساس تمييز البلاد العربية عن غيرها . ولذلك نجد أن بعض المدن العربية كانت تتبع أيالات غير عربية . مثلاً ان مدينة نصيبين التي تقع في سوريا الحالية ،

كانت مركز لواء يتبع أيالة ديار بكر . كما أن سنجار الذي هو جزء من العراق في الحالة الحاضرة ، كان يتبع الأيالة المذكورة آنفاً ، في ذلك التاريخ .

ومع هذا ، إذا صرفنا النظر عن أمثال هذه الأمور الطفيفة – استطعنا أن نقول : إن البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية كانت تؤلف – في أوائل القرن السابع عشر – ١٤ أيالة .

ندرج فيما يلي أسماء هذه الأيالات والألوية التابعة لها ، مع مقادير مخصصات أمرائها وعدد التيمارات والزعامات الموجودة في كل منها :

١ – أيالة الشام

تنقسم إلى ١١ لواءً . يتصرف أمراء ٨ منها بمقاطعة من درجة «خاص» وأما امراء ثلاثة منها فيتقاضون «ساليانه» .

تضم الأيالة ١١٢ مقاطعة من درجة «زعامت» ؛ و ٨٦٨ مقاطعة من درجة «تيمار» .

يبلغ مجموع العساكر المفروضة على أصحاب هذه المقاطعات ٢٦٠٠ خيالاً . وأما مجموع «حاصل المقاطعات» المذكورة فيبلغ ٦,٥٥٨,٦٠٠ آقجة .

فيما يلي أسماء الألوية ، ومخصصات أمرائها :

(لواء دمشق) : سنجق الباشا – خاصة ١,٠٠٠,٠٠٠ آقجة . عدد الخيالة المفروضة عليه ٢٠٠ .

(لواء القدس الشريف) : خاص الـ «مير لواء» ٢٥٠,٤٨٥ آقجة . عدد الخيالة المفروضة عليه ٥٠ .

(لواء غزة) : خاص الـ «مير لواء» ٢٠٨,٣٢٨ آقجة . عدد الخيالة المفروضة عليه ٤١ .

(لواء صفد) : خاص الـ « مير لواء » ٣٦٣,٨٠٠ آقجة . عدد الخيالة المفروضة عليه ٧٤ .

(لواء نابلس) : خاص الـ « مير لواء » ٢٩٦,٤٥٥ آقجة : عدد الخيالة المفروضة عليه ٥٩ .

(لواء عجلون) : خاص الـ « مير لواء » ٢٦١,٠٠٠ آقجة : عدد الخيالة المفروضة عليه ٥٢ .

(لواء لجون) : خاص الـ « مير لواء » ٢٠٠,٠٠٠ آقجة : عدد الخيالة المفروضة عليه ٤٠ .

(لواء صيدا مع بيروت) : يتقاضى « مير لواء » ٥ ساليانة :

(لواء كرك مع شوبك) : » » »

(لواء عكا) :

(البقاع) : له أمراء من العربان أيضاً :

وفيما يلي عدد الزعامت والتيمار التابعة للألوية المذكورة :

لواء دمشق	٨٧ زعامت و	٣٣٢ تيماراً
لواء القدس الشريف	٩ »	١٦١ »
لواء غزة	٧ »	١٠٥ »
لواء صفد	[illegible] »	١٢٣ »
لواء نابلس	٧ »	٤٧ »
لواء عجلون	٤ »	٦١ »
لواء لجون	٩ »	٣٩ »

(لا يوجد تيمار وزعامت في الألوية الأخرى) :

٢ ـ أيالة طرابلس الشام

تنقسم إلى ٥ ألوية وتضم ٦٣ زعامت و ٥٧١ تيماراً .
العساكر المفروضة على أصحاب المقاطعات ١٤٠٠ .

مجموع « حاصل المقاطعات » المذكورة ٥,٦٠٨,٤٠٠ آقجة :
فيما يلي أسماء الألوية ، مع « خاص » كل منها :
(لواء طرابلس) : سنجق الباشا : خاصه ٨٠٠,٠٠٠ آقجة . الخيالة المفروضة عليه ١٦٠ .
(لواء حما) : : خاص الـ « مير لواء » ٣٩٤,٠٣٦ آقجة . الخيالة المفروضة عليه ٧٨ .
(لواء حمص) : خاص الـ « مير لواء » ٢٢٠,٢٩٩ آقجة . الخيالة المفروضة عليه ٤٤ .
(لواء سلمية) : خاص الـ « مير لواء » ٢١٩,٠٠٠ آقجة . الخيالة المفروضة عليه ٤٣ .
(لواء جبلية) : خاص الـ « مير لواء » ٢١٤,١٨٠ آقجة . الخيالة المفروضة عليه ٤٢ .

وفيما يلي عدد الزعامت والتيمار التابعة للألوية المذكورة :

لواء طرابلس	١٢ زعامت	٨٠٧ تيماراً
لواء حما	٢٣ «	١٧١ «
لواء حمص	١٥ «	١٦٩ «
لواء سلمية	٤ «	٥٣ «
لواء جبلية	٩ «	٩١ «

٣ ـ أيالة حلب

تنقسم إلى ٧ ألوية ، وتضم ١٠٤ مقاطعات من درجة زعامت ، و٧٩٩ مقاطعة من درجة تيمار .

العساكر المفروضة على أصحاب المقاطعات ٢٥٠٠ .

مجموع « حاصل المقاطعات » ٧,٧١٣,١٢٠ آقجة

وفيما يلي أسماء الألوية ، مع مقدار « خاص » كل منها :

(لواء حلب) _ سنجق الباشا _ : خاصه ٨١٧,٧٧٢ . الخيالة المفروضة عليه ١٦٣ .

(لواء كليس) : خاص الـ « مير لواء » ٥٢٢,٨٦٧. الخيالة المفروضة عليه ١٠٤ .

(لواء عزير) : خاص الـ « مير لواء » ٢٨٠,٠٠٠ . الخيالة المفروضة عليه ٥٦ .

(لواء معرة) : خاص الـ « مير لواء » ٢٣٠,٠٠٠ . الخيالة المفروضة عليه ٤٦ .

(لواء باليس) : خاص الـ « مير لواء » ٢٢٠,٠٠٠ . الخيالة المفروضة عليه ٤٤ .

(لواء تركمان حلب) : يتقاضى مير لواء ساليانه .

(لواء منبج مع مضيق) : يتقاضى مير لوائه ساليانه .

وفيما يلي عدد الزعامت والتيمار في هذه الألوية :

لواء حلب	٦٢ زعامت	٢٩٥ تيماراً
لواء كليس	١٧ «	٩٦ «
لواء عزير	٢ «	٩٠ «
لواء معرة	٦ «	٧٦ «
لواء باليس	٦ «	٥٣ «

(لا يوجد تيمار وزعامت في اللواءين الآخرين) .

(كانت « ادنه : أضنه » تابعة إلى أيالة حلب ، مدة من الزمن . إلا أنها فصلت عنها ، وجعلت أيالة قائمة بذاتها) .

٤ ـ أيالة رقة أو الرها

تنقسم إلى ٦ ألوية ، وتضم ٣١ زعامت و ٥٣٠ تيماراً .

مجموع العساكر المفروضة عليها ١٦٠٠ .

فيما يلي أسماء الألوية ، مع مقدار « خاص » ها :

(لواء رقة أو الرها) سنجق الباشا : « خاصه » ٦٨٠,٠٥١ آقجة . الخيالة المفروضة عليه ١٣٦ .

(لواء جماسة) : خاص « امير لوائه » ٢٥٥,١٢٢ آقجة . الخيالة المفروضة عليه ٥١ .

(لواء بيره جك) : خاص الـ « مير لواء » ٢٩٥,٢٣٨ آقجة . الخيالة المفروضة عليه ٥٩ .

(لواء دير رهبة) : خاص الـ « مير لواء » ٢٨٠,٠٠٠ آقجة . الخيالة المفروضة عليه ٥٦ .

(لواء بني ربيعة) : خاص الـ « مير لواء » ٢٠٠,٠٠٠ آقجة . الخيالة المفروضة عليه ٤٠ .

(لواء سروج) : خاص الـ « مير لواء » ١٠٠,٠٠٠ آقجة . الخيالة المفروضة عليه ٢٠ .

وفيما يلي عدد الزعامت والتيمار في كل لواء :

لواء رقة	١٢ زعامت	٣٧٣ تيمار
لواء جماسة	٤ «	١١ «
لواء بيره جك	١٥ «	١٠٩ «
لواء دير رهبة	٠ «	٣٧ «

(لا يوجد زعامت وتيمار في اللواءين الآخرين) .

٥ ـ أيالة الموصل

تضم ٦ ألوية و ٢٧١ تيمار وزعامت .

مجموع حاصل مقاطعاتها ٢,٢٤٠,٠٠٠ آقجة .

فيما يلي أسماء الألوية ، مع مقدار « خاص » ها :

(لواء الموصل) سنجق الباشا : ـ خاصة ٦٨١,٠٠٠ آقجة . الخيالة

المفروضة عليه ١٣٨ .
(لواء باجوانلو) : خاص الـ « مير لواء » ٢١٥,٠٠٠ آقجة . الخيالة
المفروضة عليه ٤٣ .
(لواء تكريت) : خاص الـ « مير لواء » ٢١٧,٢٨٤ آقجة . الخيالة
المفروضة عليه ٤٣ .
(لواء هورن) : خاص الـ « مير لواء » ٢٠٠,٠٠٠ آقجة . الخيالة
المفروضة عليه ٤٠ .
(لواء بانه) : خاص الـ « مير لواء » ٢٠٠,٠٠٠ آقجة . الخيالة
المفروضة عليه ٤٠ .
(لواء أسكي موصل) .

٦ ـ أيالة بغداد

تنقسم إلى ١٨ لواء . يتقاضى باشا الأيالة — ويكون بدرجة : « ميرميران : بكلر بكي » — راتباً معيناً (ساليانه) . وأما أمراء سائر الألوية فيتصرفون بمقاطعات من درجة خاص .

فيما يلي أسماء الألوية ، مع مخصصات آمريها :

(لواء بغداد) : ساليانه الـ « ميرميران » ١,٤٠٠,٠٠٠ آقجة . الخيالة
المفروضة عليه ٢٨٠ .
(لواء حلة) : خاص الـ « مير لواء » ٩٥١,٦٦٣ آقجة . الخيالة
المفروضة عليه ١٩٠ .
(لواء زنكي آباد) : خاص الـ « مير لواء » ٢٧٠,٠٠٠ آقجة :
الخيالة المفروضة ٥٤ .
(لواء جوزار) : خاص الـ « مير لواء » ٢٢٠,٠٠٠ آقجة . الخيالة
المفروضة ٤٤ .
(لواء رماحية) : خاص الـ « مير لواء » ٤٤٥,٠٠٠ آقجة . الخيالة

المفروضة ٨٩ .

(لواء جنكوله) : خاص الـ «مير لواء» ٢٠٠,٠٠٠ آقجة . الخيالة المفروضة ٤٠ .

(لواء قره طاغ) : خاص الـ «مير لواء» ٨٠٠,١٠٨ آقجة . الخيالة المفروضة ١٦٠ .

(يصرح مؤلف الرسالة أن الألوية السبعة الآنفة الذكر تضم مقاطعات من درجة تيمار وزعامت ، إلاّ انه لا يذكر مقاديرها) .

وأما الألوية التالية ، فلم تقسم إلى تيمار وزعامت . مع هذا ، قد وضع تحت تصرف آمريها مقاطعة من درجة خاص) :

لواء واسط	خاص الـ «مير لواء»	٤٠٦٣٣١	آقجة
لواء سماوات	«	٢٥٥٠٠٠	«
لواء بيات	«	٢٥٠٠٠٠	«
لواء ردنه	«	٤٠٦٣٣١	«
لواء ده بالا	«	٢٦٠٠٠٠	«
لواء كرند	«	٢٣٩٢٦٠	«
لواء تيموررقبو	«	٢٠٠٠٠٠	«
لواء قزانية	«	٢٠٠,٠٠٠	«
لواء كيلان	«	٢٠٠٠٠٠	«
لواء آل صابيح	«	٢٠٠٠٠٠	«
لواء درتنك	«	٣٢٠٠٠٠	«

وكان في الأيالات التي ذكرناها آنفاً مقاطعات كبيرة تسمى «خاص همايون» بمعنى «الخاص السلطاني» ، بجانب الـ «خاص» ات المخصصة لأمراء الأيالات والألوية .

كما كان في كل ايالة «خاص» يوضع تحت تصرف «دفتر دار الخزينة» و «زعامت» مخصص للكتخذا ، وآخر مخصص «لدفتر دار التيمار» .

ومما تجب ملاحظته أن العشائر كانت تترك خارج نطاق النظم الإدارية والمالية المعتادة ، وكان يعهد بشؤونها إلى أمراء وشيوخ يعينون وفقاً للتقاليد المعروفة بين العشائر . ولذلك كان هناك – بجانب طائفة الـ « مير ميران » و « مير لواء » موظفون يعرفون باسم « مير عشيرت » بمعنى « أمير العشيرة » .

وأما الأيالات التي سنذكرها فيما يلي ، فلم تقسم إلى مقاطعات من درجة خاص أو زعامت أو تيمار ، وكانت ضرائبها وتكاليفها المختلفة تجبى باسم خزينة الدولة – مباشرة أو عن طريق الالتزام – وكان يخصص لأمرائها ورؤسائها رواتب مقننة ، تدفع لهم من الخزينة ، وتعرف باسم الـ « ساليانة » .

إن المعلومات الواردة في رسالة « قوانين آل عثمان » عن هذه الأيالات مقتضبة جداً . ويظهر أن السبب في ذلك يعود إلى عدم تسجيل الشيء الكثير منها في « الدفتر الخاقاني » .

* * *

٧ – أيالة البصرة

لم تقسم إلى خاصات وزعامتات وتيمارات . تبلغ الـ « ساليانة » ، المخصصة لواليها : ١٠٠٠٠٠٠ آقجة .

٨ – أيالة الحسا

كان يرسل اليها « مير ميران » ، يتقاضى ساليانة قدرها ٨٨٠٠٠٠ آقجة . إلاّ أن هذه الأيالة دخلت مؤخراً « تحت ضبط المتغلبة » حسب تعبير مؤلف الرسالة .

٩ ـ أيالة اليمن

تضم ٩ ألوية ، هي : صنعاء ، مخا ، زبيد ، تعز ، صهلة ، كوكبان ، طويلة ، مأرب ، عدن .

(يقول مؤلف الرسالة عن هذه الأيالة : « يضبطها الائمة ـ تغلباً ـ من وقت إلى آخر) .

١٠ ـ أيالة مصر

تضم ١٣ لواء ، هي : جرجا ، ابريم ، واحات ، منفلوط ، أسيوط ، بهنا ، شرقية ، غربية ، منوفية ، منصورية ، قليوبية ، بحيرة ، دمياط .

سالیانة « مير ميران مصر » تبلغ ٤٨٢ كيسة مصرية .

١١ ـ أيالة حبش

تبلغ ساليانة واليها ١١٨٠٠٠٠ آقجة .

« جدة » كانت ملحقة بهذه الأيالة .

١٢ ـ أيالة تونس

١٣ ـ أيالة طرابلس الغرب

١٤ ـ أيالة جزائر الغرب

(تذكر الرسالة أسماء هذه الأيالات الثلاث ، دون أن تضيف إلى ذلك أية معلومات أخرى) .

١٥ ـ أمارة مكة المكرمة

كانت مستقلة عن التشكيلات الإدارية المذكورة آنفاً ، وكانت تختص بالشرفاء .

٢ - الولايات العربية

في أوائل القرن الحالي

كانت الدولة العثمانية تقسم إلى ولايات ، والولايات إلى الوية (سناجق) ، والالوية إلى أقضية ، والأقضية إلى نواحٍ ، وكان على رأس الإدارة في كل لواء « متصرف » ، وفي كل قضاء « قائمقام » ، وفي كل ناحية « مدير ناحية » .

وكانت الدولة تنشر كل سنة حولية رسمية ، تسميها «سالنامهٔ دولت عليهٔ عثمانية» ، بمعنى « الكتاب السنوي للدولة العلية العثمانية » . وكانت تبين في الحولية المذكورة تفاصيل التقسيمات الإدارية ، وتذكر أسماء رؤساء الموظفين في جميع الأقضية والألوية والولايات ، فضلاً عن العاصمة .

اننا استخرجنا المعلومات التالية عن الحولية الرسمية العائدة لسنة ١٣٢٢ هجرية — الموافقة لسنة ١٩٠٤ ميلادية — .

(ومن المؤكد أنه لم يطرأ تغير يستحق الذكر على التقسيمات الإدارية المتعلقة بالبلاد العربية ، بعد التاريخ المذكور) .

* * *

يتبين من مندرجات الحولية المذكورة أن البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية كانت تقسم إلى ٩ ولايات ، و ٤ متصرفيات مستقلة (بمعنى غير مربوطة بولاية من الولايات) ، وأيالتين ممتازتين .

ندرج فيما يلي بعض التفاصيل عن كل واحدة منها ، وذلك حسب ترتيبها في الحولية المذكورة :

١ ــ ولاية الحجاز

تضم متصرفيتين ، و ٥ أقضية ، و ٦ «نواحٍ» .

كان يعهد بمنصب ولاية الحجاز إلى أحد كبار رجال الجيش ، ليجمع بين يديه سلطة الولاية مع قيادة العساكر .

كان متصرف لواء المدينة يسمى «محافظ المدينة المنورة» . وأما متصرف لواء جدة ، فكان يسمى «قائمقام الوالي» .

وكان يتبع لواء المدينة أربعة أقضية ، هي : ينبع البحر ، الوجه ، سوارقية ، وعقبه . ويتبع لواء جدة قضاء واحد ، هو : معمورةالحميد.

إمارة مكة المكرمة :

كان في الحجاز ، منصب سام ، يسمى «إمارة مكة المكرمة» .

وكان أميرها ينصب ــ من بين الشرفاء ــ بفرمان خاص . ويتولى الإشراف على شؤون الحج ، والنظر في قضايا العشائر .

وكان «أمير مكة المكرمة» يتمتع ــ في التشريفات ــ بأسمى مقام ، في صف «الصدر الأعظم» في الاستانة و «الخديوي» في مصر .

٢ ــ ولاية اليمن

كانت تضم أربعة الوية ، هي : صنعاء ، حديدة ، عسير ، تعز .

والجدول التالي يبين عدد الأقضية والنواحي والقرى التابعة لكل واحد في هذه الألوية :

	أقضية	نواحي	قبائل	عزلات	قرى
لواء صنعاء	٨	٢٦	٠	١٠٣	٣٦٧٢
لواء حديدة	٨	١٦	٣٨	١٧٣	٠
لواء عسير	٦	١	٣٤٣	٠	٠
لواء تعز	٥	١١	٠	٠	٢٦٦٧
المجموع :	٢٧	٥٤	٣٨١	٢٧٦	٦٣٣٩

٣ – ولاية البصرة

كانت تضم أربعة ألوية ، هي : بصرة ، منتفك ، نجد ، عمارة .
والجدول التالي يبين عدد الأقضية والنواحي والقرى التابعة لكل واحد
من هذه الألوية :

	أقضية	نواحي	قرى
لواء البصرة	٢	٥	١٢١
لواء المنتفك	٣	١٦	٦
لواء نجد	٢	٤	٦٩
لواء العمارة	٣	٤	١٤
المجموع :	١٠	٢٩	٢١٠

٤ – ولاية بغداد

كانت تضم ثلاثة ألوية ، هي بغداد ، كربلاء ، ديوانية .
والجدول التالي يبين عدد الأقضية والنواحي والقرى التابعة لكل واحد
من الألوية المذكورة :

	أقضية	نواحي	قرى
لواء بغداد	١١	١٦	٤٧
لواء كربلاء	٣	٥	٠٠
لواء الديوانية	٣	١٣	٠٠
المجموع :	١٧	٣٤	٤٧

٥ ـ ولاية الموصل

كانت تضم ثلاثة ألوية ، هي : موصل ، كركوك ، سليمانية .
والجدول التالي يبين عدد الأقضية والنواحي التابعة لكل واحد من الألوية المذكورة :

	أقضية	نواحي	قرى
لواء الموصل	٥	٨	١١٣٨
لواء كركوك	٥	٨	١١٥٧
لواء السليمانية	٤	٧	١٠٢٦
المجموع :	١٤	٢٣	٣٣٢١

٦ ـ ولاية حلب

كانت تضم ثلاثة ألوية ، هي : حلب ، أورفة ، مرعش :
والجدول التالي يبين عدد الأقضية والنواحي والقرى التابعة لكل واحد منها :

	أقضية	نواحي	قرى
لواء حلب	١٣	٣٢	٢٠٢٢
لواء أورفة	٤	١٢	١٣١٩
لواء مرعش	٤	٢٨	٤٥٩
المجموع :	٢١	٧٢	٣٨٠٠

(ومما تجب ملاحظته أن لواء مرعش - مع جميع ملحقاته - يقع الآن في تركيا . كما أن معظم أقسام لواء أورفة أيضاً يدخل في نطـاق الدولة المذكورة ، وكذلك الأمر في قضائي كليس وعينتاب اللذين كانا يتبعان ولاية حلب ،

(ومن المعلوم أن تركيا استولت - قبيل الحرب العالمية الأخيرة - على قضائي « اسكندرون وأنطاكية » اللذين كانا من أجزاء ولاية حلب ، واللذان كوّنا « سنجق الاسكندرون » خـلال الانتداب الفرنسي عـلى سوريا) .

٧ - ولاية سوريا

كانت تضم أربعـة ألوية ، هي : الشام الشريف ، حماه ، حوران كرك .

والجدول التالي يبين عدد الأقضية والنواحي والمزارع والقرى التابعة إلى كل واحد من الألوية المذكورة :

	أقضية	نواحي	مزارع	قرى
لواء الشام الشريف	٨	٥	٦٠	٢٩٦
لواء حماه	٣	١٢	٠	٣١٦
لواء حوران	٧	١٠	٦١	٣٨٠
لواء كرك	٣	١	٠	٢٥
المجموع :	٢١	٢٨	١٢١	١٠١٧

٨ - ولاية بيروت

كانت تضم ٥ ألوية ، هي : بيروت ، عكا ، طرابلس ، لاذقية ، ونابلس .

والجدول التالي يبين عدد الأقضية والنواحي والقرى والمزارع التابعة لها :

	أقضية	نواحي	قرى ومزارع
لواء بيروت	٣	٨	٣٥٣
لواء عكا	٤	٤	٢٥٦
لواء طرابلس	٣	٦	٦٧٢
لواء اللاذقية	٣	١٧	١٤٤٠
لواء نابلس	٢	٧	٢٣٨
المجموع :	١٥	٤٢	٢٩٥٩

٩ - ولاية طرابلس الغرب

كانت تضم ٥ ألوية ، هي : طرابلس الغرب ، الجبل الغربي ، خمس ، فزان ، غات .

والجدول التالي يبين عدد القرى والنواحي التابعة لكل واحد من هذه الألوية :

	أقضية	نواحي
لواء طرابلس الغرب	٧	٩
لواء خمس	٤	٢
لواء الجبل الغربي	٣	٣
لواء فزان	٢	٨
لواء غات	٠	٠
المجموع :	١٦	٢٢

١٠ - متصرفية القدس الشريف

كانت متصرفية مستقلة ، تتخابر مع وزارة الداخلية مباشرة ، دون

أن تتبع ولاية من الولايات .

وكانت تضم أربعة أقضية ، هي : يافا ، غزة ، بئر السبع ، خليل الرحمن .

وكان يتبع مركز اللواء والأقضية المذكورة ١١ ناحية ، و ٣٨٤ قرية ومزرعة .

وكانت أهم القبائل التي تتبع قضاء بئر السبع ، هي : عزازمة ، بناها ، جبارات ، ترابين ، حناجرة .

١١ ــ متصرفية بنغازي

كانت متصرفية مستقلة ، تتبعها ثلاثة أقضية ، هي : درنه، مرج، أوجله وجالو .

وأما عدد النواحي التابعة لهذه المتصرفية ، فكان ٩ .

١٢ ــ متصرفية الزور

كانت متصرفية مستقلة ، تضم أربعة أقضية ، هي : رأس العين ، عشارة، البوكمال ، عربان .

وكان يتبع هذه المتصرفية ٤ نواحي ، و ١٣٩ قرية .

١٣ ــ متصرفية جبل لبنان

كانت متصرفية ممتازة ، تدار وفق نظام خاص ، وكانت تضم ثمانية أقضية ، ندرج فيما يلي أسماءها مع عدد النواحي والقرى التابعة لكل منها :

	نواحي	قرى
قضاء الشوف	١٢	٢٢٠
قضاء المتن	٥	١٧٨
قضاء كسروان	١٠	٢٢٦
قضاء البترون	٨	١٥١
قضاء جزين	٢	١٠٧
قضاء الكورة	٣	٥٠
قضاء زحلة	٠	١
قصبة دير القمر	٠	١
المجموع :	٤٠	٩٣٤

أيالة مصر

تذكر الحولية الرسمية أسماء الخديو ، والقاضي ، ومأمور المصالح التلغرافية ، وتبين رتب كل واحد منهم وأنواع الأوسمة العثمانية الممنوحة لهم . ولكنها لا تزيد على ذلك أية معلومات .

وقد ذكرت أن رتبة الخديو ، هي « رتبة الصدارة العظمى » .

أيالة تونس

تكتفي الحولية الرسمية بذكر اسم هذه الأيالة دون أن تعطى أية معلومات عنها .

ملاحظات ومقارنات

يلاحظ أن « التقسيمات الإدارية » التي سردناها آنفاً ، تختلف اختلافاً كبيراً عن « التقسيمات السياسية » التي منيت بها البلاد العربية المذكورة ، منذ الحرب العالمية الأولى :

١ – فإن « المملكة الأردنية » ، عبارة عن « متصرفية الكرك » التي كانت تتبع ولايـة سورية ، وأما « الضفة الغربية » التي ألحقت بها بعد كوارث فلسطين ، فما هي إلاّ أجزاء صغيرة من متصرفية القدس المستقلة ومتصرفية نابلس التي كانت مربوطة بولاية بيروت .

٢ – و « الجمهورية السورية » : تضم بعض الأقسام من ولايتـي سورية وحلب ، ومتصرفية الزور المستقلة ، ومتصرفية اللاذقية التي كانت تابعة إلى ولاية بيروت . فإن القسم الجنوبي من « ولاية سوريـة » ، كوّن « المملكة الأردنية » ، والأقضية الغربية من الولاية المذكورة ألحقت بالجمهورية اللبنانية . وأما الألوية والأقضية الشمالية من ولايـة حلب ، فقد بقيت تابعة للجمهورية التركية الحالية .

٣ – و « المملكة العراقية » تضم ولايات الموصل وبغداد والبصرة . لاّ أن بعض الأقسام من الألوية الأخيرة بقيت خارج حدود المملكـة المذكورة .

لأن ولاية البصرة – في الحولية الرسمية – ، كانت تشمل « قضـاء الكويت » و « متصرفية نجد » . والمتصرفية المذكورة كانت تضم قضائي « القطر » و « والقطيف » .

وقد جاء في الحولية ، تحت عنوان « قضاء الكويت » ما يلي :

القائمقام – مبارك الصباح باشا – رتبته « مير ميران » ، منحت لـه سنة ١٣١٧ هجرية . ويحمل مدالية الامتياز الذهبية .

النائب (أي القاضي) – عبد الله السعداني أفندي .

كما جاء في الحولية الرسمية المذكورة ، تحت عنوان « متصرفية نجد ما يلي :

« المتصرف – السيد طالب بك »– رتبته بالا ، منحت له سنة ١٣٢١ هجرية – يحمل مدالية اللياقة الذهبية » .

... ويأتي بعد ذلك أسماء النائب ورئيس محكمة البداية والمحاسب

ومدير التحريرات . ويلي ذلك التفاصيل التالية :

« النواحي الملحقة لمركز اللواء : مبرز ، جفر ، عيون عجير — عدد قراها : ٣١ » .

كما جاء تحت عنوان « قضاء القطيف » ما يلي :

« القائمقام : ذهني أفندي — النائب : علي أفندي » .

« القرى المربوطة بالقضاء المذكور : ١٩ »

وجاء تحت عنوان « قضاء قطر » ما يلي :

« القائمقام : جاسم الثاني أفندي — عدد القرى المربوطة بالقضاء المذكور : ١٩ » .

٤ — « المملكة العربية السعودية » : — تضم ولاية الحجاز ، ومتصرفية عسير التي كانت تابعة إلى ولاية اليمن ، ومتصرفية نجد ، مع قلب الجزيرة العربية الذي كان بقي خارج الحكم العثماني منذ القدم .

٥ — « الجمهورية اللبنانية » : تضم متصرفية جبل لبنان ، ومركز بيروت ، وأقضية صيدا وصور ومرجعيون التابعة للمركز المذكور ، ومتصرفية طرابلس الشام التي كانت تابعة إلى ولاية بيروت ، وأقضية بعلبك وبقاع العزيز وحاصبيا وراشيا التي كانت تابعة إلى ولاية سورية .

٦ — « المملكة الليبية المتحدة » تضم : ولاية طرابلس الغرب ، ومتصرفية بنغازي .

٧ — « المملكة المتوكلية اليمانية » تضم : متصرفيات صنعاء وحديدة وتعز ، دون متصرفية العسير .

٨ — « جمهورية مصر » : لم تتغير حدودها عما كانت عليه في العهد العثماني — الذي استعرضنا أحواله في أوائل القرن الحالي .

٩ — « جمهورية السودان » : قامت مقام التشكيل السياسي الذي عرف باسم « السودان المصري الانكليزي » .

(ومن المعلوم ان جمهورية مصر وجمهورية سوريا ، قد اتحدتا وكونتا « الجمهورية العربية المتحدة ») .

٣ - الإدارة العسكرية

في اوائل القرن التاسع عشر

١ - كانت الممالك العثمانية تقسم - من الوجهة العسكرية - إلى سبع دوائر كبيرة ، في كل واحدة منها جيش كامل من المشاة والخيالة والمدفعية .

وكانت الجيوش تسمى - بالنسبة إلى تسلسل هذه الدوائر - بالأول والثاني والثالث ... وهلم جرا .

وكان مركز قيادة الجيش « الأول » في استانبول (وكان يسمى هذا الجيش في الوقت نفسه « الخاصة الهمايونية ») ومركز الجيش الثاني في « أدرنه » والجيش الثالث في « مناستر » ، والجيش الرابع في « أرزنجان » ، والجيش الخامس في دمشق الشام ، والجيش السادس في بغداد ، والجيش السابع في اليمن .

يتبين من ذلك أن مراكز قيادة ثلاثة من هذه الجيوش السبعة كانت في البلاد العربية .

وفضلاً عن ذلك ، كان هناك ثلاث دوائر عسكرية فرعية ، تضم بعض الفيالق ، دون أن تكوّن جيشاً كاملاً : هذه الدوائر كانت في

طرابلس الغرب ، وقريت ، والحجاز .

ويتبين من ذلك أن اثنتين من هذه الدوائر الفرعية الثلاث أيضاً كانت في البلاد العربية .

٢ ـ كانت الخدمة العسكرية إجبارية للمسلمين من التبعة العثمانية ، لمدة عشرين عاماً ، تبدأ من السن العشرين ، وتستمر حتى الأربعين ؛

وكان الأفراد ، خلال السنوات الأولى من مكلفيتهم العسكرية يدخلون في عداد « العساكر النظامية » ، فيقومون بالخدمة الفعلية . ولكن في السنوات الثماني التي تلي ذلك يعتبرون من صنف « العساكر الرديفة » ، ويدعون إلى الخدمة ، عند مسيس الحاجة . وأما في السنوات الست الباقية من مدة المكلفية ، فيعتبرون من « العساكر المستحفظة » فلا يدعون إلى الخدمة الفعلية ، إلا عند الحاجة القصوى .

وكان كل جيش من الجيوش التي ذكرناها آنفاً يضم العساكر النظامية مع ضباطهم من جهة ، والضباط الذين تحتاج اليهم العساكر الرديفة والمستحفظة ـ عند الاقتضاء ـ من جهة أخرى .

٣ ـ ان المكلفية العسكرية كانت تنحصر بالمسلمين ، كما أشرنا إلى ذلك آنفاً . وأما غير المسلمين ، فكانوا « معفين من الخدمة العسكرية » ، ولكن مقابل ذلك ، كانوا « مكلفين » بضريبة خاصة تسمى « البدل العسكري » ، يدفعونها عند وصولهم الأسنان العسكرية .

ومع هذا فإن الأهالي المسلمين في بعض الولايات أيضاً كانوا معفين من الخدمة العسكرية : أهالي ولايات استانبول ، وقريت ، وجزائر البحر الأبيض ، وطرابلس الغرب ، واليمن والحجاز ، كانوا من جملة المعفين بوجه عام .

ويتبين مما سبق ، أن المسلمين من أهالي البلاد العربية ـ باستثناء الولايات الثلاث التي ذكرناها آنفاً ـ كانوا يؤدون الخدمة العسكرية ،

مثل سائر تبعة الدولة العثمانية * .

٤ – كانت كل فرقة في الجيش العثماني تضم لواءين من المشاة ، في كل منهما طابور قناصة .

وكل فرقة تنقسم إلى لواءين . وكل لواء إلى آلايين ، وكل آلاي كان يتألف من أربعة طوابير .

٥ – في أواخر القرن التاسع عشر كانت القوى العسكرية العثمانيـة تتألف من الوحدات التالية .:

المشاة :

٦٩ لواء ، ٣١ منها في الولايات العربية

٢٦٢ آلاي ، ١٢٢ منها في الولايات العربية

١٥ طابور قناصة ، ٧ منها في الولايات العربية

الخيالة :

٣٩ آلاي ، ٢٠ منها في الولايات العربية

١٩٧ بلوك ، ١٠٢ منها في الولايات العربية

مدفعية الصحراء :

٣٣ آلاي – ٩ منها في البلاد العربية

٢٣١ بطارية ، ٧١ منها في البلاد العربية

مدفعية الاستحكام :

١٨ طابور ، ٦ منها في البلاد العربية

الهندسة :

١٩ طابور ، ٦ منها في البلاد العربية ؟

* ومما يحسن الإشارة اليه : أولا : أن قانون الخدمة العسكرية كان يعفي بعض الأفراد من الخدمة العسكرية لبعض الأسباب . وثانياً أن القانون المذكور لم يطبق على العشائر البدوية .

٦ – وفيما يلي بعض المعلومات التفصيلية عن دوائر الجيوش التي كانت في البلاد العربية .

الجيش الخامس – (بشنجى أوردو)

دائرة هذا الجيش كانت تضم ولايات الشام وبيروت وحلب وآضنه، ومتصرفيتي دير الزور والقدس المستقلتين .

والجدول التالي يبين أقسام هذا الجيش ، مع مراكز وحداتها الأساسية :

(الأرقام التي بجانب أسماء المدن هي الأرقام التي كانت تعرف بها الوحدات العسكرية . مثلاً طرابلس الشام كانت مركز اللواء الرابع والعشرين والآلاي السابع والستين من المشاة) :

المشاة :

الفرقــة	اللواء	الآلاي
١٧ – دمشق	٣٣ دمشق	٦٥ دمشق
		٦٦ بعلبك
	٣٤ طرابلس الشام	٦٧ طرابلس الشام
		٦٨ لاذقية
١٨ – عكا	٣٥ عكا	٦٩ عكا
		٧٠ نابلس
	٣٦ قدس	٧١ قدس
		٧٢ يافا
١٩ – حلب	٣٧ حلب	٧٣ حلب
		٧٤ أدلب
	٣٨ أورفه	٧٥ أورفه
		٧٦ عنيتاب

الفرقة	اللواء	الآلاى
٢٠ ـ آضنه	٣٩ آضنه	٧٧ آضنه
		٧٨ اسكندرون
	٤٠ مرعش	٧٩ مرعش
		٨٠ سبس

الخيالة :

٥ ـ دمشق	١٣ نابلس	٢٥ نابلس
		٢٦ حما
	١٤ دمشق	٢٧ حلب
		٢٨ بيروت
	١٥ دمشق	٢٩ دمشق
		٣٠ دمشق

المدفعية ـ كانت موزعة بين دمشق وحلب : ومدفعية الاستحكام كانت في عكا .

الجيش السادس (آلتنجى اوردو)

دائرة هذا الجيش كانت تضم ولايات بغداد والموصل والبصرة : والجدول التالي يبين تقسيمات هذا الجيش ومراكز وحداتها الأساسية :

المشاة :

الفرقة	اللواء	الآلاي
٢١ ـ بغداد	٤١ ـ بغداد	٨١ ـ بغداد
		٨٢ ـ كاظمية
	٤٢ ـ ناصرية	٨٣ ـ ناصرية
		٨٤ ـ ديوانية

الفرقة	اللواء	الآلاى
٢٢ — سليمانية	٤٣ — سليمانية	٨٥ — سليمانية
		٨٦ — حلبيحة
	٤٤ — خانقين	٨٧ — خانقين
		٨٨ — يعقوبة
٢٣ — كركوك	٤٥ — كركوك	٨٩ — كركوك
		٩٠ — بازيان
	٤٦ — رواندوز	٩١ — رواندوز
		٩٢ — كويسنجق
٢٤ — موصل	٤٧ — موصل	٩٣ — موصل
		٩٤ — بعشيقه
	٤٨ — دهوك	٩٥ — دهوك
		٩٦ — عقره

الخيالة :

	اللواء	الآلاى
	١٦ — بغداد	٣١ — بغداد
		٣٢ — بغداد
	١٧ — بغداد	٣٣ — حلة
		٣٤ — كركوك
	١٨ — كركوك	٣٥ — سليمانية
		٣٦ — الموصل

المدفعية — كانت محتشدة في بغداد والديوانية .

الجيش السابع (يدنجى أوردو)

كان خاصاً بولاية اليمن ، وكل وحداته كانت تتألف من عساكر نظامية :

ألوية المشاة هناك كانت تحمل الأرقام التالية : ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ وأما الآلايات فكانت تحمل الأرقام التالية .

٤٩ و ٥٠ (تابعان للواء ٢٥)

٥١ و ٥٢ (تابعان للواء ٢٦)

٥٣ و ٥٤ (تابعان للواء ٢٧)

٥٥ و ٥٦ (تابعان للواء ٢٨)

كان هناك طابوران قناصة ، رقماهما ١٣ و ١٤

فرقة الحجاز

٣ آلايات مشاة : أرقامها ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦

نصف آلاي خيالة — وبطارية مدفعية

فرقة طرابلس الغرب

٢ لواء مشاة : ٧٨ و ٨٩ ٤ آلايات مشاة : ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٢ آلاي خيالة : ٣٧ ، ٣٨ ١ طابور قناصة : ١٥

المستشفيات العسكرية

كان يوجد مستشفيات عسكرية في المدن العربية التالية :

دمشق ، حلب ، بيروت ، بغداد ، حلة ، كركوك ، صنعا ، حديدة ، عسير ، جدة ، طرابلس الغرب .

* * * *

بعد الحرب البلقانية — وخروج ولايات الرملي ، بما فيها مناستر ، من حوزة السلطنة العثمانية — تغيرت أوضاع الجيوش وأرقامها بطبيعة الحال وصار الجيش الذي في دمشق يسمى « الجيش الرابع » عوضاً عن « الجيش الخامس » .

٤ – القانون الاساسي العثماني

في ممالك الدولة العثمانية

المادة ١ – إن الدولة العثمانية تشمل الممالك والخطط الحاضرة والولايات الممتازة وهي كجسم واحد لا تقبل الانقسام أبداً لأية علة كانت .

المادة ٢ – إن عاصمة الدولة العثمانية هي مدينة إسلامبول وهذه المدينة ليس لها أدنى امتياز على غيرها من البلاد العثمانية ولا هي معفاة من شيء .

المادة ٣ – إن السلطنة السنية هي بمنزلة الخلافة الإسلامية الكبرى وهي عائدة بمقتضى الأصول القديمة إلى أكبر الأولاد في سلالة آل عثمان.

المادة ٤ – إن حضرة السلطان هو حامي الدين الإسلامي بحسب الخلافة وحاكم جميع التبعة العثمانية وسلطانها .

المادة ٥ – إن حضرة السلطان مقدس وغير مسؤول .

المادة ٦ – إن حقوق سلالة بني عثمان وأموالهم وأملاكهم الذاتية ومخصصاتهم المالية في مدة حياتهم هي تحت الضمانة العامة .

المادة ٧ – إن عزل الوكلاء ونصبهم وتوجيه المناصب والرتب وإعطاء

النياشين وإجراء التوجيهات في الأيالات الممتازة وفقاً لشروطها ، وضرب النقود وذكر الاسم في الخطب وعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية وإعلان الحرب وذكر الاسم في الخطب والصلح وقيادة القوة البحرية والبرية وإجراء الحركات العسكرية والأحكام الشرعية والقانونية وسن النظامات المتعلقة بدوائر الإدارة وتخفيف المجازاة القانونية أو العفو عنها وعقد المجلس العمومي وفضه وفسخ هيئة المبعوثين عند الاقتضاء بشرط انتخاب أعضاء جديدة لها ، جميع ذلك من جملة حقوق السلطان المقدسة .

« في حقوق تبعة الدولة العثمانية العامة »

المادة ٨ — يطلق لقب عثماني على كل فرد من أفراد التبعة العثمانية بلا استثناء من أي دين أو مذهب . ويسوغ الحصول على الصفة العثمانية وفقدانها بحسب الأحوال المعينة في القانون .

المادة ٩ — إن جميع العثمانيين متمتعون بحريتهم الشخصية وكل منهم مكلف بعدم تجاوزه حقوق غيره .

المادة ١٠ — إن الحرية الشخصية هي مصونة من جميع أنواع التعدي ولا يجوز إجراء مجازاة أحد بأي وسيلة كانت إلا بالأسباب والأوجه التي يعينها القانون .

المادة ١١ — إن دين الدولة العثمانية هو الدين الأسلامي . ومع مراعاة هذا الأساس وعدم الإخلال براحة الخلق والآداب العمومية تجري جميع الأديان المعروفة في الممالك العثمانية بحرية تحت حماية الدولة مع دوام الامتيازات المعطاة للجماعات المختلفة كما كانت عليه .

المادة ١٢ — إن المطبوعات هي حرة ضمن دائرة القانون .

المادة ١٣ — إن تبعة الدولة العثمانية مرخصة بتأليف كل نوع من

أنواع الشركات المتعلقة بالتجارة والصناعة والفلاحة :

المادة ١٤ – يسوغ لكل فرد من أفراد التبعة العثمانية أو الجملة منهم تقديم عرضحال بحق مادة وجدت مخالفة للقوانين والنظامات المتعلقة بالعموم إلى مرجع تلك المادة ، كما أنه يحق لهم تقديم عرضحالات ممضاة إلى المجلس العمومي بصفة مدعين أو متشكين من أفعال المأمورين .

المادة ١٥ – ان التعليم حر وكل عثماني مرخص له بالتدريس العمومي والخصوصي بشرط مطابقة القانون .

المادة ١٦ – جميع المكاتب هي تحت نظارة الدولة وسيصير النظر بالوسائل التي من شأنها جعل تعليم التبعة العثمانية على نسق اتحاد وانتظام واحد لا تمس أصول التعاليم الدينية عند الملل المختلفة .

المادة ١٧ – أن العثمانيين جميعهم متساوون أمام القانون كما أنهم متساوون كذلك في حقوق وظائف المملكة ما عدا الأحوال الدينية والمذهبية.

المادة ١٨ – يشترط على التبعة العثمانية معرفة التركية التي هي اللغة الرسمية لأجل تقليد مأموريات الدولة .

المادة ١٩ – يقبل في مأموريات الدولة عموم التبعة ، ويعينون في المأموريات المناسبة بحسب أهليتهم واستحقاقهم .

المادة ٢٠ – إن تكاليف الدولة تطرح وتوزع بين جميع التبعة بحسب اقتدار كل منها وفقاً لنظامها المخصوص .

المادة ٢١ – كل أحد أمين على ماله وملكه الجاري تحت تصرفه بحسب الأصول ولا يؤخذ من أحد ملكه ما لم يثبت لزومه للنفع العام ويدفع ثمنه الحقيقي سلفاً وفقاً للقانون .

المادة ٢٢ – إن مسكن كل أحد في الممالك العثمانية مصون من التعدي ولا تقدر الحكومة أن تدخل جبراً في مسكن أحد أو منزله إلاّ في

الأحوال التي يعينها القانون .

المادة ٢٣ – لا يسوغ اجبار أحد على الحضور إلى محكمة غير المحكمة المنسوب اليها قانونياً وفقاً لقانون أصول المحاكمة الذي سيصير ترتيبه ..

المادة ٢٤ – المصادرة والتسخير من الأمور الممنوعة وإنما يستثنى من ذلك التكاليف والأحوال التي تعين في أوقات الحرب بحسب الأحوال .

المادة ٢٥ – لا يجوز أن يؤخذ من أحد بارة واحدة باسم ويركو ورسومات أو بصفة أخرى ما لم يكن ذلك موافقاً للقانون .

المادة ٢٦ – إن التعذيب وكل أنواع الأذى ممنوع قطعياً بالكلية .

« في وكلاء الدولة »

المادة ٢٧ – إن مسند الصدارة والمشيخة الاسلامية يفوضان من قبل السلطان إلى الذوات الذين يثق بهم وكذلك مأموريات باقي الوكلاء فانها تجري بموجب إرادة سلطانية .

المادة ٢٨ – إن مجلس الوكلاء ينعقد تحت رئاسة الصدر الأعظم وهو مرجع جميع الأمور المهمة الداخلية والخارجية . أما قراراته المحتاجة إلى الاستئذان فانها تجري بموجب إرادة سنية .

المادة ٢٩ – إن كلاً من الوكلاء يجري من الأمور العائدة إلى ادارته ما هو مأذون بأجرائه وفقاً لقواعده ، وأما ما كان خارجاً عن دائرة مأذونيته فيعرض إلى الصدر الأعظم يجري مقتضيات المواد التي تحتاج إلى المذاكرة ويستأذن عنها من الحضرة السلطانية وما كان محتاجاً منها للمذاكرة يعرضه

ويستأذن إلى مجلس الوكلاء للتذكر به ويجري ايجابه بمقتضى الإرادة السنية التي تصدر بها . أما أنواع ودرجات هذه القضايا فستعين بنظام مخصوص.

المادة ٣٠ — إن وكلاء الدولة مسؤولون عن الأحوال والاجراءات المتعلقة بمأمورياتهم .

المادة ٣١ — إذا تشكى واحد أو أكثر من أعضاء مجلس المبعوثين على أحد وكلاء الدولة بما يوجب عليه المسؤولية في المواد التي هي من متعلقات هيئة المبعوثين فعلى رئيس هذه الهيئة الذي يتقدم له بتقرير التشكي أن يرسل ذلك التقرير وبظرف ثلاثة أيام إلى الشعبة التي تتعلق بها المذاكرة في أنه هل يجب إحالته إلى الهيئة المناط بها رؤية هكذا المواد أو لا وفقاً لنظام هيئة المبعوثين الداخلي ، وهذا بعد أن تفحص هذه الشعبة ذلك التقرير وتجري التحقيقات اللازمة وتستوفي الايضاحات الكافية من الذي اشتكى عليه ، فان قررت بالأكثرية أن هذا التشكي حريّ بالمذاكرة تقدم قرارها إلى هيئة المبعوثين للاطلاع عليها إذا مست الحاجة تستدعي المشتكى عليه وتسمع الايضاحات التي يقدمها بنفسه أو بواسطة غيره فان وافقت أكثرية الهيئة المطلقة أي ثلثاها على لزوم المحاكمة تتقدم المضبطة المتضمنة طلب المحاكمة إلى مقام الصدارة العظمى وغب عرضها للاعتاب السلطانية تحال الدعوى إلى الديوان العالي بموجب إرادة سنية .

المادة ٣٢ — إن أصول محاكمة الوكلاء الذين يقعون تحت التهمة ستعين في قانون خصوصي .

المادة ٣٣ — لا فرق البتة بين الوكلاء وبين باقي أفراد العثمانيين في الدعاوى الشخصية الخارجية عن مأموريتهم فتجرى المحاكمة على هذه القضايا في المحاكم العمومية التي يتعلق بها ذلك .

المادة ٣٤ — إذا حكمت دائرة التهمة في الديوان العالي على أحد

الوكلاء بكونه واقعاً تحت التهمة ينزل عن مأموريته إلى أن تظهر براءته .

المادة ٣٥ – إذا وقع اختلاف على مادة ما بين الوكلاء وبين هيئة المبعوثين وأصر الوكلاء على تقرير تلك المادة فرفضتها هيئة المبعوثين ثانية رفضاً قطعياً بأكثرية الآراء مبينة تفصيل الأسباب الموجبة لذلك فللحضرة السلطانية حينئذ وحدها أن تغير الوكلاء أو أن تفض المبعوثين بشرط انتخاب هيئة جديدة خلافها في المدة القانونية .

المادة ٣٦ – إذا اقتضت الحال ضرورة في غير وقت انعقاد المجلس العمومي لوضع قانون صيانة للدولة من الخطر أو وقاية الأمن العام من الخلل ولم يكن الوقت كافياً لجمع المجلس للمذاكرة بهذا القانون فتجمع هيئة الوكلاء وتقرر ما يلزم من الأمور بشرط مراعاة أحكام القانون الأساسي وبموجب إرادة سنية يكون لقرارها قوة القانون للحكم موقتاً إلى أن تجتمع هيئة المبعوثين وتعطي قرارها بهذا المعنى .

المادة ٣٧ – يحق لكل من الوكلاء في أي وقت شاء أن يحضر اجتماعات كلتا الهيئتين أو أن ينيب عنه فيها أحد رؤساء المأمورين الذين تحت إدارته وله التقدم في الكلام على الأعضاء .

المادة ٣٨ – إذا استدعي أحد الوكلاء إلى مجلس المبعوثين بموجب قرار الأكثرية لإعطاء إيضاح عن أمر ما يحضر إلى المجلس بنفسه أو يرسل أحد رؤساء المأمورين الذين تحت إدارته ويجيب عن المواد التي يسأل عنها ويحق له أن يؤخر جوابه إذا رأى لزوماً لذلك آخذاً المسؤولية على نفسه .

في المأمورين

المادة ٣٩ – جميع المأمورين ينتخبون من أرباب الأهلية والاستحقاق

للمأموريات التي تفوض اليهم بحسب الشروط المعينة في النظام وكل مأمور ينتخب على هذه الصورة لا يجوز عزله ولا تغييره ما لم يبد منه حقيقة ما يوجب العزل قانوناً أو يستعفي من تلقاء نفسه أو يرى عزله لازماً لضرورة تقتضيها أحوال الدولة . ومن كان من أصحاب الاستقامة وحسن السلوك من المأمورين وعزل عن ضرورة كما ذكر يكون جديراً بالترقي ويعين له معاش التقاعد أو العزل بحسب نص النظام الخصوصي الذي سيصير ترتيبه .

المادة ٤٠ — سيعين نظام مخصوص لوظائف كل مأمورية ، وكل مأمور هو مسؤول في إدارة وظيفته .

المادة ٤١ — من الواجب على كل مأمور احترام أمره ورعايته إلا أن الطاعة لا تتجاوز الدائرة المعينة قانونياً والطاعة للآمر في الأمور المخالفة للقانون لا تقي من المسؤولية .

في المجلس العمومي

المادة ٤٢ — إن المجلس العمومي يركب من هيئتين تسمى إحداهما هيئة الأعيان والأخرى هيئة المبعوثين .

المادة ٤٣ — إن كلا من هيأتي المجلس العمومي تجتمع في ابتداء شهر تشرين الثاني من كل سنة وتفتح بموجب إرادة سنية وتقفل كذلك بإرادة سنية في أول آذار ولا يجوز انعقاد إحدى هاتين الهيئتين بغير وقت اجتماع الأخرى .

المادة ٤٤ — إذا رأت الحضرة السلطانية وجوباً تقتضيه أحوال الدولة فانها تفتح المجلس العمومي قبل وقته ، وتقصر اجتماع المجلس كذلك ،

أو تطيله عن المدة المعينة .

المادة ٤٥ — إن افتتاح المجلس العمومي يتم بحضرة الذات السلطانية أو بحضور الصدر الأعظم نائباً عنها أو بحضور وكلاء الدولة مع أعضاء الهيئتين ويتلى حينئذ نطق سلطاني في مايلزم اتخاذه في المستقبل من الوسائل والتدابير بخصوص أحوال الدولة الداخلية وصلاتها الخارجية في السنة الحالية.

المادة ٤٦ — إن الأعضاء الذين ينتخبون أو يعينون للمجلس العمومي يحلفون بالامانة للحضرة السلطانية وللوطن وبمراعاة أحكام القانون الأساسي والأمور المودعة لعهدتهم والابتعاد عن مخالفة ذلك ، وهذا اليمين يتم بحضور الصدر الأعظم في يوم افتتاح المجلس ومن لم يكن حاضراً من الاعضاء في ذلك اليوم يحلف هذه اليمين بعينها بحضور الرئيس والهيئة التي هو منها .

المادة ٤٧ — إن أعضاء المجلس العمومي أحرار بإبراز آرائهم وأفكارهم ولا يقيد أحد منهم بوعد أو تهديد ما ولا يرتبط بتعليمات البتة ولا يجوز إلقاء التهمة على أحد منهم بوجه من الوجوه بسبب إبراز آرائه أو بيان أفكاره باثناء مفاوضات المجلس إلاّ إذا بدا منه مخالفة لنظامات المجلس الداخلية فحينئذ تجرى معاملته بموجب النظامات المذكورة .

المادة ٤٨ — إذا اتهم أحد أعضاء المجلس العمومي من قبل الهيئة المنسوب اليها بجناية ما أو بمحاولة الغاء القانون الأساسي أو بالارتكاب وتقررت هذه التهمة بموجب أكثرية تلك الهيئة المطلقة ، أي بثلثي الآراء أو إذا حكم قانونياً على أحد الأعضاء بالحبس أو النفي فتسقط عنه صفة العضوية وتجري محاكمته ويحكم بمجازاته على أفعاله هذه في المحكمة التي يتعلق بها ذلك .

المادة ٤٩ — يحق لكل عضو من أعضاء المجلس العمومي أن يبرز

رأيه بنفسه أو يمتنع عن إعطاء رأيه فيما يتعلق برفض أو قبول مادة مطروحة تحت المذاكرة .

المادة ٥٠ – لا يجوز أن يكون شخص واحد عضواً في كلتا الهيئتين المذكورتين في وقت واحد .

المادة ٥١ – لا يسوغ الشروع بالمفاوضات في إحدى الهيئتين بدون حضور نصف الأعضاء المرتبين وعضو واحد زيادة عن النصف . وتقرر كل المواد بأكثرية الأعضاء الحاضرين المطلقة خلا الأمور المشترط بها أكثرية هي ثلثا الأعضاء ، وإذا تساوت الآراء فرأي الرئيس يحسب مضاعفاً .

المادة ٥٢ – إذا قدم شخص ما عرض حال إلى احدى هيأتي المجلس العمومي بخصوص دعوى متعلقة بشخص ثم ظهر أن ذلك الشخص لم يقدم دعواه إلى مأموري الدولة الذين يتعلق بهم رؤيتها ولا إلى مرجع أولئك المأمورين فإن عرض حاله يرفض ويرد له .

المادة ٥٣ – إن سنّ قانون جديد أو تغيير بعض القوانين الموجودة متعلق بهيئة الوكلاء . إلا انه يحق لكل من هيأتي الأعيان والمبعوثين أن تطلب تجديد قانون أو تغيير القوانين الموجودة في المواد التي هي ضمن دائرة وظائفهم . وحينئذ يستأذن بذلك من الحضرة السلطانية بواسطة الصدر الأعظم . فان صدرت الإرادة السنية بذلك تحال الكيفية إلى مجلس شورى الدولة لأجل ترتيب اللوائح المقتضية على مقتضى الإيضاحات والتفاصيل التي تؤخذ من الدوائر التي يتعلق بها ذلك .

المادة ٥٤ – إن لائحة القوانين التي يرتبها مجلس شورى الدولة بعد أن يجري البحث والتدقيق عليها وقبولها في هيئة المبعوثين أولاً ثم في هيئة الأعيان تكون دستوراً للعمل إذا صدرت الإرادة السنية السلطانية بإجرائها .

وكل لائحة قانون ترفض رفضاً قطعياً من قبل إحدى هاتين الهيئتين لا يجوز طرحها ثانية تحت المذاكرة في تلك السنة .

المادة ٥٥ – كل لائحة قانون لا تعتبر مقبولة ما لم تقرأ أولاً في هيئة المبعوثين ثم في هيئة الأعيان بنداً بنداً ويقرر كل منها بأكثرية الآراء ثم تقرر بالأكثرية أيضاً في هيئة المجالس العمومية .

المادة ٥٦ – لا يسوغ لهيئتي المجلس أن تقبلا أحداً أتى اليها للافادة عن مادة بطريق الوكالة ولا أن تسمعا تقريره ما لم يكن من هيئة الوكلاء أو من حضر بالنيابة عنهم أو من نفس أعضاء المجلس أو من المأمورين الذين استعدوا للحضور رسمياً .

المادة ٥٧ – إن المفاوضات في الهيئتين تجري باللغة التركية ، أما لوائح المفاوضات فانها تطبع وتوزع على الأعضاء قبل اليوم المعين للمذاكرة .

المادة ٥٨ – إن إبراز الآراء في كلتا الهيئتين يتم اما بتصريح الأسماء أو بالاشارة المخصوصة أو بالطريقة السرية إلاّ أن ابراز الآراء بالطريقة السرية يتوقف على أكثرية الأعضاء الحاضرين .

المادة ٥٩ – إن ضبط الأحوال الداخلية في كل هيئة منوط برئيسها .

المادة ٦٠ – إن رئيس وأعضاء هيئة الأعيان يعينهم حضرة السلطان رأساً ولا يتجاوز عددهم ثلث هيئة المبعوثين .

المادة ٦١ – إن من يعين بصفة عضو في هيئة الأعيان يجب أن يكون قد فعل ما يجعله أهلاً للثقة العثمانية وسبقت له خدمات حسنة مشهودة في الدولة وأن لا يكون سنه دون أربعين سنة .

المادة ٦٦ – ان مدة العضوية في هيئة الاعيان هي مدة الحياة وتوجه هذه المأمورية لمن هو أهل لها من معزولي الوكلاء والولاة والمشيرين وقضاة العسكر والسفراء والبطاركة ورؤساء الحاخامية والفرقاء البرية

والبحرية ولغيرهم من الذوات الحاصلين على الصفات المطلوبة ، أما من يعين من أعضاء هيئة الأعيان لإحدى مأموريات الدولة بطلبه فتسقط عنه صفة العضوية .

المادة ٦٣ — إن معاش العضوية الشهري في هيئة الأعيان عشرة آلاف قرش ، وإذا كان لأحد الأعضاء معاش آخر أو غير مخصصات من الخزينة دون عشرة آلاف قرش فتزداد إلى هذا القدر وان كانت عشرة آلاف أو أكثر تبقى على حالها .

المادة ٦٤ — إن هيئة الأعيان تدقق البحث في القوانين ولوائح الموازنة الصادرة من هيئة المبعوثين فإن وجدت بها ما يخل أساساً بالأمور الدينية أو بحقوق حضرة السلطان السنية أو بالحرية أو بأحكام القانون الأساسي أو باستقلالية ملك الدولة أو بأمنية المملكة الداخلية أو بوسائل المدافعة والمحافظة على الوطن أو بالآداب العمومية فلها أن ترفضها قطعياً مع إيراد ملاحظتها أو أن تردها إلى هيئة المبعوثين لأجل اصلاحها وتصحيحها . أما اللوائح التي تقبلها وتصادق عليها ، فتقدم للصدر الأعظم ، وكذلك المعروضات التي تقدم للهيئة تفحص بالتدقيق وتقدم لمقام الصدارة إذا وجد لزوماً لذلك مع إضافة الملاحظات اللازمة عليها .

المادة ٦٥ — إن عدد أعضاء هيئة المبعوثين يكون باعتبار شخص واحد من كل خمسين ألف نفس من ذكور التبعة العثمانية .

المادة ٦٦ — إن أمر الانتخاب مؤسس على الطريقة السرية وستقرر كيفية الانتخاب في قانون مخصوص .

المادة ٦٧ — لا يمكن الجمع بين عضوية هيئة المبعوثين ومأمورية أخرى في الحكومة خلا من ينتخب من الوكلاء لهذه العضوية فيجوز

له ذلك ، وأما من ينتخب لهيئة المبعوثين من باقي مأموري الدولة فهو في خيار من قبول ذلك أو رفضه . إلا أنه إذا قبل العضوية يفصل من مأموريته الأولى .

المادة ٦٨ — لا يجوز أن ينتخب لهيئة المبعوثين أولا من لم يكن من تبعة الدولة العلية . ثانياً : من كان حائزاً موقتاً على امتياز خدمة أجنبية بمقتضى النظام المخصوص . ثالثاً : من لم يكن عارفاً باللغة التركية . رابعاً : من كان سنه دون الثلاثين . خامساً : من كان مستخدماً عند شخص آخر في وقت الانتخاب . سادساً : من حكم عليه بالافلاس ولم يعد اعتباره . سابعاً : من كان مشهوراً بالتصرفات السيئة . ثامناً : من حكم عليه بالحجر حكماً لاحقاً ولم يفك عنه الحجر . تاسعاً : من كان ساقطاً من الحقوق المدنية . عاشراً : من يدعي أنه من التبعة الأجنبية : فجميع هؤلاء لا يجوز انتخابهم بهيئة المبعوثين ، أما في الانتخاب الذي يجري بعد أربع سنوات فيشترط على المنتخب أن يكون عارفاً القراءة والكتابة في اللغة التركية نوعاً ما .

المادة ٦٩ — إن انتخاب المبعوثين العمومي يجري مرة واحدة في كل أربع سنين ومدة مأمورية كل من المبعوثين هو عبارة عن أربع سنين ويجوز تجديد انتخابه .

المادة ٧٠ — إن انتخاب المبعوثين العمومي يبتدأ به قبل شهر تشرين الثاني الذي هو بداية اجتماع الهيئة بأربعة أشهر في الأقل .

المادة ٧١ — إن كلا من أعضاء هيئة المبعوثين يعتبر كنائب عن عموم العثمانيين وليس عن الدائرة التي انتخبته فقط .

المادة ٧٢ — من الواجب على المنتخبين أن ينتخبوا المبعوثين من أهالي دائرة الولاية التي هم منها .

المادة ٧٣ — إذا فضت هيئة المبعوثين بارادة سنية يبتدأ بانتخاب

جميع الأعضاء الجدد بحيث تتمكن الهيئة من الاجتماع بعد ستة أشهر في الأكثر .

المادة ٧٤ - إذا توفى أحد أعضاء هيئة المبعوثين أو وقع تحت الحجز لأسباب قانونية أو انقطع عن الحضور إلى المجلس مدة طويلة أو استعفى لداعي صدور حكم ما عليه أو لسبب قبول مأمورية أخرى فيتعين عضو خلافه بحسب الأصول قبل الاجتماع التالي .

المادة ٧٥ - إن مأمورية العضو الذي ينتخب عوضاً عن أحد المبعوثين تدوم فقط إلى وقت الانتخاب العمومي الآتي .

المادة ٧٦ - يعطى لكل من المبعوثين عشرون ألف قرش من خزينة الدولة عن مدة الاجتماع في كل سنة وتعطى له أيضاً مصاريف الطريق ذهاباً وإياباً باعتبار كون المعاش الشهري خمسة آلاف قرش وفقاً لنظام المأمورين الملكيين .

المادة ٧٧ - تنتخب هيئة الاعيان ثلاثة أشخاص لرئاسة الهيئة وثلاثة أشخاص لكل من الرئاستين الثانية والثالثة ، ثم تقدم أسماء هذه الأشخاص التسعة إلى الحضرة الشاهانية وبموجب إرادة سنية يعين أحد الثلاثة الأولين لرئاسة الهيئة وشخصان من الستة الباقين بصفة وكيلين للرئيس وتجري مأموريتهم على هذه الصورة .

المادة ٧٨ - إن المذاكرة والمفاوضات في هيئة المبعوثين تجري علناً ، غير أنه إذا وقعت مادة مهمة أو عند طلب الوكلاء أو خمسة عشر عضواً من أعضاء هيئة المبعوثين إجراء المذاكرة سراً على أمر ما حينئذ يصرف الأشخاص الموجودون في محل اجتماعها خلا أعضائها وبموجب قرار الأكثرية تقبل أو ترفض الطلب المتقدم لها وتجري المفاوضات علناً أو سراً بحسب القرار المذكور .

المادة ٧٩ — لا يجوز القاء القبض على أحد أعضاء هيئة المبعوثين بمدة اجتماع المجلس ولا محاكمته ما لم يثبت بموجب قرار أكثرية الهيئة وجود سبب كاف لألقاء التهمة عليه من قبل الهيئة أو ما لم يرتكب جنحة أو جناية ما ويمسك بوقت ارتكابه ذلك أو عقبه .

المادة ٨٠ — إن هيئة المبعوثين تتذاكر بلوائح القوانين التي تحال لها فما كان منها متعلقاً بالمالية أو بالقانون الأساسي يسوغ لها أن ترفضه أو تقبله أو تصلحه . وغب تدقيق البحث على المصاريف العمومية بالتفصيل كما هو مصرح بـه في قانون الموازنـة تقرر مقدارهـا بالاتفـاق مع هيئة الوكلاء وتعين كذلك مع هيئة الوكلاء أنواع الواردات المقتضية لمقابلة المصاريف العمومية ومقدارها وكيفية توزيعها واستحصالها .

« في المحاكم »

المادة ٨١ — إن القضاة الذين ينصبون من قبل الدولة بموجب النظام المخصوص وتعطى لأيديهم البراءة الشريفـة فهؤلاء لا يعزلون وإنمـا يجوز قبـول استعفائهم . أمـا صورة ترقي القضـاة ومسالـكهـم ومبادلة منـاصبهم وكيفية إجراء تقاعدهم وعزلهم عند صدور الحـكم عليهم بذنب مـا ، جميـع ذلك مصرح في النظـام المذكور ، وهـذا النظام موضح بـه كذلك الأوصاف المطلوبة من القضاة ومن باقي مأموري المحاكم .

المادة ٨٢ — إن جميع أنواع المحاكمات تجرى في المحاكم علنـاً والاعلانات التي تصدر منها مأذون بنشرها غير أنه تجرى المحاكمة سراً في الظروف المعينة بالقانون .

المادة ٨٣ — يحق لكل أحد أن يستخدم لدى المحاكمة جميع الوسائل

القانونية للدفاع عن حقوقه .

المادة ٨٤ — لا يسوغ لإحدى المحاكم لأية علة كانت أن تمتنع عن رؤية دعوى هي من متعلقاتها ولا يجوز توقيف الحكم بدعوى ما أو تأخيره بعد الشروع في رؤية تلك الدعوى أو بعد إجراء التحقيقات الأولية المقتضية لرؤيتها ، ما لم يكف المدعي عن ملاحقة دعواه . ولكن حقوق الحكومة في الدعاوى الجنائية تأخذ مجراها النظامي .

المادة ٨٥ — كل دعوى يجب أن ترى في المحكمة التي يتعلق بها رؤيتها ، أما الدعاوى التي تقع بين الأفراد والحكومة فإنها ترى كذلك في المحاكم العمومية .

المادة ٨٦ — إن المحكمة بجملتها تكون عارية من كل نوع من المداخلات .

المادة ٨٧ — إن الدعاوى الشرعية ترى في المحاكم الشرعية والدعاوى النظامية ترى في المحاكم النظامية .

المادة ٨٨ — إن أنواع المحاكمة ووظائفها ودرجات حقوقها وأمر توظيف القضاة كل ذلك يعود به على القوانين .

المادة ٨٩ — لا يجوز قطعاً لأية علة كانت ترتيب محاكم غير اعتيادية ولا لجنات لرؤية بعض دعاوى مخصوصة والحكم بها ، خلا المحاكم القانونية ، وإنما يجوز فقط التحكيم وتعيين مولين بحسب مفاد القانون .

المادة ٩٠ — لا يجوز لقاض أن يجمع بين مأموريته القضائية ومأمورية أخرى ذات معاش في الحكومة .

المادة ٩١ — سيجري تعيين مدعين عموميين للدفاع عن الحقوق العامة

في الأمور الجنائية. أما وظائف هؤلاء المدعين ودرجاتهم فستقرر في القانون .

« في الديوان العالي »

المادة ٩٢ – يتألف الديوان العالي من ثلاثين عضواً ، منهم عشرة ينتخبون بالقرعة من رؤساء وأعضاء مجالس التمييز والاستئناف . وهذا الديوان ينعقد عند الاقتضاء بموجب إرادة سنية في دائرة هيئة الاعيان ، ووظيفته إنما هي محاكمة الوكلاء ورؤساء محاكم التمييز وأعضائها وكل من اعتدى على ذات الحضرة السلطانية وعلى حقوقها وكل من حاول القاء الدولة في الخطر .

المادة ٩٣ – ينقسم الديوان العالي إلى قسمين يسمى أحدهما دائرة التهمة والآخر ديوان الحكم . أما دائرة التهمة فأعضاؤها تسعة ينتخبون ثلاثة من هيئة الأعيان وثلاثة من ديوان التمييز والاستئناف وثلاثة من أعضاء شورى الدولة وكلهم ينتخبون من الأعضاء الذين يعينون للديوان العالي .

المادة ٩٤ – يعطى القرار في هذه الدوائر بأكثرية الثلثين على صحة التهمة الملقاة على الذوات المتشكى عليهم أو عدمها أما أعضاء دائرة التهمة فلا يحضرون في ديوان الحكم .

المادة ٩٥ – إن عدد الأعضاء في ديوان الحكم واحد وعشرون عضواً من أعضاء الديوان العالي ، منهم سبعة من هيئة الأعيان ، وسبعة من ديوان التمييز والاستئناف ، وسبعة من شورى الدولة . وهذا الديوان يحكم حكماً باتاً وبمقتضى القوانين المؤسسة في الدعاوى التي قررت دائرة التهمة لزوم المحاكمة عليها ، ويتم حكمه بموجب

قرار أكثريته بثلث أعضائه. أما أحكام هذا الديوان فلا تقبل الاستئناف ولا التمييز .

« في الامور المالية »

المادة ٩٦ — إن تكاليف الدولة لا يترتب منها شيء ولا يصير توزيع شيء منها ولا جمعه ، ما لم يتعين بقانون .

المادة ٩٧ — إن لائحة الدخل والخرج في الدولة هي بمنزلة قانون موضح به مقدار وارداتها ومصارفاتها تقريباً فكل ، تكاليف الدولة يعول بأمر ترتيبها وتوزيعها وجبايتها على هذا القانون .

المادة ٩٨ — إن اللائحة المذكورة ، أي قانون الموازنة العمومية ، يصير البحث والمصادقة عليه بنداً بنداً في المجلس العمومي وكذلك الجداول المرتبطة بها المتضمنة تفاصيل الواردات والمصارفات تقسم إلى أبواب وفصول ومواد متعددة وفقاً للأصول المتخذة نظاماً وتجري المذاكرة عليها أيضاً فصلاً فصلاً .

المادة ٩٩ — إن قانون الموازنة العمومية يطرح أمام هيئة المبعوثين عقب اجتماع المجلس العمومي ليمكن وضعه في موقع الإجراء عند دخول السنة المتعلق بها .

المادة ١٠٠ — لا يجوز صرف شيء من أموال الدولة خارجاً عن الموازنة ما لم يعين ذلك بقانون مخصوص .

المادة ١٠١ — إذا مست الحاجة لصرف مبلغ ما خارج عن الموازنة في غير وقت اجتماع المجلس العمومي ، وذلك لأسباب إجبارية غير اعتيادية ، فإن هيئة الوكلاء تستأذن من الحضرة السلطانية عن ذلك

آخذة المسؤولية عليهـا وتتدارك المبلـغ اللازم لصرفه بموجب الإرادة السنية الـتي تصدر . وعليها أن تقدم لائحـة ذلك إلى المجلس العمومي عند اجتماعه .

المادة ١٠٢ — إن حكم قانون الموازنة هو لسنة واحدة فقط . ولا يجري في غير تلك السنة . غير أنه إذا فض مجلس المبعوثين لأسباب غير اعتيادية قبل تقرير الموازنة فيسوغ للوكلاء بموجب إرادة سنية أن يداوموا إجراء حكم موازنة السنة الماضية إلى أن يلتئم مجلس المبعوثين ، بشرط أن لا يتجاوز ذلك مدة سنة .

المادة ١٠٣ — إن لائحة قانون المحاسبة القطعية يتضمن مقدار المبالغ المتحصلة من واردات السنة المعينة لها وحقيقة المصاريف التي صار دفعها بتلك السنة . وينبغي أن تكون هيئتها وأبوابها موافقة بالتمام لقـانـون الموازنة العمومية .

المادة ١٠٤ — إن قانون المحاسبة القطعية يطرح أمام المجلس العمومي في كل أربع سنين على الأكثر من ختام السنة المتعلق بها .

المادة ١٠٥ — يترتب ديوان محاسبات لأجل رؤية حساب المـأمورين الموكلين بقبض أموال الدولة وصرفها ولأجل فحص المحاسبات السنويـة التي تقدم من الدوائر المختلفة . وهذا الديوان يقدم إلى هيئة المبعوثين في كل سنة تقريراً حاوياً خلاصة فحصه وتدقيقاته ونتيجة أفكاره وملاحظـاته ، وفي كل ثلاثة أشهر يعرض أيضاً على الحضرة السلطانية بواسطة رئيس الوكلاء تقريراً عن أحوال المالية .

المادة ١٠٦ — إن ديوان المحاسبات يؤلف من اثني عشر عضواً يعينون بموجب إرادة سنية . ويستمرون في مـأموريتهم مـدة حياتهم ولا يعزل أحـد منهم ما لم تصادق هيئة المبعوثـين بالأكثريـة عـلى

لزوم عزلـه .

المادة ١٠٧ — سيترتب نظـام مخصوص لتعيين الصفـات المطلوبة من أعضاء ديوان المحاسبات وتفـاصيل وظائفهم وصورة استعفـائهم وتبديلهم وترقيتهم وتقـاعدهم وكيفية تشكيـل الاقـلام المتعلقة بهذا الديوان .

« في الولايات »

المادة ١٠٨ — إن أصول الولايات ستؤسس على قاعدة توسيع دائرة المأذونية وتفريق الوظائف وستعين درجاتها بنظام مخصوص .

المادة ١٠٩ — سيترتب قانون مخصوص أوسع من القانون الجـاري الآن لانتخـاب أعضاء مجالس الادارة في الولايات والألوية والاقضية لانتخاب أعضاء المجالس العمومية الـتي يلتئم كل سنة مرة في مراكز الولايات .

المادة ١١٠ — إن وظائف المجالس العمومية كما سيصرح بـه القانون المذكور هي المذاكرة والمفـاوضة في الامور النـافعة ، كتنظيم الطرق والمعابر وترتيب الصناديق وترقية أسباب الصنائـع والتجارة ونشر المعارف العمومية ، ومن خصائصه أيضاً حق التشكي إلى المحلات المقتضية عند وقوع مغايرات للقوانين والنظامات المؤسسة لأجـل إصلاح ذلك سواء كان بأمر توزيع الأموال الأميرية وجبايتها أو بالمعاملات العمومية .

المادة ١١١ — يترتب في كل قضاء مجلس لكل ملة ينتخب أعضاؤه من أفراد تلك الملة ويكون من خصائصه النظر بمداخل المسقفات والمستغلات والنقود الموقوفـة لـكي تصرف بحسب شروط واقفيهـا ومعاملتهـا

القديمة لمن له حق فيهـا ، وللخيرات والمبرات والمناظرة أيضاً على صرف الأموال الموصى بهـا حسبما هو محرر في وصيـة الموصى ، وعلى إدارة أموال الأيتام وفقـاً لنظـامها الخصوصي . أمـا هـذه المجالس فإنهـا تعرف الحكومات المحلية ومجالس الولايات العموميـة مرجعاً لهـا .

المادة ١١٢ — إن الأمور البـلدية تجري إدارتها في مجالس الدوائر البلدية الـتي سيصير ترتيبهـا في دار السعادة وفي الخـارج وسيصير وضع قانون مخصوص لتنظيم الدوائر البلدية ووظائفهـا وكيفيـة انتخاب أعضائها .

«في موادشتى»

المادة ١١٣ — إذا ظهرت بعض علائم وأمارات تنذر بـوقـوع اختلال مـا في احـدى جهات المملكة فيحق للحكومة السنية حينئذٍ أن تعلن الإدارة العرفية موقتـاً في ذلك المحل . والإدارة العرفية إنمـا هي إبطـال القوانين والنظامات الملكية بصورة موقتـة . وسيترتـب نظام مخصوص لكيفية إدارة المحـل الموضوع تحت الإدارة العرفية . أما الذين يثبت بواسطة تحقيقات إدارة الضابطة الصحيحة انهم سبب في اختلال أمنية الحكومة فللحضرة السلطانية وحدها الحق أن تخرجهـم من الممالك المحروسة وتبعدهم عنها .

المادة ١١٤ – إن التعليم الابتدائي يجعل إجبارياً على كل فرد من جميع أفراد العثمانيين وتفاصيل ذلك تقرر في نظام مخصوص .

المادة ١١٥ – لا يجوز توقيف أو إبطال بند من بنود هذا القانون الأساسي لأية علة كانت .

المادة ١١٦ – إذا اقتضت الظروف والأحوال تغيير بعض المواد المدرجة في هذا القانون الأساسي أو اصلاحها ووجد لزوم حقيقي وقطعي لذلك فيجوز تغيرها على الشروط الآتية وهي : أنه متى طلبت هيئة الوكلاء وكل من هيئة الأعيان والمبعوثين اصلاح قضية ما فاذا صادقت هيئة المبعوثين على ذلك بأكثرية هي الثلثان وصدرت الارادة السنية بشأنه فإن هذا الاصلاح يعتبر دستوراً للعمل . أما المادة التي يطلب إصلاحها فتبقى مرعية الاجراء حائزة قوة الحكم والنفوذ إلى أن تجرى عليها المذاكرة وتصدر بشأنها الأرادات السنية كما ذكر .

المادة ١١٧ – إذا اقتضى الحال تفسير إحدى المواد القانونية فاذا كان ذلك من الامور العدلية يتعلق تفسيره في محكمة التمييز ، وإن كان من أمور الادارة الملكية فذلك من خصائص شورى الدولة ، وإن كان من مواد هذا القانون الاساسي فذلك متعلق بهيئة الأعيان .

المادة ١١٨ – إن القوانين والنظامات الجاري العمل بها الآن وجميع المعاملات والعوائد تبقى نافذة ومرعية الاجراء ما لم يصر الغاؤها أو إصلاحها بالقوانين والنظامات التي تسن في المستقبل .

المادة ١١٩ — إن التعليمات الموقتة التي ترتبت بشأن المجلس العمومي في ٢٠ شوال سنة ١٢٩٣ تبقى أحكامها جارية إلى نهاية اجتماع المجلس المذكور الأول وبعد ذلك يضحي حكمها باطلاً .

في ٧ ذي الحجة ١٢٩٣

٥ - سلاطين آل عثمان

١ ـ السلطان عثمان الأول	١٢٩٠ ـ ١٣٢٦
(تاريخ استقلاله ١٢٩٩)	
٢ ـ السلطان أورخان	١٣٢٦ ـ ١٣٥٩
٣ ـ السلطان مراد الأول	١٣٥٩ ـ ١٣٨٩
٤ ـ السلطان بايزيد الأول	١٣٨٩ ـ ١٤٠٢
٥ ـ السلطان محمد الأول	١٤٠٢ ـ ١٤٢١
٦ ـ السلطان مراد الثاني	١٤٢١ ـ ١٤٥١
٧ ـ السلطان محمد الثاني (الفاتح)	١٤٥١ ـ ١٤٨١
٨ ـ السلطان بايزيد الثاني	١٤٨١ ـ ١٥١٢
٩ ـ السلطان سليم الأول (ياووز)	١٥١٢ ـ ١٥٢٠
١٠ ـ السلطان سليمان الأول (القانوني)	١٥٢٠ ـ ١٥٦٦
١١ ـ السلطان سليم الثاني	١٥٦٦ ـ ١٥٧٤
١٢ ـ السلطان مراد الثالث	١٥٧٤ ـ ١٥٩٥

١٣ ــ السلطان محمد الثالث	١٥٩٥ ــ ١٦٠٣
١٤ ــ السلطان أحمد الأول	١٦٠٣ ــ ١٦١٧
١٥ ــ السلطان مصطفى الأول	١٦١٧ ــ ١٦١٨
(للمرة الثانية)	١٦٢٢ ــ ١٦٢٣
١٦ ــ السلطان عثمان الثاني	١٦١٨ ــ ١٦٢٢
١٧ ــ السلطان مراد الرابع	١٦٢٣ ــ ١٦٤٠
١٨ ــ السلطان إبراهيم	١٦٤٠ ــ ١٦٤٨
١٩ ــ السلطان محمد الرابع	١٦٤٨ ــ ١٦٨٧
٢٠ ــ السلطان سليمان الثاني	١٦٨٧ ــ ١٦٩١
٢١ ــ السلطان أحمد الثاني	١٦٩١ ــ ١٦٩٥
٢٢ ــ السلطان مصطفى الثاني	١٦٩٥ ــ ١٧٠٣
٢٣ ــ السلطان أحمد الثالث	١٧٠٣ ــ ١٧٣٠
٢٤ ــ السلطان محمود الأول	١٧٣٠ ــ ١٧٥٤
٢٥ ــ السلطان عثمان الثالث	١٧٥٤ ــ ١٧٥٧
٢٦ ــ السلطان مصطفى الثالث	١٧٥٧ ــ ١٧٧٤
٢٧ ــ السلطان عبد الحميد الأول	١٧٧٤ ــ ١٧٨٩
٢٨ ــ السلطان سليم الثالث	١٧٨٩ ــ ١٨٠٧
٢٩ ــ السلطان مصطفى الرابع	١٨٠٧ ــ ١٨٠٨
٣٠ ــ السلطان محمود الثاني	١٨٠٨ ــ ١٨٣٩
٣١ ــ السلطان عبد المجيد	١٨٣٩ ــ ١٨٦١
٣٢ ــ السلطان عبد العزيز	١٨٦١ ــ ١٨٧٦
٣٣ ــ السلطان مراد الخامس	١٨٧٦

٣٤ ـ السلطان عبد الحميد الثاني ١٨٧٦ ـ ١٩٠٩

٣٥ ـ السلطان محمد الخامس (رشاد) ١٩٠٩ ـ ١٩١٨

٣٦ ـ السلطان محمد السادس (وحيد الدين) ١٩١٨ ـ ١٩٢٢

عبد المجيد (خليفة فقط) ١٩٢٢ ـ ١٩٢٤

إعلان الجمهورية : ٢٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٢٣

فهرست

صفحة

٢ . البلاد العربية بين الدولة العثمانية وبين الدول الاوروبية

صفحة

صفحة

ملاحق

صفحة

صفحة

انتهى طبع هذا الكتاب
في التاسع والعشرين من شهر تموز ١٩٦٠
على مطابع دار العلم للملايين – بيروت

٣٦٩ / ٨ / ٦٠ / ٣٠٠٠